جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص :

تحليل السياسات الخارجية

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذة :**

حمدي خديجة **أ. ملاح نصيرة**

لجنة المناقشة :

د . جميلة طيب ..... **رئيسا.**

أ . نصيرة ملاح ..... **مشرفا.**

أ . فخر الدين ميهوبي ..... **عضوا مناقشا.**

2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

" و قل ربي زدني علما "

صدق الله العظيم

شكر و عرفان :

قال تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم " الآية 7 من سورة إبراهيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل

أتقدم بعظيم الشكر و فائق عبارات الإحترام و التقدير

إلى الأستاذة المشرفة ملاح نصيرة

عظيم الشكر و العرفان و الإمتنان و فائق التقدير و الإحترام

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة

إلى أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذة طيب جميلة و الأستاذ ميهوبي

أتمنى لكم جميعا المزيد من التقدم خدمة للعلم و طالبيه

خديجة

الإهداء

إلى من لهما الفضل الأول و الأخير علي بعد ربي

إلى سندي و مرجع أدبي ...

أمي و أبي حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى منارة بيتنا ...أخي الوحيد محمد أمين

إلى قطرات الندى المتلألئ فوق أزهار الياسمين ... شقيقاتي

صارة ، نوال و زوجها

سامية وزوجها ، فطيمة و زوجها ، نصيرة

إلى حبيبة قلبي " العالية " التي لم تبخل علي بالإرشاد و الدعاء

إلى أغلى رفيقاتي نورة ، فاطمة ، وسيلة ، شهرزاد ، سامية

إلى جميع طلبة العلوم السياسية ، و بالأخص دفعة تحليل السياسات الخارجية

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

خديجة

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول : تطور السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : النفوذ الصيني في إفريقيا

المبحث الثاني : آليات النفوذ الصيني في إفريقيا

المبحث الثالث : الأهمية الإقتصادية للجزائر بالنسبة إلى الصين

الفصل الثالث : السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : مجالات التعاون الصينية الجزائري

المبحث الثاني : آفاق العلاقات الصينية الجزائرية

المبحث الثالث : التحديات المستقبلية للعلاقات الصينية الجزائرية

الخاتمة

مقدمـة

مقدمة :

إن معرفة توجهات أية قوة اقتصادية صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية ، من خلال دراسة محدداتها و أدواتها و أهدافها ، و بما أن الصين تعد من القوى الصاعدة الكبرى التي لها مجال تأثير كبير ، وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و قد أدى هذا الوضع إلى اهتمام واسع النطاق بالشؤون الصينية داخل كل دول العالم تقريبا ، سواء تعلق الأمر بموقف سياسي أو تبادل اقتصادي أو صفقات تسلحية ، فلم يعد من الممكن تجاهل التوجهات الصينية بالنسبة لأية دولة ذات مصالح تتجاوز حدودها ، كما أن دراسة أهدافها وتوجهاتها أخذت حيزا كبيرا من إهتمامات الباحثين و الدارسين لموضوعات السياسة الدولية .

و عليه فلقد أصبحت الصين و بفضل التنامي المستمر لمكنتها على الساحة الدولية من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، فالصين و بمعدلات نموها الإقتصادي الأعلى من نوعها في العالم و وزنها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي على حد سواء ، و مؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث وكثافتها السكانية العالية ، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير ، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز و لاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة ذات الطموحات الإقليمية و الدولية .

والدراسة الموضوعية لأي جانب من جوانب السياسة الخارجية الصينية لا يمكن أن تتم إذا تجاوزنا حقيقة أهداف الصين ، فقد وضعت منذ نهاية عقد السبعينيات خيار إقامة " الصين الكبرى " ضمن أولوياتها الإستراتيجية و سبيلا إلى ذلك اعتمدت طريق التنمية الإقتصادية ، ورغم الإنجازات التي حققتها الصين خلال الفترة من 1978 – 1989، فإن التغيير الذي طرأ على البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمتمثل في بروز دور العامل الإقتصادي كأحد أهم مقومات قوة الدولة ، ألزمها بضرورة إحداث تغيير واسع في مضمون سياستها الخارجية بإعطائها صيغة أكثر براغماتية مبنية على المصالح حيث أدركت الصين أن تأثيرها ونفوذها على

مستوى الساحة العالمية يتناسب مع ما تملكه من عناصر القوة المادية ، أي أنه كلما زادت قوة الصين الدولية ، كلما كانت بحاجة أكثر لتوسيع نطاق سياستها الخارجية ، و توطيد علاقاتها الدولية ، انطلاقا مما تمليه مصالحها القومية وبالتالي تزداد قدرتها على التأثير .

و بالتالي يحظى الدور الصيني بأهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية ، و تعود هذه الأهمية للطفرة الإقتصادية التي شهدتها الصين في العقود الماضية ، بحيث احتلت المراتب الأولى في معدلات النمو و معدلات الإستثمارات الأجنبية و يعد المحدد الداخلي هو الباعث الحقيقي للسياسة الخارجية الصينية ، و هذه المحددات هي التي أثرت في السلوك الصيني الخارجي تجاه المجموعة الدولية ، أين شهدت السياسة الخارجية الصينية تغييرا واضحا قبل نهاية الحرب الباردة لكنها أكثر ترسيخا و تجسيدا بعد الحرب الباردة ، و يظهر ذلك من خلال اهتمامها بالدول الإفريقية و منها الجزائر.

و إذا سلطنا الضوء على إفريقيا في دراسة السياسة الخارجية الصينية فإننا سوف نجد أن هناك مجالا واسعا لقبول الدول الإفريقية بناء علاقات متينة معها ، و نظرا للأوضاع التي كانت تعيشها الدول الإفريقية أثناء الحرب الباردة وحالة التوتر الحاصلة بين أكبر قطبين أنذاك دفع بهذه الدول إلى الإنقسام بينهما ، إلا أن نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية جعل الدول الإفريقية تبحث عن ملجأ لها في ظل غياب الحليف الإستراتيجي لها تحت ظروف فرضت عليها اللجوء إلى الدول الغربية الكبرى بحكم القرب الجغرافي و الإرث التاريخي .

و في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم و غياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الإتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، تتجه الأنظار للبحث عن من يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي ، و يكون بديلا لها ، و يمكن الإعتماد عليه ، و يكاد يكون هناك إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تمتلك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة سواء كانت هذه المقومات

بشرية أو عسكرية أو اقتصادية أو تقنية أو تكنولوجية ، و بما لإفريقيا من مقومات طبيعية وإستراتيجية تحاول كل من الصين و إفريقيا توثيق علاقاتها مع بعضهما البعض و تطويرها و تنويعها لتشمل مختلف المجالات ، خاصة و أن التجارة البينية التي وصلت إلى مليار دولار سنة 2000 شهدت طفرة نوعية تجاوزت 100 مليار دولار بنهاية سنة 2010 ، ما جعل الصين ثالث أكبر شريك تجاري للقارة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا مما أثار جدلا واسعا حول طبيعة هذه العلاقات و أهدافها ، و كذا الرهانات المترتبة عليها ، خاصة و أن مصادر الطاقة في إفريقيا أصبحت تشكل تنافسا بين القوى الغربية الكبرى .

كما أن التعطش الصيني للطاقة استنادا إلى كونها المستهلك و المستورد الثاني للنفط في العالم بعدما كانت خلال فترة قريبة تصدر النفط إلى الخارج ، و لكن الإستهلاك الكبير و الإستثائي للطاقة بسبب حجم الإقتصاد الصيني المتنامي عمق الشعور الصيني بضرورة ضمان أمنها الطاقوي كجزء من تحقيق أمنها القومي و هو ما دفعها إلى البحث عن مصادر للطاقة خارج حدودها و هو ما ظهر في التوجه الصيني نحو إفريقيا ، و بشكل خاص الجزائر .

1- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع العلمية و العملية في كون أنه بالنظر إلى تزايد التصاعد الصيني على الساحة الدولية حتى أصبح البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام الدولي ، و أطلق البعض على القرن الحالي ب " القرن الصيني " ، و تشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل إلى قيادة النظام الدولي ، و ذلك بحلول سنة 2025 و يذهب البعض إلى أن ذلك سيتحقق في منتصف القرن الحالي

كما أن تقدم العلاقات الصينية مع القارة الإفريقية نموذجا متميزا لنمو القوة الصينية على الساحة الدولية واتساع نطاق نفوذها ، و ما يطرحه من تساؤلات عما إذا كانت هذه العلاقة تمهد الطريق لخيار البديل الصيني ليحل محل النفوذ الغربي في القارة الإفريقية عامة و الجزائر خاصة .

2- أهداف الدراسة :

إن الغزو الصيني للأسواق الإفريقية عامة و السوق الجزائري بصفة خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة للمشاريع والإستثمارات العديدة التي أقامتها جعلت البعض يصفها بأنها تهديد و استغلال غير مباشر لإمكانياتها ، و هذا نتيجة للتطور الذي شهده الإقتصاد الصيني و دفعها إلى البحث عن أسواق جديدة لها خارج الدائرة الآسيوية .

3- حدود و مجالات الدراسة :

- المجال المكاني للدراسة : تتعلق الدراسة بمجال مكاني محدد المعالم ، يتمثل في الرقعة الجغرافية المحددة لدولة الصين الشعبية ، كما تتعلق أيضا بالمجال المكاني المحدد لقارة إفريقيا و من ضمنها الجزائر بشكل يبرز البعد الجغرافي في تحديد و صياغة نمط العلاقات التي تربط الصين بإفريقيا و ضمنها الجزائر .

- البعد الزماني للدراسة : فهو خلال فترة الحرب الباردة ، هذه الفترة الزمنية التي عرفت تغيرات كبيرة على مستوى النظام الدولي ، أين تراجع العامل الإيديولوجي و العسكري مع بروز العامل الإقتصادي على الساحة الدولية ، ليصبح العامل المحوري في توجيه العلاقات بين الدول تزامنا مع سرعة نمو الإقتصاد الصيني ، و هذا ما أهلها لأن تصبح إحدى القوى الفاعلة و المؤثرة على الساحة الدولية ، بالإضافة إلى أن العلاقات الصينية الإفريقية شهدت تطورا و تقدما ملحوظا بعد نهاية الحرب الباردة .

4- أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع في محاولة تفسير تنامي الدور الصيني في إفريقيا و ما له من أبعاد وكذلك الرغبة في البحث عن أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا ، ونظرا لأهمية العلاقات الصينية الجزائرية ضمن العلاقات الصينية الإفريقية خارج القارة الأسيوية ، و نظرا لما تملكه الجزائر من سمات اقتصادية و سياسية تتشابه مع الكثير من الدول الإفريقية ، المر الذي يجعل دراستها كنموذج للعلاقات الصينية الإفريقية أمر يكتسي أهمية علمية و موضوعية على حد سواء ، خاصة منذ سنة 2000 و دخول الجزائر مرحلة جديدة على مستوى الوضع الداخلي ، و الذي انعكس بشكل كبير فيما بعد على على مكانة الدور الصيني داخل الجزائر من خلال تزايد حجم العمالة الصينية ، و تضاعف الإستثمارات ، و ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين ، و بالتالي ارتباط المصالح الصينية الجزائرية اقتصاديا جعل العلاقات السياسية و التنسيق أمرا واضحا خاصة على مستوى الدعم السياسي الصيني للجزائر في المحافل الدولية ، و كذا تثمين القيادة الجزائرية لروابطها مع الصين سياسيا و أمنيا فيما يخص القضايا التي تجمع الطرفين .

5- إشكالية الدراسة :

كان للصينيين دورا مهما في الإرتقاء بإفريقيا ، فالصين تدعم و بقوة التنمية الإقتصادية في إفريقيا و هي مهتمة بإقامة البنية التحتية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي و قطاع البترول ، و عليه نطرح التساؤل التالي :

* ما طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟ و ما هي المكانة التي تكتسبها الجزائر ضمن هذه العلاقات ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية هي كالتالي :

* ما مدى تأثير محددات السياسة الخارجية الصينية على علاقاتها الخارجية ؟

* فيما تتمثل أهداف السياسة الصينية في إفريقيا ؟

* كيف يمكن تقييم العلاقات الصينية الجزائرية لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟

6- فرضيات الدراسة :

* إن السياسة الخارجية الصينية عرفت توجها واضحا بعد الحرب الباردة ، معتمدة في ذلك على مجموعة من المبادئ و المحددات الداخلية التي رسمتها في تعاملاتها و سلوكاتها الخارجية و التي سمحت لها بالإنفتاح و إقامة علاقات إقتصادية و دبلوماسية .

* تسعى الصين من وراء اهتمامها بالقارة الإفريقية أن تصبح قوة عالمية في مواجهة و منافسة القوى الكبرى وذلك من خلال تأمين مصادر القوة في العالم بتركيزها على وسائل سلمية .

* كلما تعددت و تنوعت العلاقات الصينية الإفريقية ، كلما أمكن ذلك من تقليص هامش التبعية بالنسبة للطرفين للدول الغربية .

* كلما زاد التعاون السياسي و الإقتصادي في العلاقات الصينية الجزائرية كلما أثر ذلك بشكل إيجابي على التنسيق الصيني الجزائري فيما بينهما .

7- المقاربات النظرية للدراسة :

إعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة متعددة من المقاربات ، حيث لا يمكن الإحاطة بكل جوانب الموضوع اعتمادا على نظرية واحدة ، و ذلك لطبيعة الموضوع ، بحيث أنه موضوع متشعب و قد تم الإعتماد على النظريات التالية :

– النظرية الواقعية :

تنطلق هذه النظرية من عنصرين أساسيين هما القوة و المصلحة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لها ، ولكن نجد بأن الصين اعتمدت إحدى الركيزتين و التي تتمثل في المصلحة فالتوجه الصيني نحو إفريقيا كان خدمة لمصالحها فمصلحتها اقتضت البحث عن موارد جديدة للنفط في ظل حاجتها الملحة لها و كذا من أجل فتح أسواق خارجية ومنافسة القوى الغربية على القارة الإفريقية .

– نظرية الإعتماد المتبادل :

حيث تضمنت المذكرة دراسة الإعتماد المتبادل المتزايد في إطار العلاقات الدولية ، بسبب تعدد وسائل ومواضيع التفاعل و هو ينعكس في موضوع العلاقات الصينية الإفريقية ، و كذا العلاقات الصينية الجزائرية القائمة على اختلاف عناصر القوة و الحاجة لدى الطرفين ، أي حاجة الصين للأسواق و مصادر الطاقة في إفريقيا وحاجة إفريقيا للدعم الإقتصادي و مساعدات التنمية .

8– مناهج الدراسة :

– المنهج التاريخي :

يظهر استخدام المنهج التاريخي عند التطرق إلى فترات معينة من تاريخ السياسة الخارجية الصينية ، و كذا تاريخ علاقاتها مع الدول الإفريقية و منها الجزائر ، مع دراسة هذا الجانب في إطاره الزماني و التطورات التي لحقت به من أجل الوصول إلى قدرة تفسيرية لهذه السياسة الصينية .

– المنهج الوصفي :

و الذي يمكننا من خلاله معرفة كل أحداث و جوانب الظاهرة المدروسة ، و يظهر استعمال هذا المنهج بشكل جلي عند قراءة واقع القوة الإقتصادية الصينية المتنامية ، و كذا عند التطرق إلى طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية

والعلاقات الصينية الجزائرية ، و هذا المنهج يصعب الإستغناء عنه في الدراسات الإنسانية و ذلك لصعوبة إخضاعها للتجريب وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظاهرة وصفا مجردا فقط ، بل يهدف للوصول إلى استنتاجات تساعد على التحليل .

– تقنية دراسة الحالة :

و هي الطريقة العلمية التي يتم من خلالها جمع المعلومات و البيانات العلمية الخاصة موضوع الدراسة وبالتالي فالنموذج المختار هو الجزائر لدراستها و تحليلها و مسايرة المراحل و الخطوات التي مرت بها العلاقات الصينية الجزائرية من أجل الوصول إلى نتائج علمية و دقيقة بشأن الحالة المدروسة .

– المنهج الإحصائي :

تم توظيفه بغية الحصول على أرقام و بيانات تبرز الصعود الصيني ، و بالتالي فقد استخدمت هذه التقنيات في عملية قراءة الجداول و الأشكال البيانية ، و تحويل بعض الإحصائيات إلى التمثيل البياني لتسهيل قراءتها وتحليلها .

– المنهج التحليلي :

يقوم هذا المنهج بتحليل الأوضاع المختلفة من خلال استخراج الإتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع الظاهرة محل الدراسة ، لأن توجه الصين نحو إفريقيا ذو طابع اقتصادي بالدرجة الأولى ، لذا وجب تحليل تأثير السياسة الصينية على إفريقيا و على الجزائر بصفة خاصة ، لتقديم رؤية تحليلية منطقية من الفرضيات العامة ، لتفسير العلاقات الصينية الإفريقية ، و كذا العلاقات الصينية الجزائرية .

9- الدراسات السابقة :

من الصعب القول أن هذه الدراسة هي دراسة جديدة مقارنة مع الدراسات السابقة ، خاصة و أن هذا الموضوع قد تناولته مختلف الجامعات و مراكز الأبحاث العلمية ، و يندرج هذا البحث ضمن الدراسات الآسيوية بصفة عامة والعلاقات الصينية الإفريقية (بصفة خاصة) ، و قد اعتمدت في هذه الدراسة عدة مصادر نذكر منها كتابات الدكتور اسماعيل دبش :

1- دراسة بعنوان " العلاقات العربية الصينية مسيرة تعاون لآفاق واعدة " ، و المنشورة في المجلة العربية للثقافة والعلوم التي تصدر بتونس ، العدد 38 ، الصادر في مارس 2000 ، حيث تناولت هذه الدراسة في جانب منها العلاقات الجزائرية الصينية و التي قسمها إلى مرحلتين المرحلة الأولى تناولت العلاقات أثناء الثورة التحريرية الجزائرية ، و المرحلة الثانية تناولت العلاقات الثنائية بعد حصول الجزائر على الإستقلال .

2- تناول كذلك الدكتور اسماعيل دبش العلاقات بين الجزائر و الصين في كتابه السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، و الذي تناول فيه أيضا بالدراسة و التحليل للموقف الصيني من الثورة الجزائرية و الدعم الذي قدمته الصين للجزائر خلال هذه الفترة .

3- و كذا دراسة قام بها الطالب مهدي مكاوي و عثمان قدور قطاوي بعنوان واقع الصعود الصيني قي مدار القوى العالمية بين التحدي و التنافس ، و قد تعرضت في جزء منها إلى سياسة الصين تجاه الدول العربية وإفريقيا .

4- بالإضافة إلى موضوع مذكرة للطالب شاعة محمد بعنوان السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991-2000) ، حيث تمت دراسة و تحليل السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة ، و ذلك في فتر ة ما بعد الحرب الباردة ، حيث تمت معالجة إشكالية تتمثل في مدى التغير و الإستمرارية في السياسة الخارجية الصينية وخلصت الدراسة إلى أن هذه السياسة اتسمت بالإستمرارية أكثر و يظهر ذلك من خلال مواصلة القادة

الصينيين في تحقيق نفس الأهداف المرسومة في السياسة الخارجية الصينية أي مواصلة سياسة الإنفتاح الإقتصادي مع الحفاظ على الثوابت و الخصوصية الصينية .

10- صعوبات الدراسة :

تكمن صعوبة الدراسة في مجموعة من العوامل و المتمثلة في :

- قلة المراجع التي تتعلق بالموضوع ، و خاصة المراجع التي تعالج السياسة الخارجية الصينية و كذا العلاقات الصينية الجزائرية .

- صعوبات تكمن في ضيق الوقت مما صعب عليا إتمام هذا العمل على أكمل وجه .

- قلة الدراسات الحديثة التي تمكن من إعطاء إحصائيات حديثة تخدم الموضوع المدروس .

11- تحديد مفاهيم الدراسة :

- **السياسة الخارجية Foreign policy** : هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي و تعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي ، و هي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة و الإمكانيات المادية و العسكرية .

لكن البعض يرون أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول فقط ، بل إن الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية و الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها .

و قد عرفها الدكتور " بلاندو ولتون " أنها : منهج تخطيط للعمل ، يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية .

- **التعاون cooperation** : هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون ، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين : فهو الإرتباط و التنسيق في الميادين الإقتصادية ، و قد يشمل مفهوما أوسع من ذلك بحيث يتضمن التنسيق في مجالات متعددة كالإقتصاد و السياسة و الأمن .

- وهو الروابط التي تجمع بين دولتين أو أكثر وفق شروط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة.

فالتعاون عموما هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة ، لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة ، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة ، يتميز بوجود أهداف مجردة و غير مشتركة ، و بالتالي فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق و تبادل و مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت .

- **الشراكة partnership** : تعتبر الشراكة استراتيجية و طريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص معين و هذا بتوفير و تكثيف الجهود و الكفاءات ، هذا علاوة على الوسائل و الإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء و المخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء ، و يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول باختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة ، و يتضمن تعاونا دوليا سياسيا ، أو في شكل مساعدات إقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول ، و ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة .

12- تقسيم الدراسة :

لدراسة موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة : دراسة حالة الجزائر ، قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول و خاتمة .

تتضمن المقدمة التعريف بالموضوع و أهميته و أسباب اختيار الموضوع ، ثم إشكالية الدراسة و الفرضيات المقترحة و المقاربات النظرية و المنهجية المتبعة في هذه الدراسة .

الفصل الأول يمثل الإطار النظري للدراسة ، تحت عنوان الإطار النظري للسياسة الخارجية الصينية ، و الذي تطرقت فيه في مبحثه الأول إلى التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية ، ثم في المبحث الثاني تطرقت فيه إلى مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الصينية ، أما في المبحث الثالث تطرقت إلى محددات السياسة الخارجية الصينية بغية فهم السر الكامن وراء بروز و تنامي القوة الصينية على الساحة الدولية .

أما الفصل الثاني بعنوان السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا يتضمن ثلاث مباحث ، المبحث الأول يتطرق إلى تطور العلاقات الصينية الإفريقية، أما المبحث الثاني فيتناول آليات النفوذ الصيني في إفريقيا ، أما المبحث الثالث فهو بعنوان العلاقات الصينية الجزائرية بعد الحرب الباردة .

أما الفصل الثالث فيعالج السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر، المبحث الأول بعنوان مجالات التعاون الصيني الجزائري بحيث تطرقت إلى العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية و العلمية وكذا البيئية ، أما المبحث الثاني فيتناول آفاق العلاقات الصينية الجزائرية ، والمبحث الثالث يعالج التحديات المستقبلية للعلاقات الصينية الجزائرية .

وفي نهاية هذه الدراسة تم وضع خاتمة تتضمن حوصلة عامة ، وإستنتاجات حول الموضوع المدروس .

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية الصينية

تعتبر جمهورية الصين الشعبية من بين أهم الدول الأسيوية التي أصبحت تجلب أنظار العالم ، فبروزها كقوة اقتصادية رسخ وضعها في قلب المسرح الإقتصادي الدولي ، و قد جذبت وتيرة نموها العالية قدرا كبيرا من الإنتباه وإن قصة نجاح الصين الراهنة جديرة بالنظر إلى مصادر نجاحها للإستفادة منها .

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية

تفتخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن ، و قد كانت في أغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى ، و يتعرض هذا الفصل إلى أهم التحولات و التطورات التي عرفتها الصين ، و التي تشكل محطات هامة في تطور هذه الدولة ، و هذا حتى نفهم الخلفية التاريخية على المستوى الداخلي و الخارجي التي انطلقت منها جمهورية الصين الشعبية .

المطلب الأول: نشأة السياسة الخارجية الصينية

نشأت دولة الصين الشعبية كدولة حديثة لها سياستها الخارجية في ظل نظام يتسم بالحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين ، الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي، وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالصين الشعبية ، لذلك لم يتم ضم الصين إلى هيئة الأمم المتحدة، هذا ما فرض على الصين ضرورة اتخاذ سياسة خارجية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، و اتباع سياسة الميل إلى الإتحاد السوفييتي لمواجهة خطر الولايات المتحدة الأمريكية ،وبدأت تعتمد بشكل شبه كلي على النموذج السوفييتي في تطوير نفسها ، وبدأت أول مرحلة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية ، وهي المرحلة القائمة على أساس التحالف مع موسكو والعداء لواشنطن [1].

وفي النصف الثاني من عقد الخمسينات بدأ التحالف الصيني السوفييتي يتفكك نتيجة تبني الرئيس السوفييتي خروتشوف سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ورفض موسكو تقديم التكنولوجيا النووية للصين وبالتالي بدأت الصين تتخذ سياسات خارجية تهدف إلى منافسة الإتحاد السوفييتي على قيادة المنظومة الإشتراكية وتأثيره على بعض دول العالم والإستمرار في سياسة مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن تغيرا جديدا حدث في

[1]– محمد يوسف ، "السياسة الخارجية الصينية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد13 ، 2008، ص 60 .

السياسة الخارجية الصينية في بداية السبعينات كان سببه التغير في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي بعد اجتياح هذا الأخير لتشيكوسلوفاكيا [1]، وإعلان مبدأ بريجنيف الذي يعطي موسكو الحق في التدخل في أي دولة من المنظومة الاشتراكية ، وهذا ما جعل الصين تخشى أن تكون الهدف القادم للإتحاد السوفييتي ، لاسيما أن المناوشات العسكرية بين الصين والإتحاد السوفييتي كانت في تزايد ، وفي هذا الإطار إنحازات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة ، واستغلت الصين فرصة اتخاذ واشنطن الخطوة بالتقرب من بكين ، وزيارة هنري كيسنجر لبكين سنة 1971، وهذه الزيارة أضافت بعدا جديدا في السياسة الخارجية الصينية و التي تمثلت في :

- بروز أول اعتراف رسمي أمريكي بجمهورية الصين الشعبية ، وإن كانت العلاقات الدبلوماسية لم تبدأ إلا في سنة 1978 .

- الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كدولة ، وليست جمهورية الصين في تايوان وهي الحاصلة على مقعد دائم في مجلس الأمن وقامت الصين بانتهاج سياسة جديدة والإهتمام بالوطن العربي والعالم الثالث ، وذلك لسد التوغل السوفييتي إلى هذه الدول ، ولم تعد الصين علاقاتها المقطوعة بموسكو إلا في عام 1989 عندما أزال الإتحاد السوفييتي العقبات أمام إعادة العلاقات،كما أنها قامت بتعزيز علاقاتها مع العراق والسعودية في النصف الثاني من عقد الثمانينات ، وذلك بشراء السعودية صواريخ باليستية صينية ، و كذلك أثناء حرب العراق وإيران قامت الصين بدعم العراق بالأسلحة ، وقد حققت مبيعاتها من حوالي 5آلاف مليون دولار ما بين 1982-1991.[2]

المطلب الثاني : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية :

[1] -john king fire ".the united stated and china". American foreing. University press ,1971. p422.

[2]- محمد عبد الوهاب الساكت ، "الموقف العربي من القضايا الصينية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145، 2001 ، ص2 .

أعطى دستور 1982 تعبيرا رسميا للعديد من الإتجاهات في السياسة الخارجية الصينية ، فزاد من سلطة مجالس الشعب وحد أدوار الدولة ومدى استقلاليتها بوضوح أكثر، كما حدد حكم كبار المسؤولين بفترتين ووسع دائرة الإنتخابات [1] .

أولا : الحزب الشيوعي الصيني

يعتبر الحزب الشيوعي الصيني الحزب الحاكم في البلاد منذ أكثر من ستة عقود ، ويبلغ عدد مناضليه أكثر من70 مليون منخرط ، موزعين على آلاف المنظمات الجماهيرية في الصين وتمثل طبقة العمال والفلاحين والطلبة الخزان الرئيسي لهياكله القاعدية ، كما يعود له الفضل في صياغة استقلال البلاد و المحافظة على أمنها وسيادتها وتكييف نظامها بين الإشتراكية و الرأسمالية ، الأمر الذي ساعدها على تحقيق تطور اقتصادي كبير ، وفي هذا السياق يمكن اعتبار الحزب الشيوعي الصيني أنه استمرار لتقليد الكونفوشيوسية التي استمرت من الماضي إلى الوقت الحاضر وما يميز هذا الحزب أيضا هو كونه يملك الشرعية الثورية والشرعية التاريخية ، ويجسدها في نسق مثالي قائم على تقليد سياسي مفاده أن إسناد المسؤولية لا تكون إلا لأشخاص يتمتعون بالأخلاق والكفاءات العالية ، ومن ناحية أخرى بالرغم من أن النظام السياسي الصيني يتبنى نمط الحزب الواحد في ممارسة الحكم ، إلا أنه استطاع تكريس الديمقراطية في التداول على رئاسة الحزب الشيوعي الصيني بين الأجيال في صورة سلمية ، وتتمثل القيادات الصينية التي أعلنتها الأمانة العامة للحزب الشيوعي مند تأسيسه إلى يومنا هذا كما يلي [2] :

- ماوتسي تونغ 1949-1976 : زعيم الإيديولوجية الثورية

- دينج هسياو بينج 1978-1992 : زعيم الإصلاح و البراغماتية

- جيانج زيمين 1992-2003 : كان أقرب إلى التوجه الليبرالي

[1] – فوزي حسن حسن ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية . ط1 ، بيروت : دار المنهل اللبناني ،2009 ، ص59 .

[2] – كونراند زايتس ، الصين عودة قوة عالمية . ط1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004 ،ص 463 .

- هوجينتاو 2003-2013 : من أنصار التيار الواقعي

- شي جين بينج : الأمين الحالي للحزب الشيوعي الصيني.

ويقوم الحزب الشيوعي الصيني على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي :

-التمسك بخط الحزب الشيوعي ونظام المركزية الديمقراطية.

- التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة وإخلاص والتمسك بتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع[1] .

ثانيا : مجلس الدولة :

هو الحكومة الشعبية المركزية ، و هو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة و الجهاز الإداري الأعلى للدولة وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب و لجنته الدائمة و يقدم التقارير عن أعماله ، و يحق لمجلس الدولة تحديد الإجراءات الإدارية ، و وضع اللوائح الإدارية و إصدار القرارات و الأوامر في حدود صلاحياته ، و يتكون مجلس الدولة من :

رئيس مجلس الدولة ، نواب الرئيس و أعضاء مجلس الدولة ، الأمين العام لمجلس الدولة ، هيئات التعديل و السيطرة (لجنة الدولة للتنمية و الإصلاح ، وزارة المالية ، بنك الشعب الصيني) ،الهيئات الخاصة بإدارة الإقتصاد ، هيئات التعليم و العلوم و التكنولوجيا (وزارة التربية و التعليم ، وزارة العمل و الضمان الإجتماعي ، وزارة شؤون العاملين وزارة الأرض و الموارد الطبيعية) ، هيئات الشؤون السياسية (وزارة الشؤون الخارجية ، وزارة الدفاع الوطني ، وزارة الثقافة ووزارة الصحة، وزارة العدل ، وزارة الأمن العام ، وزارة الشؤون المدنية) [2].

ثالثا : مجلس نواب الشعب :

[1]- محمد يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[2]- www.china .org.cn/china/archive/htm

أنشأت سنة 1954 وتمثل الشكل التنظيمي للسلطة الديمقراطية للشعب الصيني ويعتبر المجلس الوطني لنواب الشعب طبقا لدستور البلاد أعلى أجهزة الدولة ، والسلطة العليا في الصين ، وتمتد عهدته إلى 5 سنوات ، ويضم 3000 عضوا منهم 70%ينتمون للحزب الشيوعي الصيني ، وتعتبر اللجنة الدائمة فيه القوة الفعلية والمحركة للبرلمان ويبلغ عدد أعضائها 150 عضوا ، أغلبيتها المطلقة توجد في يد الحزب الحاكم ، وهذا ما يفسر أن القرارات الحاسمة التي يتخذها الحزب في اجتماعاته المركزية تكون معتمدة مباشرة في دورات المجلس الوطني لنواب الشعب [1].

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين .

فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها ، فعندما تقدم السن بـ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني "شوان لاي"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما تقدم السن بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة ، و لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة .

كما أن "جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار ، إكتفى بالإحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين [2] .

و قد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين ، مع تعاقب مختلف القيادات ، ففي عهد "ماو تسي تونغ " كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون ، فكان ماو بمثابة "الأب الإله" جاء بعده حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي ، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة ، و على الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز

[1]- Nicol Gmesotto et Giovanni Crew,le monde en 2025.paris : Edition Robert laffont,2007 , p 170 .

[2] – محمد نعمان جلال، "تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152، أفريل 2003 ،ص28-29 .

بالمؤسسية و اللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المختصة بقضايا السياسة الرئيسية ، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي".

كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي ، وأيضاً فإن من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب[1] .

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية ، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية ، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير ، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية ، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخياراتالسياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كان له دور في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية ، فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة خلال السنوات الماضية ، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد التطرق إلى كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم

[1] – "النظام السياسي في الصين" ، جريدة الأهرام المصرية ، 2011/01/01 ، على الموقع :
http : // www . ahram . org . eg /ecpss / ahram . (12-02/2016).

التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بغرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية ، و في الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية تجري مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكي شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية .

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية ، و الحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا ، كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات .

وقد صاحب تلك التغييرات في الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة ، فخلال العقود الماضية كانت المناظرات و التلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية و التقارير الإخبارية و المطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية ، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي من أجل تحسين صورتها بين الدول ، و طبقاً لذلك فقد بدأت الصين في منتصف التسعينيات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها[1] .

[1]- محمد نعمان جلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف و وسائل السياسة الخارجية الصينية

تنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة و الهدف الأساسي لها هو حماية استقلالها و سلامة أراضيها معتمدة في ذلك على مجموعة من المبادئ و الأهداف و الأساليب و التي تحدد سلوكهاتها و توجهاهتها في البيئة الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني .

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الصينية

أولا : السياق النظري والفكري للسلوك الخارجي الصيني :

تتسم نظرة الصين السياسية بالواقعية الشديدة والموضوعية واعتبار أن الأفكار القائمة على الثورة و الإيديولوجيا كأداة لتصنيف الأصدقاء والخصوم باتت معايير وأدوات غير عقلانية وغير واقعية ، وأنه قد آن الأوان للإستفادة من التكنولوجيا الغربية و الإعتماد على النفعية الإقتصادية القائمة على المصالح والمنافع المتبادلة ، ولقد تمكن هدا التوجه الجديد من استبدال التوجه الإيديولوجي "الماوي" بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الإقتصادي والنهضة الشاملة ويرتكز هذا التحول في سياسة الصين الإقتصادية على فلسفة أرسى قواعدها التيار الإصلاحي على نظريتين:

-نظرية القط : (أي عدم أهمية لون القط مادام أنه يصطاد) ، وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الإقتصادي والتقليل من التركيز على الإيديولوجيا ، وهي النظرية التي دافع عنها "دنج" .

– نظرية عصفور القفص : تقوم بالسماح بليبرالية سياسية واقتصادية ضمن أسس النظام الإشتراكي ، بمعنى إمكانية إدخال إصلاحات أو سياسات معينة على النظام الإشتراكي ، وبالتالي أصبح ينظر إلى مشكلات الصين من منظور واقعي براغماتي والتركيز على تحقيق الهدف والغاية ، والمهم هو التنمية الإقتصادية الحقيقية [1].

[1]– عبد الفتاح الحمراوي ، "السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة" ، المركز العربي للمعلومات ، 2008/12/14 ، ص 01 .

ثانيا : مبادئ السياسة الخارجية الصينية :

حسب الرؤية الصينية فإن هذه المبادئ تعكس مدى إلتزام القوى بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون في العلاقات الدولية حسب بيان رسمي صيني صدر في 18 مارس 2003 في شأن إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي ، فإن النظام

الدولي الجديد يجب أن يتسم بالسمات والمبادئ التالية :

– تحديد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني و شعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ ولا تخضع لأي ضغوط خارجية ، والصين لا تتحالف مع أي قوة كبرى أو أي كتلة أو أي دولة ، ولا تسعى إلى إقامة حلف عسكري ، ولا تشترك في سباق التسلح ، ولا تمارس التوسع العسكري .

– معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي ، وترى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة غنية أم فقيرة تعتبر عضوا من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة ، ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين البلدان بطريقة سلمية عبر المشاورات وليس باللجوء إلى القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ، ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة [1].

–العمل بناء نظام دولي اقتصادي و سياسي جديد و عادل ، و ترى الصين أن هذا النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور و تقدم العصر ، و أن يعكس رغبات شعوب العالم و مصالحه المشتركة [2].

[1] – أبو بكر الدسوقي ، "الدور العالمي للصين ... رؤى مختلفة" ، السياسة الدولية ، المجلد 42 ، العدد 173 ، جويلية 2008 ، ص148 .

[2] – الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/12/8 . www.fmprc.gov.cn/ora

– إقامة وتطوير علاقات الصداقة و التعاون على جميع البلدان على أساس المنطلقات الخمس والمتمثلة في الإحترام المتبادل والسيادة وسلامة الأراضي ، وعدم الإعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و المساواة والتعايش السلمي .

شعار النمو السلمي في السياسة الخارجية ، وأصبح مبدأ في السياسة الخارجية الصينية ، وأصبح مبدأ في السياسة الخارجية الصينية في القرن 21 ، والمصطلح تم استخدامه لأول مرة من قبل النائب الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني "زهينغ بيج يانج" ، في أحد المنتديات الأسيوية أواخر عام 2003 ، وتم ترديده من قبل الوزير الأول الصيني "وين جياباو" في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح المبادرة الحقيقية للجيل الرابع من القادة الصينيين وعلى رأسهم "وين"و"هوجينتاو" ، وفي خطاب ألقاه "زهانغ" أوضح فيه أن صعود قوة جديدة كان ينعكس في الماضي في شكل تغيير عنيف للبنية السياسية العالمية ، وتفسير ذلك هو أن القوى تختار طريق التوسع والعدوان وهذه السياسة ستؤول في النهاية إلى الفشل ، وفي عالم اليوم يضيف زهانغ على الصين استغلال محيطها السلمي لمواصلة تطوير نفسها ومن ثم المساعدة في الحفاظ على هذا المحيط السلمي ، و هذا المبدأ أي نمو الصين السلمي يستخدم أساسا لطمأنة بلدان شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أن نمو الصين الإقتصادي و العسكري لا يمثل تهديدا للسلم والإستقرار بالمنطقة ، وسيكون له نتائج إيجابية على الدول الأخرى ، أي أن القادة الصينيون يصورون النمو الصيني في شكل لعبة صفرية ، أي أن الصين تسعى من خلال هذا المبدأ إلى تجنب مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

[1]– محمد عبد الفتاح الحمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1.

– تطبيق سياسة الإنفتاح الشامل على الخارج ، والإستعداد لإجراء التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي والفني والتبادل العلمي والثقافي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة مع مختلف الدول [1].

– المشاركة بنشاط وفعالية في الأنشطة الدبلوماسية متعددة الأطراف والعمل كقوة ثابتة لحماية السلم العالمي والإستقرار الإقليمي .

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الصينية :

إن أهداف الصين في ظل البيئة الدولية تحددت في عدة أهداف كبرى ، البعض منها لأهداف تقليدية سابقة والآخر ينبع من المستجدات الحاصلة في النظام الدولي ومن أهم تلك الأهداف نذكر :

– التطور العسكري للحفاظ على السيادة القومية والوحدة الوطنية ، حيث تمثل التحديات المتعلقة بالسيادة والحفاظ على وحدة الصين وسلامة أراضيها قضية كبرى في تاريخها ، فالقادة الصينيون يكشفون باستمرار عن سمات موروثة وهم مقتنعون أن شأن أسلافهم سوف يحكمهم في المستقبل ، وأساس ذلك الحكم هو مدى نجاحهم في الحفاظ على الوحدة الترابية ، و هذا ما يعبر عن وجود تصور مشترك بين الكثير من الصينيين ، حيث يرى أن نهضة الأمة الصينية سوف تكون من دون معنى ومن دون قيمة حقيقية إذا فشلت في تحقيق الوحدة مع تايوان ، لذلك يسود اعتقاد مفاده أن سياسات الصين التقليدية يجب أن تخدم الهدف القومي [2].

– تسريع التنمية الإقتصادية في الداخل والإنخراط الموجه في آليات الإقتصاد الدولي الجديد ، وتشترك جميع الحكومات تقريبا في الربط بين القومية والفكرة القائلة أن السياسة الخارجية يجب أن تعزز الرفاهية والتنمية الإقتصادية .

[1]– منال علي عاقل ، دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الإستفادة منها في سورية . ، بحث أعد لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية ، (جامعة تشرين) ، 2007 – 2008 ، ص 16 – 18 .

[2]– هدى ميتكيس ، خديجة عرفة ، الصعود الصيني . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 2006 ، ص 242 .

– تعزيز مكانة الصين إقليميا ودوليا :

أ– على المستوى الإقليمي :

– تعزيز السلام والإستقرار في البيئة المجاورة للصين .

– تعزيز علاقات حسن الجوار مع كل الدول المحيطة بالصين .

– زيادة التبادل التجاري و تعزيز التعاون الإقتصادي[1].

ب– على المستوى الدولي :

– بلورة وتنشيط مساعي وجهود تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب .

– التعاون مع كافة الدول لاحتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها لاسيما النزاعات الإنفصالية والعرقية وقضايا الإرهاب الدولي .

– الإستمرار في لعب دور عالمي بارز في القضايا الإقليمية والدولية ، لاسيما مشكلات الإنتشار النووي وحل المشكلة الكورية سلميا .

وكل هذه الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية أساسها و دافعها الأول هو العامل الإقتصادي ، فالقوة العسكرية و السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يمكن أن تتوسع بدون قوة اقتصادية تدعمها ، و العلاقات التجارية لا يمكن أن تتطور إذا لم يكن هنالك مصالح اقتصادية و تجارية متبادلة .

[1]– همام غصيب ، العرب والصين آفاق جديدة في الإقتصاد والسياسة . الأردن : مكتبة روعة للطباعة ، 2007 ، ص 30 .

المطلب الثالث : وسائل السياسة الخارجية الصينية :

يعتبر البعد الإقتصادي والتجاري والطاقوي تحديدا هو الهدف الأساسي للنشاط الصيني الخارجي خاصة في القارة الإفريقية ، كما يمكننا استخلاص أوجه النشاط الصيني الخارجي من خلال الوسائل والآليات التالية :

أولا : البعد الإقتصادي : الذي يشمل على التبادلات التجارية المتزايدة و الإستثمارات الصينية الشاملة لجميع القطاعات في إفريقيا ، فلقد تضاعفت حجم التجارة الخارجية الصينية مع إفريقيا ثلاث مرات عما كانت عليه في سنوات الثمانينات و بداية التسعينات [1]، فبعدما كانت اليابان في سنوات السبعينيات المزود الأسيوي الأول لإفريقيا بنسبة تقدر ب 7 إلى 8% من إجمالي صادراتها ، ثم حلت المنتجات الكورية الجنوبية محلها ، لكن بعد مرور عشر سنوات برز الإنتاج الصيني كبديل ، وذلك لتحول السوق الإفريقي نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن ، وقد أصبحت إفريقيا مقصدا مفضلا للإستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى المشجعة من طرف حكومة بكين ، ففي سنة 2004 أعلن الرئيس الصيني هوجينتاو :"إن العولمة تشكل محورا أولويا للإقتصاد الصيني ، وإفريقيا بشكل خاص تعد موضعا مشجعا لاستثمارات الشركات الصينية " ، وقد بلغت الإستثمارات الصينية في إفريقيا سنة 2004 أكثر من 900 مليون دولار ، وتتركز الإستثمارات الصينية في إفريقيا في مجال البناء والأشغال العمومية والعمارات والبناء كبناء الملاعب والمستشفيات والإقامات الرسمية ، إضافة إلى أن الشركات الصينية تتحمل مخاطر الإستثمار في مناطق تشهد تهديدات أمنية عجزت الشركات الغربية الدخول فيها [2].

ثانيا : البعد العسكري والدبلوماسي :

يعود البعد العسكري إلى سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي من خلال الدعم العسكري الذي حضيت به بعض حركات التحرير الإفريقية ، إلا أنه لا يمثل عنصرا رئيسيا في النشاط الصيني بالقارة الإفريقية في إطار

[1]- وي زاج،الإصلاح الإقتصادي في الصين و دلالاته السياسية .أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2003، ص42.

[2]- محمد هلال رضا ، "الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا الفرص والتحديات" ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، المجلد 41 ، ، 2010، ص2 .

سياستها الجديدة ، فالصين لا تعتمد إلى حد بعيد على المتغير العسكري في سياستها الخارجية ، فالعديد من الدراسات تصفها بالقوة الناعمة إلا أن هذا لا ينفي وجود نوع من العلاقات العسكرية بين الطرفين فجمهورية الصين الشعبية قامت بفتح ثلاث معامل لإنتاج الأسلحة الخفيفة في السودان ، و معمل آخر للذخيرة و الأسلحة الخفيفة في زيمبابوي و مالي كما عقدت بكين اتفاقيات عسكرية مع ناميبيا ، أنغولا و بتسوانا ، إريتريا ، زمبيا ، سيراليون ، كما مثلت إفريقيا سوقا لطائرات التدريب k8 التي تزود ناميبيا و السودان و زيمبابوي ، و قد تجسد الحضور الصيني في الساحة الإفريقية في إطار شراكتهما في عمليات حفظ السلم التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، مثل عملياتها في الكونغو لإعادة البناء و الرقابة .

أما البعد الدبلوماسي فيتمحور في الزيارات الصينية عالية المستوى ، بدءً بزيارة الرئيس الأسبق "جيانغ زيمين" سنة 1996، في إطار التأسيس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي و زيارة الرئيس "هوجينتاو" و الذي أشار إلى وجوب مراعاة الصين و إفريقيا للحفاظ على الصداقة التقليدية ، و تعزيز العلاقات الثنائية و قد أنشأت الصين العديد من جمعيات الصداقة مع الدول الإفريقية ، و قامت على دعوة كل الزعماء الأفارقة تقريبا لزيارة بكين التي أصبح يوجد بها واحد من أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الإفريقي في الخارج من خلال الدعم الدبلوماسي الصيني للقارة الإفريقية [1].

أما على المستوى الثقافي فقد أكدت الصين على الأدوات الثقافية و العلمية و التكنولوجية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية و هذا ما أكدته في وثيقة التعاون الصيني الإفريقي ، و قد قامت بكين بإنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة في الشؤون الإفريقية ، و منها معهد غرب آسيا و الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية ، و مركز الدراسات الإفريقية بجامعة "بيكنغ" ، و معهد الدراسات الإفريقية بجامعة "نانج" ، و معهد الدراسات الإفريقية بجامعة "السانجتان" ، و معهد بحوث التنمية الإفريقية الأسيوية ، و مركز

[1]– طارق عادل الشيخ ، "الصين و تجديد سياستها الإفريقية" ، السياسة الدولية ، العدد 156 ، المجلد 39 ، 2003 ، ص156 .

التعليم الإفريقي بجامعة "زيجانج نورمال" ، بالإضافة إلى إرسال بكين لبعثات علمية إلى إفريقيا ، و تأكيدها على تبادل الخبرات العلمية والثقافية[1].

و من خلال ماتقدم يمكن القول أن إفريقيا في العقد الأخير شهدت دخول الصين كفاعل بمنطق جديد قائم على فلسفة براغماتية وتفعيل الأدوات الإقتصادية ، التكنولوجية والدبلوماسية ... ، تختلف عن نمط العلاقات التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة ، و المتمركزة حول الخطاب الإيديولوجي و الأدوات الرمزية ، التي اعتمدت عليها بكين في تمتين علاقاتها مع إفريقيا من خلال مطالبتها بضرورة استقلال هذه الدول و تقرير مصيرها ، و هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ارتبط باعتبارات عديدة ، كما طرح تحديثات و رهانات جدية ، خاصة مع عودة بروز إفريقيا على الساحة الدولية ، وجعلها محل تنافس بين القوى الكبرى ، و هذا ما حتم على الصين تبني أجندة جديدة تجاه القارة تحقق لها أهدافها و تطلعاتها ، و ذلك بالتزامن مع صعودها كقوة عالمية ، و سعيها لأن تكون قطبا فاعلا في النظام الدولي مدفوعة بإمكانياتها و قدراتها الإستراتيجية و لاسيما الإقتصادية منها لتحقيق مكاسب سياسية [2].

[1]– أسعد مفرج ، السياسة في الصين وفي اليابان . بيروت : دار نوبليس للنشر والتوزيع ، 2006 ،ص 22 .

[2]– راما ليف ، "السياسة الخارجية للصين" ، دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 30 /03 /2012 ، ص 5 .

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية

انطلاقا من الإتجاهات المنهجية المشكلة للعلاقات التفاعلية بين محددات السياسات الخارجية و سلوكيات صناع القرار الخارجي على اعتبار أن البعد العام في دراسة السياسات الخارجية للدول الذي يستوعب التوجهات الكبرى لها يفترض مسألة أساسية تتمثل في مدى تبعية هذه التوجهات بما تحويه من قرارات و سلوكيات و استراتيجيات للمحددات العامة الدافعة نحو تشكيلها ، و مدى انعكاس هذه الأخيرة على توفير سياقات حركية تمنح مرونة استراتيجية لصانع القرار ، لذا فإن التطرق إلى أي جانب من جوانب السياسة الخارجية لأي دولة من الدول يستلزم تناول مجموعة من المحددات ، و التي تلعب دورا في بلورة و صياغة هذه السياسة .

المطلب الأول : المحددات الجغرافية و البشرية :

أولا :المحددات الجغرافية :

1- الموقع الفلكي للصين : تقع جمهورية الصين الشعبية في قارة آسيا في نصف الكرة الشمالي ، و تبدأ حدود الصين من أقصى الشمال من الخط المركزي لنهر هيولنغ شمال بلدة موخة خط عرض 53.30 درجة شمالا و في أقصى الجنوب في جزر نانشا الجنوبي خط عرض 4 درجات شمالا ، و تمتد أكثر من 49 درجة من خط الطول [1].

2- الموقع الجغرافي : تعتبر الصين من أأكبر الدول في العالم ، بحيث تملك أكبر مساحة في آسيا و رابع أكبر مساحة في العالم بعد كل من روسيا وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبلغ مساحتها 9.596.960 كلم مربع ، أي 15/1 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية ، و نفس المساحة الكلية للدول الأوروبية مجتمعة ، و لها حدود مشتركة مع 14 دولة كوريا الشمالية من الشرق و روسيا من الشمال الشرقي ، و منغوليا من الشمال ، و كازاخستان وقيرغيزستان و طاجيكستان من الشمال الغربي ، و فيتنام و لاووس وميانمار من الجنوب ، و الهند و بوتان و نيبال

[1]- لوي جونس ، تفسير السياسة الخارجية . ترجمة : محمد بن أحمد مفتي وآخرون ، ط 1، الرياض: جامعة الملك سعود،1989 ،ص244.

وباكستان وأفغانستان من الجنوب الغربي و الغرب ، و تجاور الصين عبر البحر الشرقي كلا من اليابان و كوريا الجنوبية و عبر بحر الصين الجنوبي في الجنوب و الجنوب الشرقي نجد الفلبين و بروناي و ماليزيا و أندونيسيا ، و تبلغ طول الحدود البرية العامة للصين 20 ألف كلم ، و يبدأ طرفها الشرقي من المدخل الشرقي و الجنوبي على بحر بوهاي وبحر هوانغهاي و بحر دونغهاي وبحر تان هاي [1]، ويتجاوز طول الخط الساحلي للصين 18000كلم ، ولها الكثير من الخلجان والموانئ المهمة التي نشأت عليها مدن كبيرة ومتوسطة الحجم ذات الأهمية الإقتصادية و التجارية ، و لها أكثر من 5 آلاف جزيرة ، يبلغ إجمالي مساحتها حوالي 80 ألف كلم مربع ، و تعتبر جزيرة تايوان أكبر الجزر الصينية بمساحة تقدر ب 35.788 ألف كلم مربع ، تليها جزيرة هاي تان التي تشتهر بالمحصولات الإستوائية و مساحتها تقدر ب 34.380 ألف كلم مربع [2].

الشكل رقم 1 : خريطة توضح الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية

SOURCE : http://www.mapsofwrld.comchina-political-map .html.

[1]– جن جرين ، الصين . تر: شافعي نصر شافعي ، ط1 ، مصر : دار النهضة ، 2008 ، ص 8 .

[2]– لوي جونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 246 .

3- التضاريس والمناخ :

أ – التضاريس : تقسم الصين إلى منطقتين متمايزتين ، الصين الشرقية ذات الطابع السهلي ، والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية المرتفعة والتي تنبع منها أغلب أنهار الصين ، وتشكل الجبال ما نسبته33,3%من تضاريس الصين ، والهضاب 26% ، والأحواض 18,8% ، والسهول 12% ، والتلال 9,9% ، إن تشكل تضاريس الصين يتركز حول بروز هضبة تشنغهاي "التبت" ، والتي تعد أكبر ظاهرة جيولوجية بحيث يبلغ متوسط ارتفاعها أكثر من 4000 متر فوق سطح البحر ، لذلك تسمى ب "سقف العالم" ، وتبدو تضاريس الصين من الجو كسلم ينحدر من الغرب إلى الشرق ، والتبت تشكل الدرجة الأولى ، وعلى الهضبة قمة جومولانغما (إفرست) أعلى قمة في جبال هيمالايا والعالم ، بحيث يبلغ ارتفاعها 8848 متر فوق سطح البحر [1]، أما الدرجة الثانية لهذا السلم فتشكل هضبة منغوليا الداخلية وهضبة التراب الأصفر "اللويس" ، وهضبة يوناناي والتي يبلغ معدل ارتفاعها ما بين 1000-2000 متر فوق سطح البحر ، وفي الدرجة الثالثة حيث يعيش أغلبية الشعب الصيني ، يبلغ ارتفاع الأرض فيها ما بين 500-1000 متر فوق سطح البحر ، ويمتد من الشمال إلى الجنوب سهل شمال الصين الشرقي وسهل شمال الصين والسهول على المجريين الأوسط و الأسفل لنهر اليانغتسي ، وتقع على حافة هذه السهول جبال متوسطة الإرتفاع وتلال ، وإلى الشرق من الدرجة الثالثة يوجد الرصيف القاري وهو منطقة بحرية ضحلة المياه ،حيث لايتجاوز عمق المياه فيها 200 متر ، كما لديها مساحات شاسعة من الأراضي الجبلية ، تمتاز بمواردها الوفيرة ومجموعة كبيرة من الأنواع الحيوانية والمحاصيل الزراعية ، ومقصد هام للسياحة المحلية والعالمية ، ومن أشهر سلاسل الجبال في الصين نذكر جبال الهيمالايا و كونلون و تيانشان و تانغقولا ، وتشينلينغ وشينغان الكبرى ، وتايهانغ وتشيليان وهنغدوان [2].

[1]- شيماء عاطف الحلواني ، "دبلوماسية الصين الجديدة" ، جريدة الأهرام اليومي ، المركز الديمقراطي العربي ، 2014 ، ص 3 .

[2] -"ملف الصين الحقائق والأرقام" ،2007 ، تاريخ الدخول إلى الموقع : 16 /07 /2015 ، على الرابط التالي :

www. Arabic. China .org . in /china /archive .

جدول رقم 01 :تضاريس الصين

التضاريس	المساحة	النسبة الكلية للإقليم الوطني
المناطق الجبلية	3,2مليون كلم	33,33
الهضاب	2,5 مليون	4,26
الأحواض	8,1 مليون	18,75
السهول	1,15 مليون	11,98
التلال	950.000	9,9

Source : chine faits et chiffres , chine : edition nouvell ètoile ,2002 ,p 2.

ب – المناخ :

يتميز مناخ الصين بالبرودة الشديدة والجفاف مع استمرار الرياح الشمالية في فصل الشتاء والحرارة والرطوبة مع استمرار هبوب الرياح الجنوبية ، وهطول الأمطار الغزيرة صيفا ، ويمكن تقسيم الصين من حيث المناخ من الشمال إلى الجنوب إلى خمس مناطق هي المنطقة المعتدلة الباردة، والمعتدلة المتوسطة والمعتدلة الدافئة وشبه الإستوائية والإستوائية وحسب درجة الرطوبة تنخفض كميات تساقط الأمطار في مختلف المناطق ، فيصل معدل كمية التساقط في سواحل الجنوب الشرقي أكثر من 1500ملم ، أما في المناطق الداخلية للشمال الغربي فأقل من 200ملم فقط ، أما من ناحية الفصول فالشتاء يستمر طوال السنة في المناطق التي يفوق علوها وارتفاعها 4500متر(منطقة التبت) ، ويستمر الصيف طوال السنة في جزر بحر الصين الجنوبي ، ويطول الصيف ويعقبه الخريف فالربيع من غير شتاء في كل من غوانغدونغ و قوانغشي جنوب جبال نانلينج ، ويدوم الربيع طوال السنة في وسط وجنوب يونان [1]، ويشهد حوض

[1]– المرجع نفسه ، ص 27 .

نهر اليانغتسي والنهر الأصفر ومناطق أخرى شتاءً باردا وصيفا حارا ، ويعود هذا التنوع المناخي المعقد إلى الموقع الجغرافي والطوبوغرافيا والرياح الموسمية .

وبالنسبة للفلاحة في الصين فتعد سهول شمال الصين الشرقي وشمال الصين ومجرى نهر اليانغتسي الأوسط والأسفل ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض سيتشوان المناطق الرئيسية لتركز الأراضي الزراعية ومن منتجاتها الأساسية نجد : القمح ، الذرة الشامية وفول الصويا والذرة الرفيعة والكتان والشمندر والشلجم وقصب السكر والأرز والشاي ، وتعتبر الصين حاليا أكبر دول العالم إنتاجا للمحاصيل الزراعية ، و الإقتصاد الزراعي الأكبر في العالم ، وهي فترة محدودة من الزمن لم توفر الغذاء فحسب ، بل استطاعت الرفع من مستوى التغذية لدى الغالبية الكبرى من سكانها ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة [1].

4- الموارد الطبيعية : يوجد في الصين مختلف المعادن الموجودة في العالم كله ، وتعتبر من الدول الغنية بالموارد المعدنية حيث أنها تملك 12% من إجمالي الإحتياطي العالمي ، ومنها 158 معدنا قد تم تأكيد احتياطاتها منه ، و أكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدمة ، ، ويحتل كل من الجبس والفانديوم و التونغسن والزنك وكبريتات الباريوم والغرافيت وملح غلوبر و الأنتيمون و المنغنيست و الأتربة النادرة و الفلوريت المركز الأول في العالم ، وتحتل المركز الثالث في العالم من حيث احتياطات45 معدنا رئيسيا في العالم ، كما تتوفر لديها كميات ضخمة من الفحم وخام الحديد والزئبق والحديد والقصدير والمولبيدنيوم و الأنيمون والألمنيوم والرصاص والزنك واليورانيوم والطاقة الكهرومائية ، والغاز الطبيعي والبترول بنسبة محدودة جدا .

5- الموارد المائية : الصين دولة غنية بالموارد المائية بحيث تجري بداخلها أكثر من 1500 نهر ، تزيد مساحة حوض كل منها عن 1000 كلم مربع والأنهار الرئيسية بالصين تنبع من هضبة شنغهاي – التبت التي تشكل تفاوتا كبيرا في ارتفاع منسوب المياه من منابعها إلى مصابها ، والصين غنية بموارد الطاقة المائية ، إذ تصل إلى 680 مليون كيلو واط

[1]- المرجع نفسه ، ص 27 .

وبذلك هي تحتل المركز الأول في العالم ، ويعتبر نهر اليانغتسي أطول نهر في الصين ، وثالث أطول نهر في العالم بعد نهر النيل في إفريقيا ونهر الأمازون في أمريكا الجنوبية ، يبلغ طوله 6300 كلم ، وهو جد غني بموارد الطاقة المائية ونهر اليانغتسي هو شريان رئيسي للمواصلات المائية ويربط بين شرق وغرب البلاد ، كما تتوفر الصين على مجموعة كبيرة من البحيرات أهمها بحيرة شنغهاي التي تبلغ مساحتها 4583 كلم ، تتمثل أهمية هذه الموارد في الجانب الإقتصادي أين تتمركز أعداد كبيرة من الإستثمارات الخارجية ، نظرا لسهولة النقل البحري و التصدير ، وكذلك تتجلى أهمية هذه الموارد المائية بالنسبة للصين في كونها مجال أساسي لصيد السمك [1]، حيث تقدر المساحة المخصصة للصيد البحري أكثر من 1500000 كلم مربع ، الشيء الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا في صيد الأسماك بكمية تتعدى 3 ملايين طن سنويا ، و هي مرشحة للإرتفاع بعد الصفقات المبرمة مع عدد من الدول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الصيد في أعالي البحار ، أما بالنسبة للأمطار في الصين فيبلغ إجمالي حجم الأمطار فيها إلى 6 تريليونات متر مكعب سنويا [2]، وتمتلك حوالي 3 مليون متر مكعب من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها حسب إتفاق قانون البحار الخاص بهيئة الأمم المتحدة ، ولقد أدت سرعة النمو الإقتصادي في الصين إلى مشاكل بيئية حادة كتلوث المياه والتلوث الجوي والتصحر ، كما أدى ذلك أيضا إلى نقص مخزون المياه والذي يعتبر عائقا أمام التنمية [3].

ثانيا : المحددات البشرية :

إن مدى قوة العامل البشري أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة ، لأنه أساس القوة القومية فتاريخيا كانت القوة للدول ذات الحجم السكاني الكبير، فالسكان يشكلون عصب القوة اللازمة ، وبالنسبة للصين

[1] –بريجينسكي زيغنيو ، رقعة الشطرنج الكبرى : الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية . ط1 ،ترجمة : أمل شرقي ، عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص54 .

[2] – شيوى قوانغ ، جغرافيا الصين . ط1 ، تر: محمد أبو جراد ، بكين : دار النشر باللغات الأجنبية ، 1987 ، ص 32 .

[3] – حنان قنديل ، "القيم والتنمية في آسيا : حالة الصين" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد167 ، المجلد 42 ، جانفي 2007 ، ص18 .

فهي أكثر دول العالم تعدادا من حيث عدد السكان ، بحيث أنهم يشكلون خمس سكان العالم ، فقد بلغ عدد سكانها حسب آخر الإحصائيات حوالي مليار و3678 مليون نسمة بنهاية سنة 2014 [1].

المناطق الشرقية الساحلية كثيفة السكان ، والمناطق الغربية قليلة السكان والأرياف كثيرة السكان ، وتعتبر الصين دولة موحدة متعددة القوميات بضمها لعدد كبير من المجموعات الإثنية واللغوية والدينية المقدرة ب 56 قومية ، تتقدمهم الهان أكبر المجموعات العرقية ، حيث يشكلون نسبة 93%من مجموع السكان ، ومن أهم الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية والثقافة الصينية نجد المانشوس و الهوي والتي تنحدر من فئة المسلمين يتركزون أساسا في منطقة نينغيسيا ، ويتركز البعض الآخر في إقليم كيسيجيانغ ومنطقة تسينغاي بينما ينحدر المانشوس من فئة المحاربين الذين غزو البلاد في القرن 17م ، وأسسوا حكم سلالة تشينغ الذي امتد من 1644 إلى 1912 ، و يتركزون في الشمال الشرقي للبلاد أما التبتيون فيتركزون على كامل هضبة التبت ، ويتكلم المجتمع الصيني 72 لغة ، إلا أن اللغة الرسمية هي لغة قومية الهان وفيما يتعلق بمسألة الأمية في الصين نجد أن 90% ممن أعمارهم تفوق 15 سنة يتقنون القراءة والكتابة [2]، وهذا التنوع في تركيبة الصين العرقية والثقافية لا يعني غياب كبير للإنسجام داخل المجتمع الصيني ، لأن القومية هي العامل الذي يتفق عليه الصينيون ، و تجمعهم كذلك عناصر التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك ، وانصهار مختلف الثقافات في إطار ثقافي مميز ، لكنها تزخر بالنزاعات الإقليمية والتناقضات الثقافية ، فحتى وإن كانت المناطق التي تضم الأقليات كإقليم كيسيجيانغ والتبت تسكنها أعداد صغيرة غير أنها يمكن أن تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل بالنسبة للسياسة الصينية ، ويشترك سكان الصين في الديانة البوذية التي تمثل الديانة الرسمية للصين ، وأيضا يشتركون في قيم وتقاليد موحدة أساسها ومصدرها الفلسفة الكونفوشيوسية ، وهذا التجانس العرقي ساعد الصين على تبني سياسة خارجية ثابتة ومستقلة، رغم وجود بعض المشاكل كمشكلة التبت [3] .

[1]– عدد سكان الصين يقترب من 1.4 مليار نسمة ، جريدة الرياض ، 2014 ، ص 1 .

[2]– إبراهيم الأخرس ، أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود . ط1 ،القاهرة : إتراك للنشر والتوزيع ، 2008 ،ص 22 .

[3]–"القوميات 56 في الصين" ، 25/ 01 /2015 / ، نقلا عن موقع: . www . china . org . in / china / archive /htm

إن العدد الكبير للسكان قد يكون سببا من أسباب تخلف الدولة ، وعبئا عليها في حال عجزت الدول عن توفير مناصب العمل لهذه الأعداد فتنتشر البطالة وتكثر الآفات الإجتماعية ، لكن الحال يختلف بالنسبة للصين ، حيث يتم توفير مابين 10 إلى 15 مليون منصب شغل سنويا ، وهذه الوظائف تساهم في زيادة حجم الإستهلاك الداخلي وعليه فإن العدد الهائل له أهمية كبيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الإقتصادي ، حيث تدخل أعداد كبيرة من السكان ضمن قوة العمل وعلى استعداد للتوسع في كل من الإدخار والإنفاق ، وهذا ما يلعب دورا في تعاملات الصين الإقتصادية الخارجية ، فلو لم تكن سوق الصين بهذه الضخامة ، فإنها لن تجذب نوع الإستثمار الأجنبي اللازم لتحقيق عملية التحديث[1]، وبفضل عدد السكان فيها تحتل الصين المراتب الأولى من حيث تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فكل الشركات الأجنبية تتنافس على الفوز بإحدى الصفقات التي تمكنها من الدخول لأكبر سوق استهلاكية في العالم ، كما أن الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية بفضل الإنخفاض في أجور اليد العاملة الذي من شأنه أن يقلل من تكلفة المنتجات الصينية مقارنة مع الدول الأخرى والعمال الصينيون هم أكثر انضباطا وأكثر حماسة ولديهم الرغبة في العمل لساعات طويلة في ظروف أكثر صعوبة كذلك ساهم النمو السكاني المتسارع إلى زيادة عدد الملتحقين بالجيش الصيني ، وهذا ما جعل الجيش الصيني من أكبر الجيوش في العالم [2].

أما بالنسبة لحجم الإدخار* في الصين فإنها تملك أكبر مدخرات في العالم ، بحيث تبلغ حوالي 5 تريليون دولار أمريكي وسيؤدي استغلال هذه المدخرات إلى رفع نمو الإستهلاك ، ويساعد في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي

[1]– الموسوعة العربية العالمية ، ط2 ، الجزء 15 ، الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 27 . -

[2]– أحمد فارس عبد المنعم ، تحولات وأدوار القوى الإقليمية في آسيا . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 1998 ، ص 125 .

إلى مستواه في الدول المتقدمة ، ويتوقع أن يتساوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية بحلول سنة 2050 [1].

جدول رقم 2 : إجمالي الإدخار من إجمالي الناتج المحلي للصين في الفترة ما بين 1982 -2011

الفترة	إجمالي الإدخار من إجمالي الناتج المحلي (%سنويا)
1986 – 1982	%35,8
1991 – 1987	%38
1996 – 1992	%41,4
2001 – 1997	%39
2006 – 2002	%46,2
2007	%52
2008	%53
2009	%53
2010	%52
2011	%53

المصدر : مهدي مكاوي ، عثمان قدور قطاوي ، واقع الصعود الصيني في مدار القوى العالمية بين التحدي و التنافس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، (جامعة حسيبة بن بوعلي) ، 2013 - 2014 ، ص 66 .

* يحسب إجمالي الإدخار على أنه إجمالي القومي مطروحا منه إجمالي الإستهلاك إضافى إلى صافي التحويلات ، إجمالي الإدخار .

[1]- زياد داود وآخرون ، الصين رؤية اقتصادية . قطر : مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني ، 2014 ، ص 8 .

و يتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة إجمالي الإدخار من إجمالي الناتج المحلي ، حيث بلغت هذه النسبة 35,8 % في المتوسط ما بين عامي 1982 - 1986 ، في حين تواصلت الزيادة في الإدخار المحلي بصورة ملحوظة إلى أن وصلت في نهاية سنة 2011 إلى 53% مما يزيد من أهمية الإدخار في تمويل الإستثمارات الصينية [1]، و كذا بلغت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين 1,71 مليار دولار في المتوسط ما بين سنتي 1982 و 1986 ، في حين تواصلت الزيادة في قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الصين ، حيث وصلت في نهاية سنة 2011 إلى ما يزيد عن 220 مليار دولار .

كذلك تلعب الجالية الصينية دورا في الإستثمار ، ويرجع هذا لحجم ما يملكونه من رؤوس أموال هائلة ، وتواجدهم القوي في جنوب شرق آسيا ويؤكد تحكمهم جزئيا و كليا في اقتصاديات واستثمارات العديد من هذه البلدان وبالنظر إلى الكم الكبير من الصينيين الموجودين في الخارج بما لهم من رؤوس أموال ضخمة ، عملت معظم الحكومات الصينية المتعاقبة بمبدأ أن الصين موجودة أين يتواجد الصينيون ، كما عملت الصين دوما وبصفة رسمية على دعوة الصينيين المتواجدين بالخارج إلى اعتبار أنفسهم جزءً لا يتجزأ من المجتمع الصيني ، وبالنظر إلى هذا الإهتمام أصبح صينيو الخارج بعد سنة 1979 أحد رهانات التحديث الإقتصادي ، وأحد محاور اهتمامات السلطات الصينية التي تعمل على دفعهم للإهتمام بالوطن الأم ، الشيء الذي اعكس بالإيجاب على عملية دفع الإستثمار في الصين .

و بالنسبة للتقسيم الإداري فإن الصين تقسم إلى 22 مقاطعة إدارية حيث توجد أربع بلديات كبرى و هي بكين وشنغهاي و تيانجين و شوينغينغ ، و هنالك خمسة أقاليم ذات حكم ذاتي ، و منطقتان إدارة خاصة و هي هونغ كونغ و مكاو ، أما اللغات الرسمية هي لغة الهان و لغة الماندارن ، و عملة البلاد هي اليوان [2].

[1]- المرجع نفسه ، ص 67 .

[2]- محمد عبد الفتاح الحمراوي ، "السياسة الخارجية الصينية" ، جريدة الأهرام المصرية ، الإثنين 15 /09 / 2015 ، ص 1 .

و بالنسبة للثقافة الصينية فهي تلعب الخلفية الثقافية و الإرث التاريخي دورا كبيرا في تفسير السلوك الخارجي لأي دولة و منه فالموروث الثقافي و التاريخي يؤثر بشكل كبير في توجيه سياستها الخارجية ، فلقد تمازجت الأعراف المختلفة المشكلة للمجتمع الصيني عبر التاريخ في كيان حضاري واحد تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم مركز العالم ، أو كما يطلق عليها حضارة الوسط ، و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ قدمت للعالم خدمات و اختراعات لا تزال آثارها إلى اليوم [1]، و تتألف الثقافة الصينية بالأساس من ثلاث ثقافات مختلفة :

أ- الثقافة الصينية الكونفوشيوسية : و التي مثلت عنصرا بالغ الأهمية في البناء الروحي للشعب الصيني طبقا لما أشار إليه "جابرييل ألموند" و "لوسيان باي" و "سيدني فيربا" في دراساتهم حول علاقات القيم و انعكاساتها على طبيعة النشاط في المجتمع ، فقد وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الثقافة الكونفوشيوسية قائمة على ضرورة الإلتزام بالمعايير الأخلاقية والنظام العام و هي تجسيد لروح التعاون بين الأفراد و التضامن فيما بينهم ، فقد تناول كونفوشيوس في كتابه "الحوار" الأفكار القيمية والمثالية التي يجب أن يتحلى بها الفرد الصيني و الحاكم على حد سواء ، و علاوة على ذلك نجد أن التراث الثقافي و الإنساني للحضارة الصينية ساهم في بلورة هوية الفرد الصيني الذي أصبح يعتز بموروثه التاريخي العريق ويرفض كل مبدأ يقود إلى ترسيخ الهيمنة الأحادية على العالم ، و بالتالي هذه الهوية الصينية المتميزة في القارة الأسيوية ساعدت على تنامي الشعور القومي الناشئ نتيجة تراكمات البناء الفكري و نتيجة لما حققته الصين من إنجازات اقتصادية ومعرفية ، و من الناحية العقائدية فإن الحضارة الصينية تتميز باختلافها عن الحضارة الغربية التي قامت ركائزها على مبدأ حب التسلط و الهيمنة خلال عدة قرون مضت ، و هذا عكس اتجاه الصين التي تبنت مبدأ السلمية منذ القدم كأساس جوهري في بناء علاقاتها مع دول الجوار.

[1]- إبراهيم الأخرس ، الصين الخلفية الإديولوجية و النفعية البراغماتية . القاهرة : دار الأحمدي للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 19 .

ب- الثقافة الماركسية : بعد تأثر الصينيين بكبار الماركسيين و تحولوا نحو الإشتراكية و التي أرسى قواعدها "ماو تسي تونغ" و رفاقه الشيوعيين الذين نادوا بأن الدين هو أفيون الشعوب .

ج- الثقافة الليبيرالية المعاصرة : وهو ما اصطلح عليه النفعية البراغماتية القائمة على المصالح و التي أرسى قواعدها الليبيراليين الجدد في الصين بداية من "دينغ شياو بينغ" ، و "جيانغ زيمين" ، و "هوجين تاو" و الحكام الجدد الذين تأثروا بنمط الحياة الغربية [1].

المطلب الثاني : المحددات الإقتصادية و العسكرية

أولا : المحددات الإقتصادية

إن أية سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكنها تحقيق أهدافها ، حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية و لتحقيق أهدافها الخارجية لابد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية و عدم تبعية الدولة وتنويع قاعدتها الإنتاجية ، و كذا تحرر الدولة من كونها منتجة للمواد الخام أو كونها سوقا لتصريف المنتجات الأجنبية ، و في هذا السياق لا تنطلق السياسة الخارجية الصينية من فراغ و لكن من خلال واقع يشهد صعود قوة اقتصادية و سياسية وعسكرية جديدة يؤهلها لأن تكون قوة عالمية فاعلة في النظام الدولي ، و قد كانت الصين و منذ إعلان قيام جمهوريتها رسميا في 1949 و إلى غاية نهاية السبعينيات من القرن الماضي تعد من الدول الفقيرة لكنها بعد سنة 1979 و من خلال اتباع سياسات اقتصادية إصلاحية ناجحة استطاعت أن تحتل مراتب متقدمة ضمن الدول الصناعية الكبرى على المستوى العالمي [2]، و بداية من سنة 1979 أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة أطلقت الحكومة بموجبها حوافز الأسعار و الملكية

[1]- محمد عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية : الدروس المستفادة . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 46 .

[2]- عدنان خلف حميد البدراني ، "أثر الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط" ، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية ، العدد 49 ، 2011 ، ص 15 .

للفلاحين ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة ، إلى جانب ذلك أسست الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب الإستثمارات الصينية و استيراد المنتوجات ذات التكنولوجيا العالية إلى الصين، و قد سعت إلى تبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة و تم التخلي عن المراقبة الإقتصادية لأغلب المؤسسات لصالح المؤسسات المحلية [1]، ما سمح لها بالتنافس وفق مبادئ السوق الحرة و نتيجة مباشرة لهذه الإصلاحات حقق الإقتصاد الصيني نموا هاما مقارنة بمرحلة ما قبل الإصلاحات في جانفي 2006 قامت الصين بمراجعة شاملة لمعطيات ناتجها الداخلي الإجمالي من 1993 إلى 2004 ، و هذه المراجعة أشارت بالتأسيس على تقديرات جديدة للنمو في قطاع الخدمات ، إلا أن حجم الإقتصاد الصيني و نمو المراجعة بمعدل نمو الناتج الداخلي في حدود 10,1% سنة 2004 ، بينما وضعته التقديرات السابقة في حدود 9,5%، و بناءً على هذه المراجعات يكون الناتج الداخلي الصيني قد حقق نسبة نمو تقارب 9,6% في الفترة ما بين 1979 و 2005 بينما كانت نسبة النمو سنة 2005 في حدود 9,8%، كما أن صادراتها ارتفعت إلى 690 مليار دولار بنهاية 2006 أي بزيادة تقدر ب 26% مقارنة بسنة 2005 ، و بشكل مواز ارتفعت وارداتها ب 22% أي 810 مليار دولار و هذه الإصلاحات أدت إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت مصدرا رئيسيا للنمو الرأسمالي الصيني و لقد انتقلت من 636 مليون دولار سنة 1989 إلى 61 مليار دولار سنة 2004 [2]، و وصل تراكم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين إلى 618 مليار دولار بنهاية 2005 ،و 43% من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 2005 كان مصدرها هونغ كونغ متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر مصدر للإستثمارات المباشرة بنسبة 8,5% ، متبوعة باليابان بنسبة 46.8 مليار دولار ، ثم تايوان ب 39.6 مليار دولار وكوريا الجنوبية بنسبة 2509 مليار دولار ، و لقد حولت الإصلاحات الإقتصادية

[1]- محمد شاعة ، السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991- 2000 . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر) ، 2001 -2002 ، ص 40 .

[2]- "china's ecconomic conditions" , Congressional Research service , the library of congress ,12 juanry 2006 .

الصين إلى قوة تجارية كبرى وارتفعت الصادرات الصينية من 14 مليار دولار سنة 1979 إلى 762 مليار دولار سنة 1995 ، في حين نمت الواردات الصينية خلال هذه الفترة من 16 مليار دولار إلى 660 مليار دولار[1]، و خلال الفترة من 1980 و 2003 نمت الصادرات و الواردات الصينية بمعدل سنوي يقدر ب 10,2% و 9,4% على التوالي ، حصة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 13,9% سنة 1985إلى 19,3%سنة 1992 لتصل إلى 30,1%سنة 2003 ويعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين متبوعا بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان و هونغ كونغ ، و الدول العشر التي تشكل رابطة بلدان جنوب شرق آسيا "الآزيان"[2].

جدول رقم 3 : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين من سنة 1982 إلى سنة 2011 :

السنة	صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الصين بالدولار
1986 -1982	1.171.000.000
1991 - 1987	3.350.800000
1996 - 1992	29.697.440000
2001 - 1997	41.876.260000
2002 – 2006	75.902.381621.4
2007	156.249.335.200
2008	171.534.650.310
2009	131.057.052.870
2010	243.703.434.560

[1]– أيان تايلر ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا . ط 1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007 ، ص12 .

[2]– حسن أبو طالب ، السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد . القاهرة : مركز البحوث والدراسات الأسيوية ، 2006 ، ص226.

2011	220.143.285.430

المصدر : بيانات البنك الدولي لسنة 2012 .

حسب هذا الجدول فقد بلغت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين 1171 مليار دولار في المتوسط مابين 1982 و 1986 ، في حين تواصلت الزيادة المستمرة في قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الصين حيث وصلت في نهاية سنة 2011 إلى ما يزيد عن 220 مليار دولار ، رغم أنها تراجعت بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية و الأزمة الأسيوية [1].

وفي مجال النفط فقد خضعت صناعة الصين النفطية لإعادة هيكلة بعد أن أصبحت احتياجاتها النفطية أكثر من أي وقت مضى ، فقد عملت الحكومة الصينية على جعل معظم العمليات النفطية المملوكة للدولة سنة 1998 ووضعها تحت الإشراف التنظيمي لإدارة الطاقة الحكومية ، و لقد أنشأت بكين مؤسستين خاصتين بالنفط هما : شركة النفط الوطنية الصينية cnpc ، و شركة البتروكيمياوية الصينية ، و قد تم تحديد الهدف من تأسيسهما بأن تكونا شركتين تتكاملان و تتقاسمان المصالح ، و تقف شركة النفط الوطنية الصينية الجديدة المسؤولة بشكل أساسي عن أعمال الإستكشاف و التطوير و الإنتاج في حقول النفط و الغاز خلف 66% من إنتاج النفط و الغاز في الصين و42%من الطاقة التكريرية ، و تعد كلتا الشركتين من بين الشركات العالمية الفاعلة في مجال الصناعة النفطية ونجد أن النمو الإقتصادي القوي للبلاد طوال السنوات العشرين المنصرمة قد أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط بحيث تضاعف استهلاك الصين للنفط بين سنتي 1995 و2005 و وصل إلى 6.8 ملين برميل يوميا و في سنة 1993 أصبحت الصين مستوردا أساسيا للنفط ، و بالتالي تصاعدت وتيرة دبلوماسية الصين في البحث عن الإمدادات النفطية بشكل كبير ، و قد تجاوزت الصين اليابان سنة 2003 بعد أن أصبحت ثاني أكبر المستهلكين للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، و بلغ استهلاك الصين للنفط سنة 2004 نسبة 15%، وإنتاجها

[1]- المرجع نفسه ، ص 226 .

لم يرتفع إلا بنسبة 2% [1]، و لقد كانت المحصلة النهائية لهذه الإصلاحات أرقاما و إحصائيات متقدمة ، فطبقا لإحصائيات البنك الدولي ، فقد حققت الصين في ظل نظمها الإقتصادية الجديدة معدلات قياسية ، فخلال الثمانينات بلغ نمو الناتج المحلي 9,7%، و معدل نمو الإنتاج الصناعي 12,6% ، و تحول هيكل الإنتاج فتراجعت أهمية الزراعة نسبيا من 44% من حجم الإنتاج لسنة 1965 إلى 32% لسنة 1982 ، بينما تقدمت الصناعات الحديثة فاحتلت 48% من حجم الإنتاج الوطني [2].

جدول رقم 4 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة مابين 1990 و 2013 :

السنة	النمو الإقتصادي في الصين%	السنة	النمو الإقتصادي في الصين%
1990	8,3	2002	9,1
1991	8	2003	10
1992	14,2	2004	10,1
1993	14	2005	11,3
1994	13,1	2006	12,7
1995	10,9	2007	14,2
1996	10	2008	9,6
1997	9,3	2009	9,2
1998	7,8	2010	10,4

[1]– نيرمين السعدني ،"الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية ... التحديات والآثار" ، السياسة الدولية ، العدد 149 ، جويلية 2005 ، ص 220 .

[2]– محمود صافي محمود ، "توجهات سياسة حذرة : آفاق الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة" ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الأربعاء 20 ماي 2015 ، ص 6 .

1999	7,6	2011	9,3
2000	8,4	2012	7,8
2001	8,3	2013	8,5

المصدر : بيانات و إحصاءات البنك الدولي ، شبكة المعلومات الدولية ، 2013 ، على الموقع :

http://www.data.albankadawli.org /indicator /ny. gdp.mktp.kd.z.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول يتضح لنا أن نسب النمو التي حققتها الصين لمدة 24سنة من 1990 إلى غاية سنة 2013 تعتبر نتائج عالية جدا ، فعند حسابنا للمتوسط العام لمعدلات النمو نجده يعادل ما نسبته 907 بالمائة ، ويمكن أن نرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للصين وما تحقق فيها من نمو اقتصادي إلى المنهج التدريجي و الذي اعتمدت عليه الصين في التحول إلى نظام اقتصاد السوق [1].

استطاعت الصين منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية أن تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الإقتصاد الصيني ، حيث تراوحت نسب النمو الإقتصادي الصيني في الفترة الممتدة ما بين 1978 إلى 2000 بين 9% و 13% ، و بلغت قيمة صادراتها سنة 1997 نحو 183 مليار دولار ، حيث عرفت نموا قدر ب 20,6% في حين لم تتعدى نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2,5% ، كما أنها حققت فائضا تجاريا سنة 2006 وصل حسب تقرير وزير الخارجية الصيني إلى 150 مليار دولار مقابل 109.8 مليار دولار سنة 2005 ، و في سنة 2007 عرف اقتصادها نموا قدر ب 10,7% ، و في الواقع يستند النمو الإقتصادي الصيني إلى عاملين أساسيين هما : زيادة واسعة في الإستثمارات الرأسمالية و نمو سريع في الإنتاجية ، فمن خلالها تمكنت الصين من الحفاظ على النمو

[1]-محمد عبد الفتاح الحمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

الإقتصادي في الفترة ما بين2005 و 2014 ، و استمرت صادراتها في النمو و التفوق على وارداتها مستفيدة من انخفاض أسعار صادراتها نسبيا ، و هو ضروري لضمان استمرار الطلب العالمي على المنتجات الصينية [1].

جدول 5 : معدلات نمو الصادرات الصينية في الفترة مابين 1992- 2009 :

السنوات	%المؤشر	السنوات	%المؤشر
1992	18 ,11	2001	6,74
1993	8,01	2002	22,35
1994	30,8	2003	34,59
1995	22,95	2004	35,59
1996	1,52	2005	28,42
1997	21,01	2006	27,22
1998	0,5	2007	25,62
1999	6,1	2008	17,31
2000	27,88	2009	5,08

المصدر : بيانات و إحصاءات البنك الدولي ، المرجع نفسه .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن معدلات نمو الصادرات الصينية في الفترة مابين 1992 و 2009 كانت إيجابية بالرغم من تفاوت في النسب من سنة إلى أخرى ، و لكن بالإعتماد على المتوسط العام لهذه النسب نجدها

[1]- محمد بن سعيد الفطيسي ، "التقييم الإستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014" ، مجلة السياسي ، 22 / 01 /2014 ، ص 4 .

حوالي 33096% ، و هو ما يعد إنجازا تنمويا كبيرا ، كما نجد أن قيمة الصادرات الصينية تضاعفت بما يعادل 18 مرة ما بين عام 1991 حيث بلغت 72 مليون دولار لتصل في عام 2009 إلى 1302 مليون دولار [1].

فالصين حاليا تعد من أكبر الدول المصدرة في العالم ، و تمكنت من جذب مستويات قياسية من الإستثمارات الأجنبية ، و بدورها فإنها تستثمر مليارات الدولارات في الخارج ما يدل على أن الصين لها قاعدة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، و لقد حافظت الصين على نظامها الإشتراكي في ظل نموها الإقتصادي السريع ، حيث أنها حققت ما يطلق عليه "التنمية في ظل سوق اشتراكي يتيح الفرص للقطاع الخاص مع دور مهيمن للدولة " ، كما استطاعت أن تحقق الإستقرار الإجتماعي و السياسي ، و أصبحت محور إهتمام الإقتصاد العالمي ، كما أن الإستثمارات الصينية يجري تنفيذها وفقا لأحدث التقنيات ، و تعمل على تنويع مصادر حصولها على وارداتها من الطاقة و بالأساس النفط كما أنها تعمل على تنمية أسواقها الخارجية ، و من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى العام 2020 نحو 4000 بليون دولار ، كما بلغ الناتج الصيني من النفط الخام 203 مليون دولار سنة 2010 ، و بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي الصيني منتصف التسعينات 235 مليار دولار ، و ارتفع ليصل إلى498 مليار دولار سنة 2010 بواقع 266 مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري الصيني بواقع بلغ 34 مليار دولار [2]، و يمكننا التعرف على التبادل التجاري الصيني مع الدول المتقدمة على الشكل التالي :

[1]– فرنسواز لومون ، الإقتصاد الصيني . تر : صباح كعدان ، دمشق : الهيئة العامة للكتاب ، 2010 ، ص 17 .

[2]– محمد بن سعيد الفطيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

جدول رقم 6 : أهم الشركاء التجاريين للصين لسنة 2009 :

إتجاه الصادرات	إتجاه الواردات
17,6% الو . م . الأمريكية	13,3 %اليابان
13,3 %هونغ كونغ	9,9 %كوريا الجنوبية
8,1 %اليابان	9,1 %تايوان
5.1%كوريا الجنوبية	7,1 %الو . م . الأمريكية

المصدر : "تقرير نظرية مقارنة على الصين كقوة دولية" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

يوضح لنا الجدول حجم التبادل التجاري الصيني مع الدول المتقدمة وفقا لإحصائيات سنة 2009 ، جاء في المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الصادرات ، و اليابان من حيث الواردات ، و هو ما أكسبها وزنا دوليا كبيرا من خلال مساهمتها في:

-الإستقرار الداخلي وإزالة الفوارق في التنمية بين المناطق الصينية وما رافقها من التوزيع العادل للعائدات الإقتصادية .

- توفير الشرعية للنظام السياسي الصيني ، و تخصيص جبهة داخلية تسمح بالقيادة الصينية .

- تمكين الصين من مد مناطق نفوذها والإنتشار على مستوى عالي و كسبها التأييد من الدول الضعيفة التي تتلقى المساعدات المالية من الصين على شكل هبات وقروض[1].

و لقد عملت الصين منذ بداية الإصلاح الإقتصادي على الإنضمام إلى مختلف المؤسسات المالية الدولية ، نظرا لما تكتسبه من أهمية بالنسبة لها ، و هو ما ساعدها على القيام بدور أكبر في العملية الإقتصادية المستقبلية ، حيث أصبحت عضوا في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سنة 1980 ، و عضوا ملاحظا في الإتفاقية العامة للتعريفة

[1]- علي حسن باكير، "نحو علاقات صينية خليجية استراتيجية"، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، العدد20، مارس، 2009،ص58 .

الجمركية و التجارة "الجات" في سنة 1982 ، و في جويلية 1986 طالبت الصين رسميا بأن تكون دولة كاملة العضوية في هذه الإتفاقية ، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تكييف قوانينها لتتماشى مع بنود هذه الأخيرة ، و لقد تفاعلت الصين مع منظمة التجارة العالمية بطريقة إيجابية عن طريق رفعها لوتيرة الإصلاحات من خلال القضاء على بيروقراطية الإجراءات و التعاملات في المؤسسات المالية ، و العمل على تحسين الكفاءة الإدارية ، إضافة إلى تسهيل عمليات تصريف المنتجات و الحصول على العملات الصعبة الأجنبية [1]، كما التزمت بتخفيض التعريفة الجمركية واعتماد الشفافية في القوانين المحلية ، إلى جانب اندماجها أكثر في العولمة الإقتصادية وفقا لمتطلبات نظام اقتصاد السوق الحر ، و في نوفمبر 1995 عبرت الصين عن رغبتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فبدأت المفاوضات التي استمرت لمدة 6سنوات عرفت فيها توقيع اتفاقية ثنائية بين الصين والطرف الأمريكي في نوفمبر 1999 وآخر مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2000 ، و بتوقيع الصين لهذه الإتفاقيات استطاعت عبور الحاجز الذي لطالما منعها من الإنضمام إلى هذه المنظمة ، و خلال مؤتمر وزراء دول منظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة بتاريخ 10 نوفمبر 2001 تم الإعلان رسميا عن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، و في مارس 2002 أصبحت عضوية الصين سارية المفعول ، و لقد أدى انضمام الصين إلى هذه المنظمة إلى تحرير أسواقها انطلاقا من المنتجات الفلاحية والصناعية و تجارة الخدمات ، إذ عملت على تخفيض القيود الجمركية وفقا لبروتوكول الإنضمام حيث انخفض متوسط الرسوم الجمركية من 40% سنة 1992 إلى7% في سنة 2002 ، و طبقت هذه الإجراءات على المنتجات الزراعية كالحبوب و السكر و الحليب و مشتقاته ، و كذا التبغ ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فقد انخفضت فيها الرسوم الجمركية المتوسطة لتصل إلى 6,9%، و في قطاع السيارات وصلت إلى 15% ، لتليها بعد ذلك تخفيضات للمنتجات الإلكترونية و النسيجية و السلع الإستهلاكية [2].

[1]– فوزي حسن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

[2]– محمود خليفة جودت محمود ، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته 1991– 2010" ، المركز العربي الديمقراطي ، 2011 ، ص10.

جدول رقم 7 : مقارنة النسب المئوية للتخفيضات الجمركية التي باشرتها الصين على مستوى القطاع الفلاحي بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية :

المنتجات	قبل الإنضمام1995	أشهر قبل الإنضمام 2001	بعد الإنضمام 2002
أرز	5-	3, 3-	3,3-
قمح	25	12	12
حبوب غذائية	20	32	0
خضر و فواكه	10-	4-	4-
ألياف غذائية	20	17	0
سكر	44	40	20
منتجات زيتية	30-	20	3
أغنام و لحوم	20-	15-	15-
مشتقات الحليب	30	30	11
مواد معالجة	20,1	26,2	9,9
مشروبات و تبغ	137,2	43,2	15,6

Source : Martin will, l adhésion a l'omc et les réformes économique en chine, politique étrangére , n 2 , 2004 , p 336 .

إن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليس مجرد اتفاق تجاري ، و إنما يعد إعلانا سياسيا و تعهد من طرف القيادة الصينية باستمرار الإصلاح و الإنفتاح[1] ، و بعدها أصبحت الصين مستثمرا هاما في دول جنوب شرق آسيا وتزايد إسهام الصين في اقتصاد هونغ كونغ و تايوان بمعدلات عالية ، بالإضافة إلى الشبكات الصينية في الخارج التي تنتشر في جنوب شرق آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و لقد حقق التبادل التجاري بين الصين و رابطة دول جنوب شرق آسيا قيمة قدرها 202.5 مليار دولار سنة 2007 ، كما وقعت الصين مع دول الأسيان إتفاقية حول الإطار العام للتعاون الإقتصادي و التي شكلت أرضية نحو إقامة تبادل حر إن أرقام التبادل الإقتصادي كبيرة بين الصين و قوى دولية أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان [2]، حيث تضاعف التبادل الإقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بشكل كبير منذ دخول الصين منظمة التجارة العالمية و وصل حجم المبادلات الثنائية إلى 245 مليار دولار منذ سنة 2004 ليرتفع في سنة 2005 إلى 285 مليار دولار ، أما في سنة 2010 فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456 مليار دولار ، كما ارتفع حجم التجارة مع الدول النامية في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية ، و ذلك في إطار من المساواة و الكفاءة دون التدخل في الشؤون الداخلية ودون التورط أيضا في مشاكلهم الإقليمية ، و تهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة و الإستثمارات الصينية والإعتماد في تزويدها بالنفط و الموارد الطبيعية ، هذا إلى جانب الإستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية ، و تعتمد الصين في هذه السياسة على إقامة منتديات مثل : منتدى التعاون الصيني الإفريقي و منتدى التعاون الصيني العربي و المشاركة في عضوية المنظمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي [3].

[1] -martin will ." l'adhesion à l'omc et les réforme economiques en chine ". politique étrangére .n2 .2004 .p334.

[2] -باهر مردان ، "العلاقات الصينية اليابانية" ، بكين 2013 ، تاريخ الدخول إلى الموقع : 12/ 02 /2016 .
www.international relation.china and japan academia . edu

[3] - محمد عبد الفتاح الحمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

جدول رقم 8: المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 1990 -2011 (بمليارات الدولارات) :

السنة	صادرات الو. م الأمريكية إلى الصين	واردات الو.م الأمريكية من الصين	الميزان التجاري للو.م . الأمريكية
1980	3,8	1,1	2,7
1985	3,9	3,9	0,0
1990	4,8	15,2	-10,4
1995	11,7	45,6	-33,8
2000	16,3	100,1	-83,8
2005	41,8	243,5	-201,6
2006	55,2	287,8	-232,5
2007	65,2	321,5	-256,3
2008	71,5	337,8	-266,3
2009	69,6	296,4	-266,8
2010	91,9	364,9	-273,1
2011	129	411	-301,4

المصدر : مكتب ممثل الولايات المتحدة التجاري ، 2011 ، نقلا عن موقع :

http://www.China office of the united states trade representive/ustt.gov .

وفقا للجدول السابق فإن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين ارتفعت بسرعة كبيرة أكثر من الصادرات الأمريكية إلى الصين ، حيث بلغت قيمة الصادرات 129 مليار دولار سنة 2011 ، بينما بلغت قيمة الواردات 411 مليار دولار من نفس السنة [1].

و بالنسبة للعلاقات التجارية بين الصين والإتحاد الأوروبي فإن الإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأكبر للصين و الصين بالنسبة للإتحاد الأوروبي هي ثاني أكبر شريك تجاري ، و حسب بيانات المفوضية الأوروبية للتجارة سنة 2011 فقد شكلت الصادرات الصينية إلى الإتحاد الأوروبي ما نسبته 17,3%من إجمالي الواردات الأوروبية بينما شكلت صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الصين ما نسبته 8,9% من حجم الصادرات الأوروبية إلى العالم ، وتتركز معظم التجارة بين الجانبين على السلع الصناعية و المصنعة ، كما تشير بيانات المفوضية الأوروبية للتجارة إلى أن حجم صادرات السلع بين الصين و الإتحاد الأوروبي 136.9 مليار أورو ، مكونة فائضا تجاريا لصالح الصين بقيمة 155.9 مليار أورو ، على الرغم من تمتع الإتحاد الأوروبي بفائض تجاري مع الصين في بداية سنة 1980 ، إلا أن الصين حافظت على فائض تجاري لصالحها في السنوات الأخيرة و على صعيد العلاقات الصينية الإفريقية فبداية من سنة 2003 شهدت المبادلات نموا سريعا ، خاصة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الصينية من المحروقات والمواد الأولية التي أحدثت عجزا في الميزان التجاري مع إفريقيا في سنة 2004 ، و بالتالي فقد تمت التجارة الثنائية بنسبة تقارب 30 % على أساس سنوي في الفترة من 2001 إلى 2011 ، و أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا ولقد بلغ حجم إجمالي الإستثمار الصيني في إفريقيا أي الإستثمار غير المالي 1.08 مليار دولار بنسبة نمو 87% ، وتوسع التعاون الصيني الإفريقي بشكل تدريجي في سنة 2011 بدفعة تنموية عالية في الصناعات المالية و الإتصالات والسياحة و الشحن و صناعات أخرى ، كما تعمل الدول الإفريقية على تقديم حوافز باتجاه تعزيز التعاون التجاري

[1]– محمود محمد وديفيد سكيدمور، "العلاقات الأمريكية – الصينية و جولات الحوار الإستراتيجي" ، مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2012 ،ص1 .

مع الصين ، حيث تتيح التجارة للقارة السمراء الحصول على بضائع متنوعة و بأسعار تنافسية ، فضلا عن توفير المزيد من الإستثمارات التي تحتاجها لإقتصاداتها [1].

ثانيا : المحددات العسكرية

عرفت المؤسسة الصينية عمليات تحديث مستمرة منذ عقود ماضية ، و التي مست مختلف قوات الجيش الصيني سواء كانت برية أو بحرية أو جوية ، و من ناحية توزيع هذه القوات في كامل التراب الصيني نجدها موزعة على سبعة مناطق أساسية تعتبر الركائز المحورية للجيش الصيني ، و هي كالتالي : منطقة بكين العسكرية ، منطقة شين يانغ العسكرية ، منطقة جينان العسكرية ، منطقة نان جينغ العسكرية ، منطقة غوانكشتو العسكرية ، منطقة تشنغدو العسكرية ، منطقة لانتشو العسكرية إضافة إلى مجموعة من الوحدات الحامية و المساندة مثل حامية بكين ، و حامية شنغهاي ، و فوج الحرس المركزي [2].

يتكون الجيش منذ تأسيسه من القوات البرية و القوات البحرية و القوات الجوية ، و قد تمكنت الصين من بناء جيش قوي تعداده حوالي ثلاثة ملايين جندي للتصدي لمختلف التهديدات :

أ – القوات البرية تتكون من المشاة، المدرعات، المدفعية، الهندسية ، و الإتصالات و السلاح الكيماوي ، بحيث يعتبر الجيش الصيني من أقوى الجيوش في العالم [3].

ب – الأسطول البحري : يتكون من 1200 قطعة بحرية تضم 63 غواصة ، و 83 مدمرة ، و أكثر من 700 زورق صاروخي ، و119 كاسحة ألغام و 73 سفينة إنزال بري ، و عشرات السفن ، بالإضافة إلى امتلاكها أسطولا تجاريا يمكن استخدامه في نقل الجنود .

[1]– علي الحاج ، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنظمة العربية بعد الحرب الباردة . ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2012،ص 70 .

[2]– منير مباركة ، استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكي ، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر) ، 2008 ، ص 29 .

[3]–"البنتاغون: موازنة القوة العسكرية ب 20 بالمائة" ، مجلة سكاي نيوز العربية ، أبو ظبي ، 6 جويلية 2015 ، ص 1 .

ج – السلاح الجوي يضم ما يقارب 3000 آلاف مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من مينغ 21 و مينغ 23 وتصنع الصين حاليا المقاتلة جي 10 ، و هي إحدى أكثر المقاتلات تطورا ، كما تمتلك الصين حاليا أكثر من 100 مقاتلة سوخوي 28 ، و قد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من 100 طائرة قتال من طراز سوخوي 30 التي تنافس الشبح الأمريكية ، حيث تعتمد على السرعة العالية و لا يستطيع إلا عدد محدود من الرادارات التقاطها [1].

و لقد تمكنت الصين من إطلاق أول مركبة فضائية مأهولة "تشنتشو" سنة 1949 ، هذه التجربة جعلت الصين تدخل مجال الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا وفرنسا و بريطانيا و الدولة الثالثة التي تستطيع استعادة الأقمار الصناعية بعد إطلاقها بعد الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ، وتلك التجربة الأولى في إطلاق القمر الصناعي جعلت الصين تسارع في إطلاق أكثر من 20 قمرا صناعيا ما بين 2001 و 2005 في شتى المجالات كأقمار الإتصالات وأقمار الملاحة و أقمار الأرصاد الجوية ، و تمتلك الصين حوالي 200 رأس نووي استراتيجي و لعل ما يفرض على الصين امتلاك القوة النووية هو تعزيز مقدرتها السياسية في مواجهة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية [2].

و بالنسبة للإنفاق العسكري فإن الحكومة تطبق الإنفاق العسكري المتوازي مع الدخل القومي ، أي أن زيادة نفقات الدفاع الوطني تتماشى مع التنمية الإقتصادية و الإرادات المالية للدولة ، و حسب التقديرات الرسمية فإن المتوسط السنوي لميزانية الدفاع الصينية قد تطورت بحوالي 11,8%خلال 10 سنوات متتالية ، و ذلك بداية من سنة 1996 إلى سنة 2006 ، و هذا الإنفاق رافقه زيادة في ميزانية الدفاع ، إذ قدرت في سنة 2007 ب 18% ، من الناتج المحلي الصافي أي ما يقارب 47 مليار دولار [3]، و يعتقد الكثير من المحللين أن هذه الأرقام هي أقل من الإنفاق الحقيقي للحكومة الصينية في المجال العسكري حيث يرى البعض أن الأرقام الحقيقية تتراوح ما بين 50 إلى

– "القوة العسكرية الصينية القوة والتسليح و المهام و العقيدة القتالية "، المجلة السياسية ، 13 /09 / 2013 ، ص 01 .

[2]– عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 146 ، 2008 ، ص 48 .

[3]– أحمد الششتاوي ، لواء مسعد ، "القدرات العسكرية الصينية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، المجلد43 ، جويلية 2008 ، ص 128 .

65 مليار دولار سنويا ، بما في ذلك عمليات الأبحاث العلمية و التطوير التكنولوجي[1]، و يرى البنتاغون الأمريكي أن الإنفاق العسكري الأمريكي يمكن أن يتراوح ما بين 105 و 150 مليار دولار بحساب كل النفقات التي تشمل القوات المسلحة الصينية ، و في سنة 2008 بلغت الميزانية المخصصة للدفاع إلى أكثر من 107 مليار دولار ، و في سنة 2012 بلغت الميزانية 157 مليار دولار وذلك حسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام sirpi ، و في مجال شراء الأسلحة فإن روسيا تعتبر الوجهة الأولى للصين ، إذ قامت في سنة 1992 ببيع 24 طائرة سوخوي للصين وضاعفت مبيعاتها لتصل إلى 48 طائرة مختلفة الإستعمالات سنة 1996 ، و في سنة 2007 تفاوضت الصين لشراء كميات أكبر من الطائرات المقاتلة و محركات الطائرات و طائرات الهيلوكوبتر .

و في مجال تصدير الأسلحة تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا بعد كل من أمريكا و بريطانيا و روسيا و فرنسا حيث قدرت صادراتها من السلاح ب 0.5 مليار دولار سنة 2004 ، و ذلك مقابل استيراد ما يعادل 8.8 مليار دولار من السلاح الأجنبي ، و تهدف الصين من خلال شرائها للعتاد العسكري الأجنبي الأكثر تطورا إلى التحكم في تكنولوجيا التصنيع المطابقة لهذه الأنواع من الأسلحة بغية إنتاج قطع مماثلة لها داخل الصين ، و هذا بغرض التخلص من التبعية في مجال التسلح [2].

[1] – عبد الرحمن خير الدين ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين . عمان : دار الجيل للطباعة و النشر والتوزيع ، 1996 ، ص23 .

[2] – راما ليف ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

جدول رقم 9 : أهم المبيعات الحربية الروسية إلى الصين من سنة 2001 إلى سنة 2005 :

نوع العتاد	السنة	العدد
- المقاتلة su -30 MKK	2001	38
- غواصات صنف kilo - class	2002	أكثر من 08
- مدمرات طرازSOUREMENNYYII - CLASS	2002	02
- أنظمة الصواريخS - 300 PMU - 1 Surface - to - air	2002	04 Battalions
- المقاتلة SU - 30 MK2	2003	24
- أنظمة الصواريخ S - 300 PMU - 2 Surface - to - air	2004	8 Battalions
- المقاتلة AL - 31 F aircraft engines for the F – 10	2004	100
- طائرة النقل IL - 76	2004	10
- المقاتلة RD - 93 aircraft engines for the JF - 17	2005	100
- طائرة النقل IL - 76	2005	40
- الطائرة المدرعة IL – 78	2005	08

المصدر : مهدي مكاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

و بالنسبة للبحث العلمي فقد أصبحت الصين تولي أهمية بالغة له نظرا لإدراكها أن التطور التكنولوجي و التحكم في التقنيات الحديثة أساس جوهري لتحقيق تطلعاتها و طموحاتها في كافة المجلات ، خاصة ما تعلق بالجانب الإقتصادي و العسكري [1].

[1]- محمد عبد السلام ، "الإستراتيجية الجديدة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 ، أفريل 2006 ، ص 200 .

أنشأت الصين في بداية التسعينات حوالي 32 منطقة صناعية خاصة بالتنمية الإقتصادية ، و تغذيها 52 منطقة أخرى مهمتها الإبتكار التكنولوجي في شتى المجالات و تطوير التقنيات المستعملة في التصنيع بغرض رفع الإنتاج وقد خصصت الصين في سنة 1992 حوالي 22.6 مليار يوان لدعم البحث العلمي و التكنولوجي ، و نظرا لمستويات النمو الإيجابية التي شهدتها في منتصف التسعينات ، فقد عملت جاهدة على تفعيل 53 منطقة أخرى للتكنولوجيا رفيعة المستوى ، و هو الأمر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في البرمجيات الإلكترونية و الإعلام الآلي و غيرها ، حيث وصلت إلى ما يفوق 1500 مؤسسة ذات طاقة عمالية تصل إلى مليون و نصف المليون عامل و قد قامت الصين بوضع برنامج وطني يهدف إلى ترقية الدولة بالعلوم و التعليم ، و يعتمد هذا البرنامج على نقاط محددة تتمثل في تطوير مناهج التعليم و البحث العلمي باعتبارها مفتاح التنمية و الإبتكار التكنولوجي [1]، و تحديث ، وتطوير القدرات التكنولوجية ، إذ نجد أنه ما بين سنتي 1999 و 2003 قد ارتفع عدد الباحثين من 531000 إلى 633000 ، و واصلت في الإرتفاع لتصل إلى 926000 باحث ، و هو ما يؤهلها لتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 1.3 مليون باحث ، و تعمل الحكومة الصينية منذ سنة 2006 ضمن إستراتيجية علمية منظمة و الهدف منها هو أن تصبح الصين قوة تكنولوجية كبيرة في السنوات القادمة ، و من جهة أخرى فقد عملت الصين على تطوير علاقات التعاون العلمي مع عدة دول رائدة في مجال التكنولوجيا ذات الدقة العالية ، الأمر الذي دفعها في سنة 2009 إلى بناء علاقات الشراكة في البحث و تطوير التكنولوجيا مع 152 دولة و أسست 56 اتحادا خاص بالإبداع في التكنولوجيا الصناعية [2]، و تحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا من حيث الإستثمار في المجال العلمي و التكنولوجي ، إذ بلغ حجم الإستثمار في هذا المجال 151.2 مليار يوان سنة 2009 ، و تشهد الصين زيادة سنوية بنسبة 20% من حجم الإستثمارات في العلوم و التكنولوجيا ، كما شهدت الفترة ما

[1]–أوديد شنكار، العصر الصيني القوة الإقتصادية الفائقة في القرن 21 . ط 1 ، تر: مركز التقريب و البرمجة ، بيروت : الدار العربية للنشر 2005 ، ص 126 .

[2]– "التعليم في الصين" ، جامعة أم القرى ، 10/ 10 /2013 ، على الموقع التالي :

http :// uqv .edu .sa / files2 / tiny mce / pluginy / filenamanager /files .exp

بين 2006 و 2010 انتعاش طلبات براءة الإختراعات في الصين مقارنة بنظيرتها اليابانية وفقا للتقرير الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، انخفضت طلبات براءة الإختراعات اليابانية العالمية بنسبة 11% في سنة 2009 بينما ارتفعت نظيرتها الصينية بنسبة 18% من نفس السنة ، و في سنة 2010 بلغ عدد الهيئات البحثية و التنموية الأجنبية 3300 هيئة ، بالإضافة إلى قيام 364 مؤسسة من بين أكبر 500 مؤسسة في العالم بإنشاء مراكز لها خاصة بالتنمية و البحث العلمي في الصين ، كما صنفت الجامعات الصينية من بين أفضل 500 جامعة في العالم طبقا للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم المعروف ب ARWU لسنة 2010 [1].

و في مجال آخر استطاعت الصين في سنة 2008 بدء تشغيل أول سكة حديد سريعة من الدرجة الأولى على المستوى العالمي بين بكين و تيانجين ، و وصلت إلى تحقيق اختراع تكنولوجي جد هام في مجال المعلوماتية الرقمية خاص بإنشاء مشروع نموذجي لأكبر جيل من الإنترنيت في العالم ، كما استطاعت بناء تلسكوب "لاموست" وأعلى معدل لتجميع الطيف و أكبر تلسكوب من حيث مجال الرؤية في العالم ، و تعمل الصين حاليا على تطوير برامجها الإلكترونية الدقيقة و صناعات الطاقة المتجددة في محاولة للحد من التلوث الناجم عن المحطات التي تعمل بطريقة كلاسيكية ، و ما ينتج عنها من انبعاث للغازات [2].

المطلب الثالث : المحددات السياسية

النظام السياسي الذي تتبناه الصين هو النظام الإشتراكي في إطار الحزب الواحد الذي يمارس الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية ، بالإستناد إلى طبقة العمال و الفلاحين ، و قد نجحت القيادة الصينية منذ بداية الإصلاحات في تكييف النظام السياسي وفق الخصائص الصينية وصولا إلى ما يعرف بالدولة الواحدة ذات النظامين أي نظام سياسي اشتراكي يستمد وجوده من القيم الثورية ، و نظام اقتصادي منفتح على الرأسمالية ، و ما يميز هذا النظام

[1]-"الصين تتجاوز اليابان في مجال الأنترنيت و الإختراعات و الإبتكارات" ، جريدة الإتحاد ، 05 / 03 / 2014 ، ص 1 .
[2]-شريفة عبد الرحيم ، "الصعود الصيني" ، الأهرام الإقتصادي ، العدد 126 ، الإثنين 20 أوت 2010 ، ص 40 .

أيضا هو تشبعه بثقافة الفكر التعاوني و التضامني ، و هذا نتاج موروثها الحضاري الذي كيفته مع التطورات التي عرفتها الساحة الدولية ، وفقا لما يخدم شعبها المتشبع برؤى بعيدة المدى بغرض الإرتقاء بدولتهم إلى مصاف الدول الكبرى ، و في موضع آخر نجد أن الحنكة الصينية أي القيادة الصينية دفعت النظام السياسي إلى تأجيل الإصلاحات السياسية إلى حين تقوية البناء الإقتصادي و جعله أكثر قوة في وجه الصدمات و الأزمات التجارية و المالية التي يمكن أن تضعف كيان الدولة ، و على هذا الأساس تبنت الصين فلسفة براغماتية جديدة ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والإستقرار عن طريق التنمية الإقتصادية ، و نجد أن القادة الصينيون حريصين على استكمال مسيرة التحديث و تعزيز مكانة و قوة الصين خاصة بعد الحرب الباردة ، و تلعب الوطنية في الصين عاملا مهما في تحقيق الإنسجام والإستقرار بين نظام الحكم و الشعب الصيني ، ما انعكس على قدرة الصين على الصمود في وجه التدخلات والتأثيرات الخارجية في ظل نظام دولي يمتاز بالعولمة و انتشار الفكر الليبرالي الغربي و سياسة التدخل الخارجي [1]، تحت شعار حماية حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية ، الشيء الذي ساعد على استقرار و استمرار سياسة الصين الخارجية في تحقيق أهدافها سواءً على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الإفريقي [2].

وعلى مستوى السلوك الخارجي فإن معظم السلوكات و النقاشات والتحاليل بخصوص صعود الصين تنصب على مظاهر القوة الإقتصادية و العسكرية المتصاعدة ، مع أن عناصر القوة اللينة كالثقافة و الإيديولوجيا و الدبلوماسية هي وحدات أساسية في تحديد مكانة القوى الكبرى ، فموضوع القوة اللينة الصينية جدير بالإهتمام و يتضح ذلك من خلال انخراط الصين في المؤسسات الدولية و التي قد تضاعفت بشكل كبير في الفترة التي أعقبت العهد الماوي ، ومنذ سنة 1994 ضاعفت الصين من مشاركتها في المؤتمرات و الإتفاقيات الجماعية و الإقليمية ، و لقد اقترحت الصين منطقة التبادل التجاري الحر ، و التي أصبحت أساس السياسة الخارجية الصينية في المنطقة الأسيوية ، و انضمت إلى معاهدة الصداقة و التعاون في جنوب شرق آسيا في أكتوبر 2003 ، و أصبحت عضوا نشطا في الحوار الأمني

[1] – وو بن ، الصينيون المعاصرون التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي . تر : عبد العزيز حمدي ، الكويت : عالم المعرفة ، 1996، ص98.

[2] – محمد نعمان جلال ، "تسليم الراية في القيادة الصينية الأبعاد والدلالات" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، أفريل 2013 ، ص 26 .

الإقليمي ، و في أواخر التسعينات أصبحت أكثر إسهاما في مهمات حفظ السلام الأممية ، و في أوت 2005 كان هناك أكثر من 4 آلاف جندي و شرطي صيني يشاركون في 14 عملية أممية لحفظ السلام أكثر من أي عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن و أكثر من أي عضو من أعضاء حلف الناتو ، و قد لعبت دورا نشطا في المبادرة بآلية شنغهاي الخماسية ، و تطورت فيما بعد و أصبحت تعرف بمنظمة شنغهاي للتعاون*SCO كهيكل متعدد الأطراف يركز على المسائل السياسية و الإقتصادية و الأمنية بين الدول الأعضاء فيها ، و كل هذا يؤكد على أن الصين تبحث عن لعب دور أكثر مسؤولية في الشؤون الدولية ، حيث بذلت جهودا كبيرة من أجل مطابقة المعايير الدولية في بعض المسائل الحساسة مثل مسائل التجارة الحرة ، منع الإنتشار النووي و حتى مسائل حماية البيئة ، كما أن الصين بفعل نموها الإقتصادي قد تحولت من متلق للمساعدات إلى مانح لها ، حيث ازدادت نسبة المساعدات الصينية الموجهة إلى الخارج بنحو 14% لتصل إلى 101 مليار دولار ، و في سنة 2005 قدمت الصين 83 مليون دولار للبلدان التي ضربها المد البحري (تسونامي) [1] .

كما قدمت الحكومة الصينية 5.1 مليون دولار كمساعدة للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب إعصار كاترينا وهذه السياسة الخارجية الصينية عادة ما تدعمها قوة الدبلوماسية الصينية ، و السفارات الصينية أصبحت تلجأ إلى ممارسات ذكية لتسهيل العمل السياسي الصيني ، و على سبيل المثال لجأت السفارة الصينية في واشنطن في جويلية 2005 إلى توقيع عقد قيمته 22 ألف دولار شهريا مع أحد أكبر شركات اللوبي في واشنطن [2]، هذا بالإضافة إلى الثقافة الصينية باعتبارها ثقافة عالمية ، و هي تقوم بتبادلات ثقافية مع العديد من دول العالم للتعريف بالثقافة الصينية و ذلك في سياق ممارسات القوة الناعمة ، و قد نصبت وزارة التعليم الصينية في أواخر سنة 2005 ما يزيد عن 32

[1] – هدى ميتكيس ، العلاقات الأسيوية الأسيوية . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 2005 ، ص 229 .

* SCO هي منظمة دولية تأسست في شنغهاي في 15 يونيو 2001 بين الصين و روسيا و كازاخستان و قيرغيزستان و طاجيكستان و أوزبكستان و تبلغ إجمالي مساحة هذه الدول 30مليون كلم مربع .

[2] - هدى ميتكيس ، العلاقات الأسيوية الأسيوية ، مرجع سبق ذكره ، ص 229 .

معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتعليم اللغة وعناصر الثقافة الصينية [1]، كما أن عدد الطلبة الأجانب المدمجين في الجامعات الصينية يشهد نموا متسارعا ، ففي سنة 2005 ارتفع عددهم ثلاثة أضعاف ليصل حسب الإحصائيات الرسمية الصينية إلى 110844 طالب، دون احتساب أولئك القادمين من هونغ كونغ و تايوان ومكاو [2].

[1]– محمد عبد الفتاح الحمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1 .

[2]- هدى ميتكيس ، العلاقات الأسيوية الأسيوية ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 .

خلاصة الفصل الأول :

إن طبيعة التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت الصين ترسم لنفسها سياسة خارجية تتماشى مع معطيات المرحلة الجديدة ، حيث ركزت على الإستعمال الأمثل لمقوماتها البشرية و الطبيعية لتعزيز القوة الصينية بمختلف مكوناتها السياسية و الإقتصادية و العسكرية و التكنولوجية للوصول بالصين إلى مصاف القوى الكبرى ، و لما كان المحدد الإقتصادي هو مفتاح القوة الشاملة في هذه المرحلة . قامت الصين بالتركيز في سياستها الخارجية على البعد الإقتصادي لتحيق التنمية الشاملة و الإستقرار الإجتماعي ، كما أن الصين أدركت أن تطوير القوة العسكرية و الدفاعية أساسه هو تحقيق التنمية الإقتصادية ، و من جهة أخرى فإن الأهداف الصينية المرسومة لا يمكن بلوغها إلا في وسط بيئة إقليمية و دولية مستقرة ، لذلك ركزت في سياستها الخارجية على فكرة الصعود السلمي والإلتزام بمبادئ التعايش السلمي بين الدول ، فسعى القادة الصينيون إلى توسيع دائرة علاقات الصين الدولية المبنية على المصالح المتبادلة بالوسائل الدبلوماسية السلمية .

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

بعد الحرب الباردة

تقدم العلاقات الصينية الإفريقية نموذجا قويا لنمو القوة الصينية على المسرح العالمي واتساع نطاق نفوذها و يطرح دور الصين المتزايد في هذه القارة تساؤلات عما إذا كانت العلاقة بين الصين و الدول الإفريقية تمهد الطريق لخيار البديل الصيني ليحل محل النفوذ الغربي ، فنشاط بكين المتزايد في إفريقيا و اندفاعها نحو القارة السمراء خصوصا في أوائل سنوات القرن الواحد والعشرين أثار انتباه العديد من الجهات و القوى الدولية وانطلاقا من هذه المعطيات و من واقع نمو الإقتصاد الصيني لم يكن هناك من شك في حاجة الصين لإفريقيا ومواردها ، و لاسيما النفط و المواد الأولية ، لكن ما يلاحظ أن العلاقات الصينية الإفريقية قامت على أسس سياسية و اقتصادية أوسع و أعمق من المفهوم الضيق للإستحواذ الصيني على الموارد ، خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية و خارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتبعة تجاه إفريقيا ، اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة .

المبحث الأول :تطور العلاقات الصينية الإفريقية

العلاقات الصينية الإفريقية ليست جديدة أو وليدة إفرازات الحرب الباردة فقط ، فهناك دلالات عديدة منذ مئات السنين على أنه قد قامت علاقات تجارية بين الطرفين خاصة مع مناطق شرق إفريقيا حيث كانت السفن الصينية تحمل الأقمشة و البضائع و الأواني بشكل خاص ، وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية .

المطلب الأول : التعريف بالقارة الإفريقية :

إفريقيا هي ثاني أكبر القارات من حيث المساحة و عدد السكان في العالم و تأتي بعد آسيا ، و تمتد في نصفي الكرة الشمالي والجنوبي ، و تطل بنافذة على كل ركن من أكان العالم الأربعة فمن نافذة البحر المتوسط تطل على أوربا و من نافذة المحيط الأطلسي تطل على العالم الجديد و من نافذة المحيط الهندي تطل شرقاَ على آسيا بينما تطل جنوباَ على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي ، يمر خط الإستواء خلالها و هي تشمل مناطق مناخية متعددة بل هي القارة الوحيدة التي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة تتنوع مظاهر الطبيعة من الغابات الكثيفة إلى الصحاري ، و من الجبال الحادة التضاريس إلى السهول والهضاب الواسعة.

و تعد القارة الإفريقية مستودعاً للموارد الأولية ، ونسبةً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية نادرة أهّلها ذلك بأن تكون مسرحاً للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى[1] ، و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا ، بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين الجُدد مثل الصين و إسرائيل .

[1]– عبد الكريم صالح المحسن ، "العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب و العولمة البديلة "، جريدة الحوار المتمدن ، العدد 3557 ، 25 / 11 / 2011 ، ص 01 .

فإفريقيا أكبر قارة تتمركز فيها الدول النامية ، و قوة هامة لتحقيق السلام والتنمية في العالم ، كما أن إفريقيا ذات تاريخ عريق و أراض شاسعة و موارد متعددة ، و لها إمكانيات تطور كامنة كبيرة ، عبر النضال الطويل الأمد تخلصت إفريقيا من قيود الحكم الاستعماري ، وأزالت نظام الفصل العنصري ، وحققت الإستقلال والتحرر ، مما قدم إسهاماً عظيماً لتقدم الحضارة البشرية .

بعد استقلالها عملت الدول الإفريقية بجد على اكتشاف طرق تنمية متطابقة مع واقعها مثل التضامن لتحقيق القوة الذاتية و السعي وراء تحقيق السلام و الإستقرار والتنمية ، و بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها مختلف الدول الإفريقية فإنها تشهد نموا تدريجيا لاقتصادها خلال السنوات الأخيرة ، كما رسمت خطة "الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا "نيباد" خارطة للنهوض و تنمية إفريقيا [1].

[1]- المرجع نفسه ، ص 01 .

الشكل رقم 2 : يوضح الموقع الجغرافي لإفريقيا

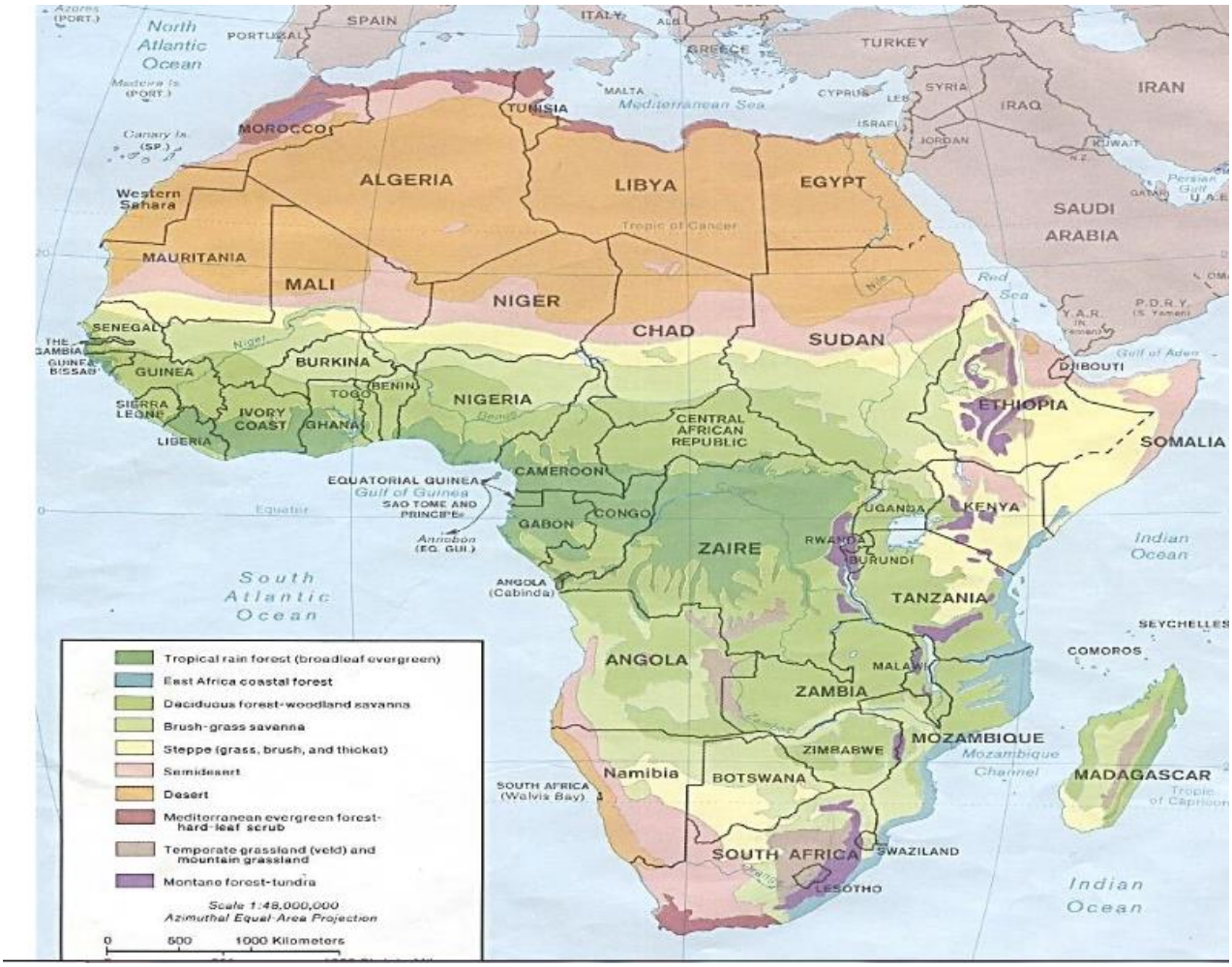

Source :

http ://www.google.fr/imgres?q=africa+natural+resources+map/08/11/

2011(08-05-2016.

المطلب الثاني : السياق التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية

المرحلة الأولى : مرحلة الخمسينيات

كان مؤتمر باندونغ سنة 1955 نقطة انطلاقة لهذه العلاقات ، حيث أدركت الصين أهمية القارة الإفريقية في سعيها لكسب الدعم و التأييد الدولي [1]، و هذا المؤتمر تخللته مواقف و تصريحات للقادة الصينيين تصب كلها في الجانب الداعم للموقف الإفريقي و العربي بشكل خاص و المطالب بحق تقرير المصير والإستقلال التام عن الإستعمار الغربي ، و لعل أبرز تلك التصريحات و أرفعها مستوى ، تلك التي جاءت على لسان "شوان لاي" رئيس مجلس الدولة و التي عبر فيها عن تأييده لنضال الشعب العربي من أجل الإستقلال ، ثم توالت المواقف الصينية المؤيدة للشراكة الصينية العربية ، و تم كذلك في مرحلة "ماو تسي تونغ" بناء استراتيجية للتواصل و العلاقات مع العالم الثالث و من خلال حماية المصالح المشتركة و دعم حركات التحرير التي ساهمت في نيل العديد من البلدان الإفريقية استقلالها، وبالتالي أصبحت الصين تطور من علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الإفريقية التي جعلتها من أولوياتها الدبلوماسية تاريخيا و إيديولوجيا[2]،و داعمة للقارة الإفريقية بمشاريع تنموية عديدة كسكة الحديد الرابطة بين زامبيا و تنزانيا في صورة منح اقتصادية ، هذه السكة يبلغ طولها حوالي 1860 كلم ، في مقابل حصول بكين على الدعم لكسر الحصار المفروض عليها أنذاك من الغرب ، و دعمها في المحافل الدولية حول قضية استرجاع تايوان ، و قد عرفت ما بعد الإستقلال معظم الدول الإفريقية تقارب كبير في علاقات الصين بالعالم العربي خاصة تونس والمغرب و مصر ، ففي جانفي 1956 تم تأسيس مكتب البعثة التجارية المصري لدى الصين ، و خلال حرب 1956 "حرب قناة السويس" و قفت الصين موقفا ثابتا في دعم النضال الذي خاضته مصر من أجل استعادة قناة السويس وبالنسبة للعلاقات الصينية الجزائرية فقد كانت

[1] – عبد الرحمن حسن حمدي ، العرب وإفريقيا في زمن متحول . القاهرة : دار مصر المحروسة ، 2009 ، ص 185 .

[2] – fu .Bu , "le silence diplomatique de la chine " , le monde diplomatique , mars 2013, p 1 .

الصين من أوائل الدول المعترفة بالحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958حيث يعتبر الدعم التاريخي الذي التزمت به الصين تجاه ثورة التحير الجزائرية و مساعي الشعب الجزائري لنيل استقلاله بمثابة الأساس الذي مهد لما أصبحت عليه العلاقات الصينية الجزائرية الراهنة ، مع انطلاق ثورة التحرير الجزائرية في 1954 ، و لقد استقبل "ماو تسي تونغ" وفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة مشيرا إلى أن الإستقلال والسلم مع الدول الإستعمارية يمكن الحصول عليه بالصراع و ليس بالتوسل له [1].

المرحلة الثانية : مرحلة الستينات

ويرجع الإهتمام الصيني بإفريقيا في هذه الفترة لعوامل عديدة أهمها :

– اعتقاد الصين بأن دول العالم الثالث هي من تحقق الأهداف السياسية و الإيديولوجية للصين وفق مبادئها الخمس للتعايش السلمي .

– سعي بكين لحشد الدعم و التأييد الدولي و اعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصيني ، فكانت إفريقيا ساحة للتنافس و الصراع بين الصين والإتحاد السوفييتي ، إذ زار رئيس الوزراء الصيني "شوئن لاي" إفريقيا ثلاث مرات سنة 1962 و 1965 ، و عملت بكين على تقوية نفوذها بالقارة الإفريقية ، إذ عمدت جبهة "يونيتا" بأنغولا وجبهة "زانو" بزمبابوي لمواجهة الإتحاد السوفييتي ، و كذلك بالنسبة للعلاقات الصينية الجزائرية فقد وجدت الصين لدى الجزائر تقديرا و اعترافا مستمرا للمساعدات المعنوية و المادية التي قدمتها الصين للجزائر من أجل انتصار الثورة الجزائرية مثلما عبر عنه السيد "عبد الرحمن كيوان" الجزائري رئيس أول بعثة دبلوماسية جزائرية إلى الصين في ماي 1961 " الشعب الجزائري لن ينسى أن حكومة الجمهورية الصينية الشعبية كانت

[1]– عبد الرحمن حسن حمدي ، العرب و إفريقيا في زمن متحول ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 – 189 .

من بين أولى الحكومات التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، و منذ ذلك الحين ما انفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا ، إن الصداقة الصينية الجزائرية تنصهر في الكفاح لذلك فهي قوية و دائمة "[1].

المرحلة الثالثة : مرحلة السبعينيات

تميزت هذه المرحلة بتوتر في العلاقات الصينية السوفييتية بعد غزو الإتحاد السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا سنة 1968 ثم التصعيد العسكري على الحدود السوفييتية سنة 1969، و هو الأمر الذي اعتبرته الصين تهديدا مباشرا لأمنها القومي مما جعلها تعيد النظر في سياستها الخارجية [2]، و مما لا شك فيه أن البعد الإفريقي لعب دورا مهما في التوجه الصيني الجديد ، بحيث أخذت السياسة الخارجية الصينية الجديدة في هذه المرحلة بعدين رئيسيين هما : البحث عن التأييد السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث بتأكيد الإنتماء لها ، و الترويج لنظرية العوالم الثلاثة التي طرحها "دنج زياو بنج" في الأمم المتحدة سنة 1974 ، و التي تقوم على تقسيم العالم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

- العالم الأول يضم القوتين العظمتين أنذاك الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي.

- العالم الثاني يضم كندا ، أوروبا ، اليابان ودول الأقيانوس .

- العالم الثالث يضم الدول النامية كافة : آسيا ، إفريقيا و أمريكا اللاتينية .

وفي سنة 1971 أثيرت مسألة تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة بمشاركة 8 دول إفريقية و عربية : الجزائر ، العراق ، اليمن ، الصومال ، السودان ، سوريا و موريتانيا في التوقيع على مشروع استعادة جمهورية الصين الشعبية لجميع حقوقها في الأمم المتحدة و الأجهزة التابعة لها خلال الدورة السادسة والعشرين

[1]- اسماعيل دبش ، "الصين – الجزائر تعاون بناء و شراكة متميزة" ، جريدة الشعب ، فيفري 2015 ، ص 01 .
[2]- رضا محمد هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك بتصويت معظم الدول العربية لصالح الموقف الصيني ، و بدأت الصين بعد وفاة "ماو تسي تونغ" تتبنى سياسة خارجية واقتصادية جديدة ووسعت علاقاتها و شراكاتها من خلال إقامة استراتيجية الإصلاح و الإنفتاح في 1978 ، و أصبحت أكثر توجها نحو التنمية الإقتصادية ، و هذا كبعد تجديدي في رسم الصين لسياستها فيما بعد المرحلة الماوية ، و أخذت الدول العربية تعترف دولة الصين الشعبية كالأردن سنة 1977 و الكويت في سنة 1978 [1].

المرحلة الرابعة : مرحلة الثمانينات

اتسمت هذه المرحلة بتركيز السياسة الصينية على الإستثمار في القطاع الإقتصادي ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص كالتالي :

1- تحسين الصين لعلاقاتها مع جميع الدول الإفريقية من خلال دعمها لمنظمة الوحدة الإفريقية ، و إقامة علاقات دبلوماسية مع زمبابوي سنة 1980 و كوت ديفوار و ليسوتو سنة 1983 ، و التنديد في خطاباتها الرسمية بنظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا .

2- قيام رئيس الوزراء الصيني "زهاو زيانغ" بزيارة 11 دولة إفريقية خلال الفترة ما بين 1982 و 1983 وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة للصين ، و قد أكد "زيانغ" على استمرار دعم حركات التحرير الوطني في كل من ناميبيا و جنوب إفريقيا ، و دعم العلاقات الإقتصادية مع دول الجنوب ، و قد اختار "زيانغ" خلال زيارته الإفريقية محطة تنزانيا ليعلن عن المبادئ الأربعة التي تحكم الشراكة الصينية الإفريقية ، وهي المساواة المصالح المتبادلة التأكيد على المردودية الملموسة و التنوع في أشكال العلاقات و التنمية الإقتصادية المشتركة .

[1] -petter Broker , ji hye shin , "china s' influence in Africa : implication for the united states", 22/02/2006.

3- التأكيد على المصالح و المنافع المتبادلة في برنامج المساعدات الإقتصادية و التقنية المقدمة لإفريقيا[1].

و في سنة 1983 اعترفت كل من لبنان و عمان بجمهورية الصين الشعبية ، كما اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية و منحتها سفارة في بكين ، و قدمت لها الدعم السياسي و العسكري في إطار تأييدها لنظال الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه الوطنية و إقامة دولة في فلسطين [2].

المرحلة الخامسة : مرحلة التسعينات

بعد أحداث ميدان "تيانمن" في الصين سنة 1989 ركزت الدول الغربية على ملف حقوق الإنسان في الصين ، حيث تعرضت الصين لانتقادات كبيرة من الدول الغربية في حين لم تتأثر علاقاتها مع الدول الإفريقية ودفع ذلك الحكومة الصينية إلى التمسك بتحالفاتها القديمة ، و إعطاء أولوية جديدة للدول الإفريقية وبالتالي أعادت الصين رفع شعار التعاون جنوب جنوب ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ذلك لتدعيم ركائز النظام العالمي الجديد ، و رغم أن السياسة الخارجية الصينية الجديدة خلال هذه المرحلة قد غلب عليها التوجه العملي البراغماتي الذي يراعي المصالح الإقتصادية للصين ، و هو ما أعطى دبلوماسيتها الخاصة بالنفط في إفريقيا أهمية كبرى ، فإن الإعتبارات السياسية و الإيديولوجية التي شكلت دوما أساس العلاقات الصينية الإفريقية لا يمكن إهمالها [3].

و لقد تبنت الصين في هذه المرحلة تحديدا في النصف الثاني من هذا العقد سياسة محددة تجاه القارة الإفريقية ترتكز على المصالح العامة و الإستراتيجية الطويلة المدى لكلا الطرفين ، و من ثم كانت زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" إلى إفريقيا سنة 1996 بمثابة بداية إرساء التوجهات الصينية الجديدة تجاه القارة خلال القرن 21

[1]- محمد نعمان جلال ، "إعادة قراءة لسياسة الصين الجديدة" ، جريدة الوطن ، العدد 2270 ، جويلية 2013 .

[2]- اسماعيل دبش ، "العلاقات العربية الصينية : مسيرة تعاون لآفاق واعدة" ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، مارس 2003 ، ص 3.

[3]- عبد الرحمن حسن حمدي ، العرب و إفريقيا في زمن متحول ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

فقد طرح "جيانغ زيمين" عرضه الخاص بشأن إقامة علاقات صينية إفريقية متقدمة و تعاونية وأدى هذا العرض الذي قدمه إلى تهيئة العلاقات لمزيد من النمو ،كما أنه حظي بقبول كبير لدى الدول الإفريقية و هو ما تبلور في اتجاه عدد من الدول الإفريقية إلى استعادة أو إقامة علاقات مع الصين مثل النيجر ،جمهورية إفريقيا الوسطى غينيا بيساو، و جنوب إفريقيا [1]،كما اتسمت هذه المرحلة برقي العلاقات الجزائرية الصينية في كافة المجالات كما قدمت الجزائر دعما كبيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان و القضايا المتعلقة بتايوان مع الإستناد على العلاقات التاريخية التي اتسمت بالدعم المتبادل بين البلدين [2].

جدول رقم 10 : تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية و البلدان الإفريقية إلى غاية سنة 1999 :

البلد	تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية و تغيره
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	– 20 ديسمبر 1958
– جمهورية مصر العربية	– 30 ماي 1956
– الجمهورية الفيدرالية للديمقراطية الإثيوبية	– 24 نوفمبر 1970
–جمهورية أنغولا	– 12 جانفي 1983
– جمهورية البنين	– 12 جانفي 1964 ، لكن انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 3 جانفي 1966 ، ثم أعيد تأسيسها في 29 ديسمبر 1972 .

[1]– عزت شحرور ، تقرير حول علاقات الصين و إفريقيا : الفرص و التحديات . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص 01 .
[2]– اسماعيل دبش ، الصين – الجزائر تعاون بناء و شراكة متميزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

- جمهورية بوتسوانا	- 6 جانفي 1975 .
- بوركينا فاسو	- 15 سبتمبر 1973 ، و انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 4 فيفري 1994 .
- جمهورية بورندي	- 21 ديسمبر 1963 ، انقطعت العلاقات الدبلوماسية في 29 جانفي 19665 ، ثم أعيدت في 13 أكتوبر 1971 .
- جمهورية غينيا الإستوائية	- 15 كتوبر 1970
- جمهورية الطوغو	- 19 سبتمبر 1972
- جمهورية الرأس الأخضر	- 25 أفريل 1976
- جمهورية غامبيا	- 14 ديسمبر 1974 ، و أعلنت الصين قطع علاقاتها الدبلوماسية معها في 25 جويلية 1995 .
- جمهورية الكونغو	- 22 فيفري 1964
- جمهورية الكونغو الديمقراطية	- 20 فيفري 1961 ، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 18 سبتمبر 1961 ، و أعيدت من جديد في 24 نوفمبر 1972 .

- جمهورية جيبوتي	- 8 جانفي 1979
- جمهورية غينيا	- 4 أكتوبر 1959 .
- جمهورية غينيا الإستوائية	- 15 أكتوبر 1970 .
- جمهورية الطوغو	- 19 سبتمبر 1972 .
- جمهورية الرأس الأخضر	- 25 أفريل 1976
- جمهورية غامبيا	- 14 ديسمبر 1974 ، لكن أعلنت الصين قطع علاقاتها الدبلوماسية معها في 25 جويلية 1995 .
- جمهورية الكونغو	- 22 فيفري 1964 .
- جمهورية الكونغو الديمقراطية	- 20 فيفري 1961 ، ثم انقطعت العلاقات بين البلدين في 18 سبتمبر 1961 ، و أعيدت في 24 نوفمبر 1972 .
- جمهورية جيبوتي	- 8 جانفي 1979 .
- جمهورية غينيا	- 4 أكتوبر 1959 .
- جمهورية غينيا بيساو	- 15 مارس 1974، و انقطعت العلاقات الدبلوماسية في 31 ماي 1990 و أعيدت في سنة 23 أفريل 1998 على مستوى السفراء .

– جمهورية غانا	– 5 جويلية 1960 ، انقطعت العلاقات الدبلوماسية في 20 نوفمبر 1966 ، ثم أعيدت في 29 فيفري 1972 .
– جمهورية الغابون	– 20 أفريل 1974 .
– جمهورية زيمبابوي	– 18 أفريل 1980
– جمهورية الكامرون	– 26 مارس 1971 .
– جمهورية القمر الفدرالية الإسلامية	– 23 نوفمبر 1975 .
– جمهورية كوت ديفوار	– 2 مارس 1983 .
– جمهورية كينيا	– 14 ديسمبر 1963 ، و في 30 أكتوبر 1967 أغلقت كينيا سفارتها في الصين ، ثم أسس البلدان علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء في سبتمبر 1974 .
–مملكة ليسوتو	– 30 أفريل 1983 ، و تم قطع العلاقات الثنائية في 7 أفريل 1990 ، و أعيدت في 2 جانفي 1994 .
–جمهورية ليبيريا	– 17 فيفري 1977 ، و تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 10 أكتوبر 1989 ، و في 10 أوت 1993 وقعت الحكومة الصينية بيانا مشتركا حول إقامة

	العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المؤقتة في ليبيريا ، لكن في 9 سبتمبر1997 أعلنت الصين عن قطع علاقاتها مع ليبيريا .
-ليبيا	- 9 أوت 1978 .
-جمهورية روندا	- 12 نوفمبر 1971 .
-جمهورية روندا	- 6 نوفمبر 1972 .
-جمهورية جزر موريس	- 25 أكتوبر 1960 .
-الجمهورية الإسلامية الموريتانية	- 15 أفريل 1972 .
-المملكة المغربية	- 19 جويلية 1965 .
-جمهورية الموزمبيق	- 1 نوفمبر 1958 .
-جمهورية ناميبيا	- 25 جوان 1975 .
-جمهورية النيجر	- 22 مارس 1990 .
-جمهورية نيجيريا الفيدرالية	- 20 جويلية 1974 ، و انقطعت العلاقات في 30 جويلية 1992 ، ثم أعيدت في 19 أوت 1996 .
-جمهورية سيراليون	- 10 فيفري 1971 .
-جمهورية السنغال	- 7 ديسمبر 1971 ، و في نوفمبر 1995 أغلقت السنغال سفارتها في بكين ، و قطعت الصين علاقاتها معها في 9 جانفي 1996 .

-جمهورية السيشل	- 30 جوان 1976 .
-جمهورية ساوتومي	- 12 جويلية 1975 ، و في 11 جويلية 1997 أعلنت الصين قطع علاقاتها معها .
- جمهورية السودان	-4 فيفري 1959
- جمهورية الصومال	- 14 ديسمبر 1960 ، و بسبب الحرب الأهلية و في سنة 1990 غادر السفير الصيني و الفرق الطبية و التقنية هذه الدولة بصفة مؤقتة .
-جمهورية تنزانيا	- 26 أفريل 1964 .
-جمهورية تونس	- 10 جانفي 1964 ، و في سبتمبر 1967 أغلقت الصين سفارتها في تونس ، ثم عادت إلى نشاطها في أكتوبر 1971 .
-جمهورية أوغندا	-18 أكتوبر 1962 .
-جمهورية التشاد	- 28 نوفمبر 1972 ، و قد أعلنت الصين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع التشاد في 15 أوت 1997 .
-جمهورية إفريقيا الوسطى	- 29 سبتمبر 1964 ، و في 06 جانفي

	1966 انقطعت العلاقات الدبلوماسية ، وفي 20 أوت 1976 تم إعادتها ، و في 8 جويلية 1991 انقطعت من جديد لتستأنف العلاقات من جديد في 29 جانفي 1998 .
-جمهورية جنوب إفريقيا	- 1 جانفي 1998 .
-جمهورية إيريتيريا	- 24 ماي 1993 .
-جمهورية زامبيا	- 29 أكتوبر 1964 .

Source : Mise en place des relation sino , Africaines en pleines de vitantes peiking information , n 41 , octobre 2000 , p 24 .

المطلب الثالث : التوجه البراغماتي للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفييتي تراجع العامل الإيديولوجي لصالح عوامل أخرى مثل العامل البراغماتي أو الإقتصادي ، حيث تصاعدت القوة الإقتصادية و التي أصبحت تنافس القوة العسكرية التي فقدت الكثير من الكثير من وزنها بعد اختفاء ما كان يسمى العدو الإستراتيجي، و ما يؤكد ذلك هو تزايد التنافس على الأسواق ، و تضاعف حجم الإستثمارات الخارجية بفضل اتساع مجال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات لذلك يجمع معظم دارسي العلاقات الدولية على الأهمية البالغة للمتغير البراغماتي في تحديد النشاط الخارجي للدول ، نظرا لتزايد الإعتماد الدولي المتبادل الذي يعتبر أحد إفرازات العولمة ، و هذا العامل واسع يخضع لتصور النخب الحاكمة و الظروف الدولية حيث تأثر هذا العامل بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي بانتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية [1]، و التي أنتجت إعادة ترتيب العوامل من حيث التأثير في العلاقات الدولية لتتراجع عوامل و تبرز

[1]- عبد الرحمن آياس ، "الصين هل تستعمر إفريقيا اقتصاديا ؟"، معهد الإمام الشيرازي للدراسات ، الحياة اللندنية ، 17 / 05 /2007، ص 01 .

أخرى ، من هنا نلاحظ مدى التداخل الموجود بين الشكل البنيوي للنظام الدولي و العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية .

و لقد تجددت السياسة الصينية تجاه العالم الخارجي بشكل أكثر براغماتية بعد الحرب الباردة ، فهي تمشي بخطى ثابتة تحكمها المصلحة و الوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد الذي يتطلب حنكة دبلوماسية عالية ، كما أن سياسة الصين بعد الحرب الباردة اتسمت بتحول الإقتصاد إلى قضية مركزية بما في ذلك ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة في إفريقيا ، و إلى السلع و المواد الأولية اللازمة لضمان التنمية الإقتصادية الصينية ، و سعيا للوصول إلى أسواقها الواسعة لتصدير منتجاتها ، و بالتالي اتسمت سياستها في هذه المرحلة بدرجة من البراغماتية و الليونة والمرونة في التعامل ، فبعدما كانت علاقات الصين بإفريقيا ترتكز على العوامل الإيديولوجية تحولت إلى علاقات أكثر براغماتية [1]، غير أنها في المقابل تستند إلى المصالح و المنافع المتبادلة والمشتركة خاصة بعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الإقتصاد و انفتاحها على العالم أي أنها تبنت نظام اقتصاد السوق مع الحفاظ على المبادئ والثوابت الإشتراكية ، و بالنظر إلى ما تزخر به القارة الإفريقية فقد أولتها الصين أهمية خاصة ، و لتحقيق مصالحها تعتمد الصين في علاقاتها مع الدول الإفريقية على استراتيجية القوة الناعمة التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الإجتماعية المختلفة كالصحة و التعليم دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية ، إلى جانب أن الصين في حاجة متزايدة للمواد الأولية و هذا ما يجعل اقتصادها مكملا نسبيا للعديد من اقتصاديات الدول الإفريقية فالنشاطات الصينية الخارجية في إفريقيا خاصة في السنوات الأخيرة هي في غالبيتها موجهة لإشباع حاجة الصين المتزايدة إلى تأميم الطاقة ، فبعد تولي الرئيس الصيني "هوجين تاو" السلطة أصبحت الصين تلعب دورا نشطا

[1]– علي حسين باكير ، "الصين و إفريقيا ... البديل الصيني" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011 ، ص 01 .

في إفريقيا في المجالين الإقتصادي والسياسي ، الشيء الذي أدى إلى إقامة الصين لاتفاقيات مع الدول الإفريقية خاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي [1].

[1]-كريس آلدن ، الصين في إفريقيا شريك أم منافس . تر: عثمان الجبالي المثلوثي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009 ، ص22 .

المبحث الثاني : آليات النفوذ الصيني في إفريقيا

بدأت الصين توجهاتها نحو لإفريقيا سنة 2000 بتشكيل آلية لتنظيم و تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية و مناقشة كل ما يحتاجه الطرفين تحت إسم منتدى التعاون الصيني الإفريقي وفق مبدأين أساسيين هما التعاون الإقتصادي دون شروط أو طلبات سياسية ، و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية الشيء الذي ساعد على زيادة التجارة البينية و الإستثمارات و المساعدات الصينية لإفريقيا .

المطلب الأول : النفوذ الصيني في المجال السياسي

استطاعت الصين أن تحقق أهدافها السياسية في القارة ، حيث أنها تمكنت من جذب المزيد من التأييد لها بخصوص ملف تايوان ، و ذلك عبر عدة وسائل لعل أبرزها المساعدات الإقتصادية خاصة في ظل تردي الأوضاع الإقتصادية و الأمنية لهذه الدول ، ففي ليبيريا التي شهدت حربا أهلية سنوات التسعينات بعد مقتل الرئيس "صامويل دو" قامت بكين بالضغط على الرئيس الليبيري في ذلك الحين "تشارلز تايلور" لسحب الإعتراف بتايوان عام 2003 ، و ذلك قبل نشر قوات الجيش الصيني للمساعدة في تنفيذ مشاريع المياه في ليبيريا [1]، و الشيء نفسه حصل مع التشاد عندما حدث خلاف بين النظام في التشاد و صندوق النقد الدولي بسبب المساعدات المشروطة وما ترتب عنه من طرد لشركتي "شيفرون" و "بتروناس" الماليزية المنفذتين لمشروع بترولي ممول من طرف صندوق النقد الدولي ، كانت الشركات الصينية هي البديل لتمويل هذا المشروع بدون شروط اقتصادية ، و لقد نجحت جهود الصين عن زيادة الدول الإفريقية المؤيدة للصين من 14 دولة سنة 1963 إلى 49 دولة حاليا [2].

[1]- رضا محمد هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

[2]-" الصين و إفريقيا" ، مجلة آفاق إفريقية ، العدد 23، 2007 ، على الموقع الإلكتروني :

http : // www. Sis . you . Gov . eg / ar / pub / african prespective / info /11020 ,(12-04-2016).

أما فيما يخص حشد التأييد الإفريقي لها في المحافل الدولية في مواجهة الدول الكبرى في مجال حقوق الإنسان فقد نجحت الصين داخل اللجنة الأممية لحقوق الإنسان، حيث اعتمدت في هذا الشأن على مجموعة من الآليات أبرزها الأداة الدبلوماسية المتمثلة في تكثيف زيارات كبار المسؤولين الصينيين لإفريقيا وكذلك زيارات المسؤولين الأفارقة للصين ، و مثال ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "هوجينتاو" خلال الفترة ما بين 12 و 17 فيفري 2009 لأربع دول إفريقية هي مالي ، السينغال ، تنزانيا و موريشيوس ، أما فيما يخص دعم القضايا الإفريقية في المحافل الدولية خاصة لبعض الأنظمة مثل السودان و زيمبابوي فقد هددت الصين باستخدام حق الفيتو ضد التحركات البريطانية و الأمريكية بشأن فرض عقوبات دولية على نظام "موغابي" في 2005 لاسيما وأنه كان في زيارة إلى الصين حينها طالبا المزيد من المساعدات لمواجهة الأزمة الإقتصادية التي كانت تمر بها البلاد ، حيث قدمت الصين في سنة 2007 مساعدة تقدر ب 200 مليون دولار لموغابي ساعدته على جذب ولاء المؤسسة العسكرية له [1].

المطلب الثاني : النفوذ الصيني في المجال التجاري

تعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، و ثاني أكبر مصدر لإفريقيا بعد فرنسا ، و يسعى الطرفان الصيني و الإفريقي لرفع حجم التجارة البينية ، بحيث أقامت الصين علاقات تجارية مع 53 دولة إفريقية ، ووقعت اتفاقيات تجارية مع 39 دولة إفريقية ، و لقد تعزز التعاون الإقتصادي والتجاري بينهما خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي "focac" [2]في سنة 2000 مما دفع التجارة والإستثمار و البنية التحتية إلى التقدم و التطور وتحت مظلة هذا المنتدى قامت الصين بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى 1.38 مليار دولار أمريكي كانت مستحقة على 31 دولة إفريقية ، و كذا منحت الصين إعفاءً جمركيا ل 190

[1]–شيراز الرحالي ، "الصين تتجه إلى إفريقيا للتنفيس عن أزمتها الإقتصادية" ، مجلة المغرب ، 29 / 01 / 2015 ، ص 01 .

[2]– James tang , " energy secururity and chinese foreign policy in the Hu Jintao era the Brookings institution" , washington DC , october 2006 , p 14 .

نوعا من المنتجات في 29 دولة إفريقية من الدول الأقل تقدما ، و التي تربطها معها علاقات دبلوماسية ، و رغم ذلك التعاون الكبير بين الجانبين حتى نهاية القرن العشرين ، لم تكن المبادلات الصينية مع القارة الإفريقية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين ، حيث كانت تشكل نحو 2% من تجارتها الخارجية ، لكن منذ سنة 2003 شهدت هذه المبادلات نموا سريعا ، خاصة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الصينية من المحروقات والمواد الأولية التي أحدثت عجزا في الميزان التجاري مع إفريقيا سنة 2004 ، و تم الإتفاق في المؤتمر الوزاري الثالث لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في نوفمبر 2006 على نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية القائمة على المساواة السياسية و الثقة المتبادلة والتعاون الإقتصادي المربح للجانبين ، و التبادلات الثقافية و وضعت الحكومة الصينية مجموعة من الإجراءات الهامة لتسهيل التعاون مع إفريقيا ، بما في ذلك الإجراءات الثمانية التي أعلن عنها في قمة بكين ، هذه التدابير تشمل على مجموعة واسعة من المجالات مثل : تخفيف عبء الديون و معاملة الرسوم الجمركية الصفرية ، والمزيد من مساعدات التنمية وتشجيع الإستثمار و القروض الميسرة ، و الرعاية الطبية و الصحة العامة و العلوم والتكنولوجيا و الموارد البشرية وعقد الجانبين أيضا ثلاث جلسات من مؤتمر لرجال الأعمال بين الصين وإفريقيا و أنشأت غرفة مشتركة للتجارة والصناعة [1].

و في نوفمبر 2009 و خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي أعلنت الحكومة الصينية ثمانية إجراءات جديدة لتعزيز التعاون بين الصين و إفريقيا ، و خلال سنوات التنمية الصينية قامت كلا من الصين والدول الإفريقية بفسح المجال للمزايا التكميلية في موارد بعضهما البعض ، من أجل تصحيح الهياكل الإقتصادية للطرفين حيث بذلت الصين جهودا كبيرة لبناء نماذج توسيع التعاون القائم على أساس الإلتزام بمبادئ المساواة و المنفعة والتنمية المتبادلة و المعاملة بالمثل ، و الحفاظ على تعزيز التعاون الإقتصادي و التجاري بما يخدم المصالح المشتركة وتعمل الصين على تشجيع و دعم الشركات و المؤسسات من الجانبين و توسيع استثماراتها في إفريقيا و زيادة حجم

[1]- عبد الرحمن أياس ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 ،

التبادل التجاري و دون أي شروط سياسية ، و أدى هذا التعاون إلى النهوض بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول الإفريقية و الصين ، وتحسين مستوى معيشة الشعوب في عالم يتعرض لتغيرات عديدة ، و مع نمو التجارة الثنائية بنسبة تقارب 30% على أساس سنوي في الفترة ما بين 2001 إلى 2011 أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا ، و فيما تعد إفريقيا رابع أكبر مقصد للإستثمار الصيني ، و على صعيد آخر بلغ إجمالي الإستثمار الصيني المباشر غير المالي في إفريقيا 1.08 مليار دولار بنسبة نمو 87% على أساس سنوي ، و بلغت العقد الجديدة للتعمير في إفريقيا التي وقعتها شركات صينية 25.2 مليار دولار بحجم أعمال 23.7 مليار دولار وتعتبر التنمية أكثر القضايا الملحة التي تواجه إفريقيا ، غير أن ضعف البنية التحتية يمثل عائقا أمام التنمية في العديد من الدول الإفريقية ، و بالتالي يركز التعاون الصيني الإفريقي على البنية التحتية ، و بالتالي أقامت شركات صينية في العديد من البلدان الإفريقية مشاريع للبنية التحتية ،مثل الطرق و السكك الحديدية و الجسور و الموانئ والمستشفيات و الإتصالات والطاقة الكهربائية و غيرها قيد الإنشاء [1].

و لقد رحب القادة الأفارقة و بعض الإقتصاديين الأفارقة بالتقارب الصيني الإفريقي الذي يعتبرون أنه مختلف عن علاقة الغرب بالقارة السمراء لأنها تقوم على منح قروض و مساعدات خيرية ، لكنها لا تتم فقط وفق شروط تحقق المصلحة والمنفعة المتبادلة في التجارة و الأعمال ، كما أنهم يجدون أن في هذا التقارب فرصة للتعلم من النموذج التنموي الصيني ، بالتالي التعرف على الطرق التي انتهجتها الصين في تحقيق هذا الإنتقال من دولة نامية إلى قوة اقتصادية كبرى ، فكلا الطرفين مرا بتجربة الإقتصاد العام أو الإقتصاد الإشتراكي و دخلا منذ الثمانينات في الإصلاح و إعادة الهيكلة وفق اقتصاد السوق .

[1]– وانغ وانغشينغ ، "الصين و إفريقيا نموذج إيجابي في العلاقات الدولية" ، 2012 ، نقلا عن الموقع التالي :
Http : // www. ly . china embassy . org / arc / zxdt /t 784018 . htm . (12 – 02 – 2016).

و في سنة 2011 كان هناك انخفاض كبير في التجارة بين الصين و ليبيا نتيجة الإضطرابات التي شهدتها الدولة إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 58%على أساس سنوي ، و في الوقت نفسه كان هناك نمو سريع مع دول شمال إفريقيا كالسودان ، مصر ، الجزائر ، تونس و المغرب رغم الأحداث التي شهدتها بعض منها كذلك وبشكل عام بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا 166,3 مليار دولار سنة 2011 مقارنة مع سنة 2001 الذي بلغ فيه حجم التبادل التجاري 10,6 مليار دولار ، أما في سنة 2010 بلغ 126,9 مليار دولار بحيث بلغت فيه صادرات الصين إلى إفريقيا 73,1 مليار دولار في سنة 2011 بزيادة على أساس سنوي يقدر ب 39%وفقا للتقرير السنوي عن التنمية في إفريقيا [1].

جدول رقم 11: تطور العلاقات التجارية الصينية الإفريقية بين سنتي 1950 – 2006 :

السنوات	المبادلات التجارية بالدولار الأمريكي
1950	12 مليون
1979	817 مليون
2000	أكثر من 10 مليار
2004	29,5 مليار
2005	39,5مليار
2006	أكثر من 50 مليار

المصدر : فيروز عيمور ، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر3)، 2010 – 2011 ، ص 72 .

[1]- " تقرير : ملامح جديدة للعلاقات الصينية – الإفريقية" ، شبكة أخبار الصين الدولية ، 19 /07 / 2012 ، ص 01 .

وبناءً على هذه المعطيات المقدمة في هذا الجدول يمكن القول أن الصين استطاعت أن تقيم علاقات تجارية وثيقة مع الدول الإفريقية ، ففي سنة 2006 أصبحت المبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا أكثر من 50 مليار دولار ، و هذا في الوقت الذي تجاوزت فيه 10مليار سنة 2000 ، و هو ما يبين الإرتقاء الكبير في التجارة بين الطرفين منذ انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي ، بل أكثر من ذلك اعتمدت الصين في دخولها إلى القارة الإفريقية على مناطق مختلفة [1]، و الشكل التالي يوضح حجم التبادل التجاري بين الصين و الدول الإفريقية :

الشكل رقم 3 : حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا من سنة 2001 - 2011 (بالمليون دولار):

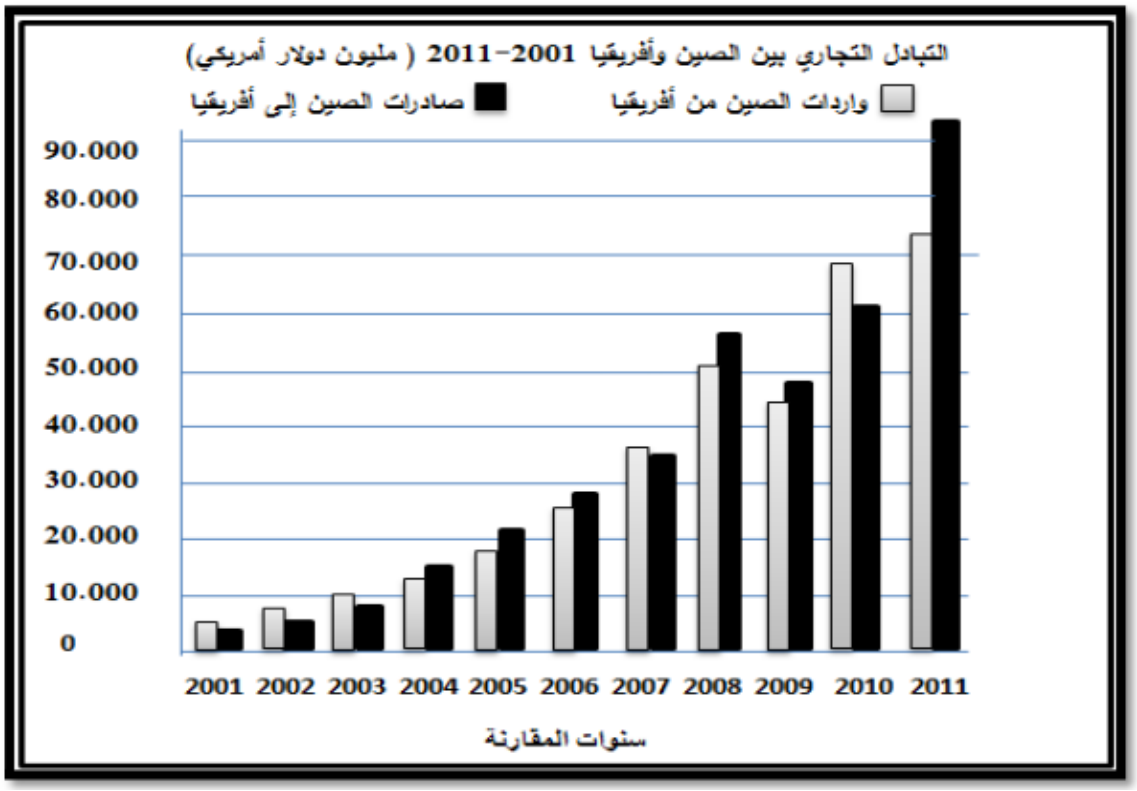

المصدر : محمد يوسف ، بيانات الصين اليومية و مكتب الجمارك ال الصيني

http://www.chinadaily.com و http://www.focac.org

[1]- فيروز عيمور ، المرجع نفسه ، ص 72 .

يتضح من خلال هذا الشكل أن الصين سجلت عجزا تجاريا مع إفريقيا سنوات 2001 ، 2002و 2003 على التوالي بسبب زيادة واردات الصين النفطية من الدول الإفريقية بعدها حققت الصين فائضا تجاريا و خلال العام 2009 تراجعت تجارة الصين مع إفريقيا بسبب الأزمة المالية الدولية التي عرقلت النمو الإقتصادي في من الصين ، حيث بلغت حجم التجارة بين الصين و إفريقيا عام 2009 ما نسبته 91,07 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 15% عن سنة 2008 ، و لكن رغم هذا الإنخفاض ظلت الصين الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا ، و في سنة 2011 بلغ حجم التجارة بين الصين و إفريقيا نسبة 31% وفي سنة 2011 ليصل إلى 166,3 مليار دولار [1].

المطلب الثالث : الإستثمارات الصينية في إفريقيا

إن الإستثمارات الصينية المتزايدة في القارة السمراء خلال العقدين الأخيرين تبشر بنمط جديد في العلاقات الإقتصادية بين بكين و إفريقيا ، فلقد أصبحت إفريقيا هدفا مفضلا للإستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى المشجعة من قبل حكومة بكين ، ففي سنة 2004 أعلن الرئيس الصيني "هوجينتاو" أن العولمة تشكل محور أولويات الإقتصاد الصيني ، و إفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا لاستثمار الشركات الصينية [2]، بالرغم من أن إفريقيا تعرف ضعفا في الإستثمارات الخارجية المباشرة التي تقدر ب 1% من التدفقات العالمية أي 17 مليار دولار سنة 2001 ، مقابل 10% لأمريكا اللاتينية ، و 20% بالنسبة لآسيا [3]، و لعل السبب يرجع إلى انعدام الإستقرار السياسي و الحروب و النزاعات ، و غياب الشفافية المؤسساتية ، و في خضم هذا العزوف العالمي عن الإستثمار المباشر في إفريقيا بلغت قيمة الإستثمارات الصينية في إفريقيا سنة 2004 أكثر من 900

[1]– محمد الحاج ، "الصين تريد اكتشاف إفريقيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 163 ، جانفي 2012 ، ص 130 .

[2] – إيان تايلر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[3]– Abdenour benantar , l'ONU après la guerre Froide , l'mpératife de reforme. Alger : Casbah éditions , 2002 , p 86 .

مليون دولار من بين 15 مليار دولار القيمة الإستثمارية الإجمالية الصينية المباشرة في الخارج واستفادت بكين من آلاف المشاريع ، منها 500 مشروع لشركة الأعمال العمومية [1]، فالإستثمارات الصينية في إفريقيا تزايدت منذ عقد منتدى التعاون الصيني الإفريقي ، وأنشأت الصين 58 شركة في إفريقيا بنظام الإستثمار التعاقدي بما قيمته 89,53 مليون دولار ، من بينها 32 شركة مشروعات صناعية مشتركة أي حوالي 55% كان نصيب مصانع الملابس منها 22 شركة أي حوالي 38% ، و قد تركزت الإستثمارات الصينية أساسا على الصناعات الخفيفة و المعدات والإلكترونيات و المنسوجات و الملابس و الأدوية [2]، و لقد أصبحت إفريقيا واحدة من مقاصد الإستثمار المفضلة للشركات الصينية ، فقد بلغت الإستثمارات المباشرة من الصين إلى القارة السمراء 6,64 مليار دولار بنهاية سنة 2006 ، و تغطي المشروعات ذات الإستثمار الصيني مجالات كبيرة مثل التجارة و التشغيل و التنقيب عن الموارد والنقل و الزراعة في 49 دولة ، و منذ سنة 2000 بنت الشركات الصينية أكثر من 6000 كلم من الطرق العامة و أكثر من 3000 كلم من السكك الحديدية ، و ثماني محطات كبيرة و متوسطة لتوليد الطاقة الكهربائية وخفضت الصين كلفة المشروعات و زادت فرص العمل ، وفي هذا السياق انعقد مؤتمر التجارة و الإستثمار في إفريقيا سنة 2007 ، و هو منتدى عرف نجاحا كبيرا ومن خلاله تم تبيان أسباب الإستثمار في إفريقيا بحيث تم حصرها في ثلاثة نقاط أساسية :

غزارة الموارد و علاقات الصداقة المتينة بين الطرفين و الفوائد المتبادلة.

و يمكن القول أن الإستثمار الصيني في إفريقيا في نمو متسارع ، فقد تضاعف 20 ضعفا في سنة 2009 مقارنة مع سنة 2003 أين بلغ 9,33 مليار دولار و يغطي 14 دولة إفريقية أما فيما يخص المساعدات الصينية فهناك مشاركة حثيثة و متزايدة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في إطار المساعدات الإقتصادية للدول الإفريقية ، و هناك

[1]- jean –christophe servant, "la chine à l'arsautde marché Africain " , le monde diplomatique , mai, 2005 , p 01 .

[2]- عبد الرحمن حسن حمدي ، العرب و إفريقيا في زمن متحول ، مرجع سبق ذكره ، ص 190 .

مشروعات كبيرة مازالت قيد البناء ، وتحرص الحكومة الصينية على تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات الكبرى [1]، فقد تم تقديم قروض تفضيلية قيمتها تقارب 10 مليار دولار أمريكي إلى الدول الإفريقية في الفترة ما بين 2010 و 2012 ، و لقد بدأت الصين توجهها الإفريقي في العام 2000 بتشكيل إطار لتنظيم العلاقات مع الدول الإفريقية و مناقشة الخطط و البرامج المشتركة بين الطرفين تحت إسم منتدى التعاون الصيني الإفريقي و وضع الصينيون تصورا استراتيجيا لعلاقاتهم الإفريقية ، أين استطاعت بكين تقوية وتكريس علاقاتها الإقتصادية مع إفريقيا و ترسيخها ، و تأمين المصالح و تعظيمها ، و تحرص الصين على إبعاد مسائل الإقتصاد و التجارة عن التعقيدات السياسية فضلا عن التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما و أصدرت في سنة 2006 برنامجا لسياستها الإفريقية تحت عنوان "وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا" [2] أوضحت فيه أهداف سياستها تجاه إفريقيا و سبل تحقيقها ، و تخطيط التعاون المستقبلي في مختلف المجالات ، كما أن هذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية منبرا جديدا للحوار الجماعي و التعاون بالإضافة إلى أنه بمثابة آلية فعالة لدفع جهود التعاون جنوب جنوب ، و يقوم هذا المنتدى على ركيزتين أساسيتين هما التعاون العملي أي الإهتمام بتحقيق نتائج فعلية والمساواة و المنفعة المتبادلة ، ولقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الإقتصادي الصيني الإفريقي وثيقتان مهمتان أولهما إعلان بكين ، والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وبدا واضحا خاصة في الوثيقة الأخيرة اهتمام الصين بالتعاون الإقتصادي و الإستثمار في إفريقيا بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف الديون و إلغائها ، التعاون الزراعي ، الطاقة و الموارد الطبيعية والتعليم

[1]–جون تورنتون ، الصين المتغيرة احتمالات الديمقراطية في الداخل و الدبلوماسية لجديدة تجاه الدول المارقة . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 ، ص49 .

[2]-http:// www. Economist. Com / mode /18586678 , (15 - 02 – 2015) .

والمساعدات الفنية ، ويهف هذا المنتدى إلى العمل على التشاور الثنائي و تعميق التفاهم ، وزيادة التوافق و تمتينن أواصر الصداقة و تشجيع التعاون المشترك ، و مجابهة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية [1].

و فيما يخص المواقف الصينية من الأزمات الداخلية في إفريقيا فهي تحاول الإبتعاد عن مختلف الصراعات الداخلية ، ساعية لتقديم صورة تختلف عن تلك التي ينتهجها الغرب بدمجها الإقتصاد بالسياسات التوسعية لاستنزاف الموارد الإفريقية [2]، تحت ذرائع مختلفة منها قضايا الإرهاب و الإغاثة و تأمين المصالح الغربية ، لتجد لها منفذ للتدخل في القارة ، فالصين لطالما رددت أنها في منأى عن عن الخلط بين السياسة و الإقتصاد و قد صرح وزير خارجيتها "زهو ونز هونغ"في 2003 حول قضية دعم بلاده لحكومة السودان ضد قوات المتمردين قائلا : "الأعمال هي ما يهمنا و نحاول فصل الأعمال عن السياسة ، و أعتقد أن الوضع السوداني هو شأن داخلي و نحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة" ، و بهذا فالصين في أعين القادة الأفارقة دولة اقتصادية بعيدة عن التدخل بالأمور السياسية الحساسة [3].

[1]– الشيخ باي الحبيب ، "تقرير حول الإستثمارات الصينية بإفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ، ص 09 .

[2]– سمير قط ، "الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف و الفرص و التحديات" ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،2014/05/27: ص01.

[3]– طارق عادل الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

المبحث الثالث : العلاقات الصينية الجزائرية بعد الحرب الباردة

شكلت التجارب المشتركة للإستعمار المرجعية و المنطلق للعلاقات الجزائرية الصينية ، لتصبح الجزائر حليف سياسي و استراتيجي و شريك اقتصادي و تجاري أساسي للصين ، إذ يرجع تاريخ العلاقات الثنائية إلى فترة ما قبل إستقلال الجزائر ، بحيث كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة .

فبحكم أن الثورة الجزائرية كانت أولوية و مرجعية لشعوب و دول إفريقيا ، فإنها كانت منطلق دعم الصين للجزائر فأهم تأييد لحرب التحرير الجزائرية خارج العالم العربي كان من الصين ، و ذلك ببداية الإتصال المباشر بين الصين ممثلة في الوزير الأول " تشون لاي" ، و ممثلين عن جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ في أفريل 1955و في المقابل شكلت الثورة الجزائرية سندا فعالا في مواجهة الحصار العسكري عليها خاصة في نهاية الخمسينيات من طرف الحلف الأطلسي، هذا الأخير الذي كان في نفس الفترة في مواجهة الجزائر عن طريق فرنسا [1].

المطلب الأول : العلاقات الصينية الجزائرية من سنة 1949 إلى سنة 1971

يشكل العامل التاريخي أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الصينية ، بحيث تعود العلاقات الثنائية إلى تاريخ طويل ، و تطورت منذ أن أقامت الدولتان العلاقات الدبلوماسية قبل أكثر من نصف قرن ، إذ تزامن ذلك مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد الرئيس " ماو تسي تونغ " في أكتوبر 1949 ، و مع انطلاق الثورة الجزائرية سنة 1954 كانت الصين أول المعترفين بالحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 و قد سبقته اتصالات و تبادل لوجهات النظر خلال مؤتمر"باندونغ" لدول عدم الإنحياز سنة 1955 [2]،و في تلك المرحلة كانت الثورة المسلحة التي قام بها جيش التحرير الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي بمثابة جزء من المد الوطني

[1] – اسماعيل دبش ، "الصين : البديل الأمثل لتعاون دولي متوازن و بناء" ، جريدة صوت الأحرار ، العدد 3497 ، 16 أوت 2009 ، ص 10 .

[2] – salah mouhoubi ," la politique de coopération algéro – Francaise bilan et prespective " , paris published , 1986 , p 78.

التحرري الذي عرفته آسيا و إفريقيا ، فلقد سبق للصين و أن عرفت أسلوب الكفاح المسلح عدة مرات عبر تاريخها في مواجهة الإستعمار الياباني قبل انتصار الثورة الصينية في سنة 1949 و ضد نظام "تشان كاي شيك " المنشق في جزيرة تايوان ، و قد عبر "ماو تسي تونغ" عن ذلك عند استقباله لوفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة مشيرا إلى أن الإستقلال و السلم مع الدول الإستعمارية يمكن الحصول عليه بالصراع و ليس بالتوسل له .

و من جهة أخرى أدى العداء المشترك الصيني الجزائري للإستعمار بشكل عام و للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسياستها الداعمة للإستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي إلى تعميق التقارب بين الصين و الجزائر فضلا عن مختلف أشكال الدعم المادي و المعنوي الذي حصلت عليه فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من دول المعسكر الغربي أنذاك .

عرفت الصين في هذه الفترة توترا على سواحلها الشرقية مع نهاية الخمسينات و بداية الستينات نتيجة التواجد المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي هذا من جهة ، و بما طرأ على العلاقات الصينية السوفييتية من خلافات بعد ظهور بوادر تقارب أمريكي سوفييتي إثر إعلان سياسة التعايش السلمي من جهة أخرى ، هذا الإدراك القائم على التهديد المشترك تزامن مع نظال مشترك من أجل الإعتراف الدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة حيث كانت الجزائر تطالب بتقرير المصير و نزع الشرعية عن الإستعمار الفرنسي [1].

و لقد كان الحجم السكاني الكبير للصين إبان الثورة التحريرية الذي قدر بحوالي 650 مليون نسمة أي ما يعادل ¼ من إجمالي سكان العالم أنذاك تأثيرا إيجابيا على رفع معنويات الجيش الجزائري ، و ذلك ما عبر عنه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بأنه : " أضخم اعتراف من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم "، و لقد وجد فرحات عباس عند وصوله إلى الصين استقبالا جماهيريا و رسميا خاصا ، ومتميزا تضمن أعلى هرم في

[1] – اسماعيل دبش ، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا و آفاق تطورها : مداخلة في أشغال الندوة السنوية حول المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الأسيوية ، دور و مكانة الوطن العربي فيه" ، مركز جامعة الدول العربية ، 17 أفريل 2010 ، ص 01 .

القيادة الصينية و على رأسها " ماو تسي تونغ " و الذي أكد لفرحات عباس دعم الصين المطلق دون تحفظ لحرب التحرير الجزائرية ، و في هذا السياق جاء تصريح رئيس الوزراء الصيني " تشوي لاي " عند استقباله للوفد الجزائري بمطار بكين قائلا : "إن الثورة الجزائرية وراءها 650 مليون صيني إلى جانب كفاحها التحرري العادل" [1]، كما أن "ماو تسي تونغ" اعتبر تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة أنها تعبير عن إرادة الشعب الجزائري ، و لقد كانت من أهم أسباب الزيارات الجزائرية إلى الصين الإستفادة من تجارب القادة الصينيين وجيشها و شعبها و خبرتهم في الحروب التحريرية ، و تطوير قدراتهم في مجال الكفاح ضد الإستعمار .

و في كل زيارة كان القادة الصينيون يؤكدون على الدعم و مضاعفة المساعدات العسكرية للثورة الجزائرية ولنفس الهدف قام وفد متكون من 13 عضوا من الحكومة الجزائرية المؤقتة في أفريل 1960 برئاسة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة و ووزير الخارجية إلى الصين ، و كذا استقبل الوفد الجزائري من طرف قيادات الصين العليا منها "ماو تسي تونغ" ، و خلال هذه الزيارة أكد لكريم بلقاسم أن "العامل الجغرافي لن يكون حجرا أمام تضاعف علاقات الصداقة و التعاون بين الجزائر و الصين ، و عامل البعد هو جغرافي فقط ، و في الواقع بلدينا هم قريبان جدا من بعض ، صراعهما المسلح المشترك ضد الإمبريالية الطموح المشترك للسلم ورغبتهما الصادقة في تعاون محترم كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين و أدت إلى صداقة متينة" [2].

وقد كان المسؤولين الجزائريين على ثقة في التعامل مع الصين من أجل مناصرة حربهم التحريرية دون التأثر بدعايات الدول الغربية في تصنيف المساعدات الصينية كتأثير شيوعي على المجتمع الجزائري ، كما كان التنسيق الجزائري الصيني باستمرار على أعلى مستوى في المحافل الدولية و في المجالات الدبلوماسية ، حيث كان قادة جبهة التحرير الوطني على دراية بتداعيات المساندة الصينية و تضامن الصين مع الجزائر ، بحيث كان كلا البلدين محل

[1]– اسماعيل دبش ، "الصين البديل الأمثل لتعاون دولي متوازن و بناء" ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[2]– اسماعيل دبش ، "الصين – الجزائر تعاون بناء و شراكة متميزة" ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

تهديد مباشر من طرف القوى الكبرى الغربية ، و هو ما تم التعبير عنه في مجلة المجاهد الصادرة في 22 ماي 1961 "لقد أظهرت الصين استعدادا كبيرا لمساعدتنا في معركتنا ضد الإستعمار ، إننا إذ نربح الصين إلى جانبنا فإنما نربح قوة عظيمة هائلة ، يحسب لها العالم ألف حساب ، و يبدي منها الإستعمار تخوفا كبيرا للقوة الرهيبة التي تمثلها أما نحن فلا نخاف هذه القوة ، لإننا نعلم أنها موجهة ضد الإستعمار لا ضد التحرر وهي لا تريد سوى مساعدتنا في معركتنا الوطنية ، نقبل المساعدة من أية جهة و بدون أي اعتبار مذهبي أو غيره وقد أوضحنا ذلك للقادة الصينيين ، و بينا لهم بصراحة أننا لسنا شيوعيين و أننا نتمسك بمبادئ ديننا وقوميتنا و نكافح من أجلها ، و لكن نقبل المساعدة غير المشروطة من الجميع ، رغم إختلاف نظامينا و عقائدنا فإن هناك رابطة مشتركة تربطنا بالصين و هي حب الحرية و التقدم و الكفاح المشترك ضد الإستعمار و السيطرة الأجنبية و انتماؤنا جميعا إلى الكتلة الأسيوية الإفريقية التي تمثل الشعوب الجديدة المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا و التي عانت كثيرا من الإستعمار و التأخر و تريد الآن احتلال مكانها في العالم الثالث" [1].

فالدعم الصيني للجزائر كان خدمة للمصالح و المواجهة المشتركة بينهما للضغوط و حصار الدول الغربية كما شكل الكفاح المسلح الجزائري دعما قويا للرفض الصيني المطلق للهدنة و التعايش السلمي السوفييتي مع المعسكر الرأسمالي ، و لقد أكدت جبهة التحرير هذه المقاربة "إن الشعب الجزائري يواصل بإصرار كفاحه المسلح من أجل الحرية و الإستقلال كلما ازداد في الكفاح ازدادت قوته ، ذلك الإستعمار الذي يسانده معسكر الإستعماريين وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ... " [2].

وبعد استقلال الجزائر تميزت العلاقات الجزائرية الصينية بزيارة ثاني أعلى مسؤول صيني للجزائر بعد "ماو تسي تونغ " وهو " تشون لاي " للجزائر سنة 1963 ، و حتى سنة 1965 أظهرت الجزائر ميلا أكثر لمقاربة الصين في

[1]– وزارة الإعلام الجزائرية ، "جبهة التحرير الوطني أثناء الفترة من 1956 – 1962" ، مجلة المجاهد ، الجزء الرابع ، 1984 ، ص 01 .

[2]– اسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 148 .

توسيع الجبهة ضد الإستعمار و كل أنواع الهيمنة من خلال محاولة عقد مؤتمر باندونغ ثاني في الجزائر الذي كان مبرمجا في جوان 1965 و هو المؤتمر الذي لم يعقد بسبب تغيير في هرم السلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 والذي تمثل بمجيء الرئيس "هواري بومدين" رئيسا للبلاد ، و لكن عدم انعقاد المؤتمر لم يؤثر سلبا على العلاقات الجزائرية الصينية ، بل أن الصين وجدت في الجزائر سندا لها في دعم مسعاها لاسترجاع مكانتها في منظمة الأمم المتحدة ، و قد تعهدت الصين سنة 1969 بدعم الجزائر لإنجاز مصنع للخزف والذي تم إنجازه سنة 1971 ودعم الجزائر لبناء قصر المعارض 1968 – 1970 ، و مصنع للدراجات الهوائية و النارية إضافة إلى بعثات طبية سنويا إلى الجزائر ، كما أن الصين كانت في مقدمة الدول التي دعمت الجزائر في الكوارث الطبيعية الكبرى و التي ضربت مناطق مختلفة من الوطن مثل زلزال المسيلة سنة 1965 [1].

لعبت الجزائر سياسيا و دبلوماسيا دورا كبيرا في تعبئة دول عالم الجنوب و العالم ككل لتدعيم و استرجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة ، و التي تجسد سنة 1971 بفضل جهود الرئيس الجزائري الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" والذي كان أنذاك وزيرا للشؤون الخارجية و الذي لعب الدور الأساسي من أجل تفعيل هذا القرار الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، و لكن بالرغم من تعزيز العلاقات الصينية الجزائرية في هذه الفترة إلا أنها تأثرت قليلا بسبب التقارب الجزائري السوفييتي ، لذلك اتجهت الدبلوماسية الصينية إلى مساندة المواقف المصرية على المستوى العربي والإفريقي ، و تجدر الإشارة إلى أن تحسين العلاقات الصينية المصرية في مطلع السبعينات راجع إلى توتر في العلاقات المصرية السوفييتية [2].

[1]– اسماعيل دبش ، "العلاقات العربية الأسيوية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[2]– Francois Joyaux , "La politique exterieure de la chine populaire" . 2eme édition , France : que sais je ? decembre 1993 , p 426 .

المطلب الثاني : العلاقات الصينية الجزائرية من سنة 1971 إلى سنة 1991 :

تطورت العلاقات الجزائرية الصينية أكثر بعد زيارة الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" إلى الصين والتي دامت 5 أيام من 24 فيفري إلى 29 فيفري 1974 ، في هذه الزيارة أبرز الطرفان الجزائري و الصيني توافقهما في القضايا الدولية و الإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة و المطالبة بنظام دولي جديد و استمرت العلاقات الإقتصادية و التجارية بين البلدين لتصبح الصين مستوردا أساسيا للحديد الخام الجزائري و في سنة 1971 استوردت الصين من الجزائر 40 ألف طن من الحديد .

كما لعب الإنسجام و التوافق السياسي بين الصين و الجزائر الدور الأساسي في مضاعفة العلاقات الإقتصادية و التجارية الصينية الجزائرية ، و توحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية ، يأتي في مقدمة ذلك دعم الجزائر الكبير لاسترجاع الصين لأراضيها المحتلة في هونغ كونغ ، ماكاو ، تايوان ، و دعم الجزائر للوحدة الصينية ، و إدانة كل عمل يؤثر سلبا على ذلك بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت ، وذلك ما تضمنته باستمرار تصريحات ومواقف الرؤساء الجزائريين خلال زياراتهم إلى الصين مثل زيارة الرئيس الجزائري الراحل "الشاذلي بن جديد" سنة 1982 ، و رئيس البرلمان الصيني سنة 1982 [1].

بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفييتي ، تراجع العامل الإيديولوجي لصالح عوامل أخرى مثل العامل البراغماتي أو الإقتصادي ، حيث تصاعدت القوة الإقتصادية و التي أصبحت تنافس القوة العسكرية التي فقدت الكثير من وزنها بعد اختفاء فكرة ما يسمى "العدو الإستراتيجي" ، و ما يؤكد ذلك هو تزايد التنافس على الأسواق و تضاعف حجم الإستثمارات الخارجية بفضل اتساع مجال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات لذلك يجمع معظم دارسي العلاقات الدولية على الأهمية البالغة للمتغير البراغماتي في تحديد النشاط الخارجي للدول نظرا لزيادة الإعتماد الدولي المتبادل الذي يعتبر أحد إفرازات العولمة ، و هذا العامل تأثر بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي

[1]- اسماعيل دبش ، "العلاقات العربية الأسيوية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

بانتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية ، و التي أنتجت إعادة ترتيب العوامل من حيث التأثير في العلاقات الدولية لتتراجع عوامل و تبرز أخرى [1].

المطلب الثالث : العلاقات الصينية الجزائرية منذ سنة 1991

و في مجال العلاقات الثنائية فقد قام الرئيس الجزائري "اليامين زروال" بزيارة إلى بكين سنة 1996 و أكد على أن البلدين يمران بفترة إصلاحات اقتصادية لذا فإن هناك برنامج خاص بين الصين و الجزائر لتبادل الخبرات والتسيير و سياسة الإصلاحات الإقتصادية [2]، و في سنة 1997 وقع الطرفان الجزائري و الصيني على إتفاقية التشاور السياسي الدائم [3].

و في أكتوبر 1999 قام الرئيس الصيني " جيانغ زيمين " بزيارة إلى الجزائر قام فيها بعرض السياسة الإفريقية للصين الشعبية ، المبنية على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية [4]، و تشجيع هذه الدول على الإختيار الحر و المستقل للنظام السياسي و مسار التنمية الملائم لخصوصية كل دولة .

و لقد شهدت العلاقات الصينية – الجزائرية تحولا حاسما بعد انتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أفريل 1999، و الذي اعتبر الرجل السياسي المحنك الذي شغل منصب وزير الخارجية في سنة 1971 و الذي أعطى دفعا جديدا للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين ، و هو ما أكده الرئيس الصيني " جيانغ زيمين " في رسالة تهنئة بمناسبة انتخاب الرئيس بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية بقوله :"لقد شيد بلدكم العظيم و بلدنا علاقات خلال

---

[1]- André Nouchi , la France et le Monde Arabe , paris : libraire vuibert , 1994 , p 148 .

[2]- interview avec Amine Kherbi ," Ambassadeur de l'algerie en chine " , peiking information , n 41 , 10/ 10 / 2000 ,p 10 .

[3]- "العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد" ، 23 / 03 / 2008 ، على الموقع الإلكتروني :

http : // www. arabic . xinhuanet . com (2015 /12 / 04) .

[4]- Jing zi , "cinquante ans d'amitie et de coopération sino- africaines " , peiking information , n41 ,10 / 10 / 2000 , p 20 .

حرب التحرير و أعتقد أن الجزائر فيما يخصها قد كانت دائما في مستوى متطلبات التضامن مع الشعب الصيني امتنانا للدعم المادي الذي قدمتموه لنا ، و أود أن أؤكد لكم هنا استعدادنا لتوسيع هذه العلاقات في جميع مجالات التعاون بين الجزائر و الصين" ، و هذا ما جعل الصين تعبر عن ارتياحها لتبنيه الرئاسة في الجزائر ، كما دعا إلى تعزيز التعاون بين الصين و دول المنطقة العربية و الجزائر تحديدا وفق مصالح الطرفين [1].

إن الجزائر و بصفتها دولة مصدرة للطاقة من النفط و الغاز الطبيعي ، و أيضا باعتبارها سوقا استهلاكية واستثمارية واعدة ، فقد أصبحت محل اهتمام مكثف لصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية ، حيث أن الصين في إطار دبلوماسيتها للطاقة ، فقد بدأت في السنوات الأخيرة بالدخول إلى الأسواق الجزائرية بصورة مكثفة ، فقد قامت بتصدير منتجاتها بكل أنواعها المختلفة إلى الجزائر و بأسعار تنافسية ، كما قامت بإطلاق العديد من المشاريع الإستثمارية في مختلف الميادين و القطاعات خصوصا في مجال البنى القاعدية و المشاريع الكبرى كبناء الطرقات و الشركات و غيرها ، و قد مهد لبدء الصين بالدخول في المنافسة على مصادر الطاقة الجزائرية خاصة وأن الحضور الصيني في الجزائر يتطور تدريجيا في قطاع النفط و الغاز الطبيعي الجزائري [2].

وبالنظر إلى حاجة الصين المتزايدة لمصادر الطاقة خاصة النفط [3]، فإن هذا القطاع يمكن للجزائر أن تستثمره لتطوير علاقاتها مع الصين باعتبارها قوة اقتصادية و سياسية متنامية ، و أيضا كبديل و شريك استراتيجي مهم إضافة إلى أن الصين تقدم مساعداتها دون فرض الشروط و الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي تفرضها الدول الغربية .

و لقد بدأ الزحف الصيني نحو الجزائر يثير الكثير من المخاوف لدى البلدان الغربية لاسيما الأوروبية التي ترى بأنها تشكل تهديدا لمصالحها الإقتصادية ، بحيث تقدر فيه الإستثمارات الصينية المباشرة ب 1,5 مليار دولار ووفقا لمعطيات الهيئات الدولية فإن الجزائر منحت لحوالي 50 مؤسسة صينية عقودا في مجال البناء بقيمة 20 مليار دولار

[1]- إيهاب شوقي ، "ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ؟" ، شبكة أخبار ANN ، 28 / 04 /2016 ، ص 01 .

[2] - Energy Security , " china's oil ruch in Africa " ,lcdr cindy hurst , jully 2006 , p 12 .

[3]- أحمد بيضون ، العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر . ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 268 .

ما جعلها أكبر سوق في القارة الإفريقية في هذا المجال ، بينما تصنف الجزائر ضمن أهم الأسواق في مجال التدفقات المالية الإستثمارية للصين بحوالي 1,5 مليار دولار ، كما أن إجمالي الشركات الصينية الموجودة في الجزائر وصل إلى 790 مؤسسة صينية مع ارتقاب أن يزداد هذا العدد مابين سنتي 2016 - 2019 ، خاصة بعد الزيارة الأخيرة للوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال إلى الصين في ماي 2015 وقد قامت الصين مابين سنتي 2003 و2013 أي خلال 10 سنوات بضخ حوالي 30 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة صافية ، مع تقديم تسهيلات مالية و قروض ، و القوة الإقتصادية و المالية للصين أصبحت مصدر قلق للدول الأوروبية و أمريكا حيث تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ لها و مناطق تصريف للبضائع و السلع والخدمات ، هذا فضلا عن اليد العاملة الصينية في الجزائر ، حيث يسجل تواجد أكثر من 45 ألف عامل صيني بالجزائر ، منهم 2000 شخص تحصلوا على الجنسية الجزائرية ، و استفدت الجزائر من هبات صينية من خلال "دار أوبرا الجزائر"، و تخصيص 50 ألف منحة دراسية ، و أسندت للشركات الصينية في الجزائر أكبر المشاريع منها الطريق السيار شرق غرب و المسجد الأعظم ، و توسيع مطار الجزائر الدولي و تحتل الجزائر المرتبة الثانية في إفريقيا في مجال المبادلات التجارية بحجم إجمالي يفوق 10 مليار دولار [1].

و عليه يعود الإهتمام الصيني بالجزائر نظرا للبعد التاريخي ، أي مرور أكثر من 50 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، و كذا إدراك الصين مبكرا لأهمية الجزائر الجيوسياسية و الجيوإقتصادية ما عزز من هذه العلاقات بعد الإستقلال في شتى المجالات .

[1]- حفيظ صواليلي ، "الجزائر ضمن أهم الوجهات الإستثمارية للعملاق الصيني" ، جريدة الخبر الجزائرية ، 9 سبتمبر 2015 ، ص 01 .

فالجزائر هي دولة منتجة للطاقة و تمتلك احتياطي معتبر من البترول ، و احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي هذا إلى جانب ثروات أخرى ما تزال في مرحلة الإكتشاف كالذهب و اليورانيوم و معادن أخرى في الصحراء الجزائرية إضافة إلى أنها تعتبر سوقا لاستيراد السلع و المنتوجات الصينية [1].

[1]– محمد قرش ، "العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء زيارة وزير الخارجية الصيني" ، مجلة شؤون إقليمية ، المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلوماتي ، 30 / 01 / 2014 ، ص 01 .

خلاصة الفصل الثاني :

أدركت الصين طبيعة التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، و اتبعت سياسة تتماشى ومعطيات المرحلة الجديدة ، فالعامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا هو العامل الإقتصادي كما أن العلاقات الصينية الإفريقية لها جذور تاريخية مبنية على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و المنفعة المتبادلة .

بالإضافة إلى عدة عوامل لها أهميتها في توجيه سياسة الصين الخارجية تجاه الجزائر أبرزها العامل الإقتصادي والإعتبارات الإستراتيجية ومحاولة تأمين الإحتياجات الطاقوية للإقتصاد الصيني ، و تسويق منتجاتها ، إضافة إلى كسب تأييد أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية لتدعيم مركزها الدولي ، و سعيا منها كذلك لكسب التأييد في قضية تايوان ، و نخلص أيضا إلى أن البراغماتية هي قوة الدفع الذاتي لتوغل الصين في إفريقيا بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة و الحاجة إلى أسواق جديدة و مصادر بديلة للنفط و الرغبة في منافسة القوى الكبرى .

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر

بعد الحرب الباردة

يتعرض هذا الفصل إلى طبيعة العلاقات التي تربط الجزائر بالصين ، و ذلك من خلال محدداتها الراهنة و انطلاقا من الخلفية التاريخية التي تجمع البلدين ، من علاقات الدعم و التعاون و المستويات الكبرى لهذه العلاقات خاصة المستوى الإقتصادي و التجاري كون أن التنمية تعتبر من أكبر القضايا الملحة التي تواجه إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، بالإضافة إلى البنية التحتية حيث أقامت الصين العديد من المناطق في الجزائر مشروعات للبنى التحتية مثل الطريق السيار شرق غرب و الجسور و الإتصالات و الطاقة الكهربائية ، مع توسيع التعاون الإقتصادي و التجاري و العسكري و الثقافي و تعميق الثقة السياسية بين الجانبين [1].

[1] – وليد عبد الحي ، المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة . الأردن : مؤسسة شومان للنشر و التوزيع ، 78 .

المبحث الأول : مجالات التعاون الجزائري الصيني

تشهد العلاقات الجزائرية الصينية حاليا مرحلة جديدة و متميزة من التعاون بين البلدين في ميادين عدة اقتصادية ، سياسية ، عسكرية ، ثقافية و استراتيجية قائمة على أساس المنفعة المتبادلة و العلاقات الثنائية المتوازنة حيث أن الجزائر وجدت في الصين الشريك القوي و الموثوق به ، و كذا الأمر بالنسبة إلى الصين ، وهذا على عكس علاقات الجزائر مع الدول الغربية ، لذلك تعتبر العلاقات الجزائرية الصينية مثالا للتعاون و تبادل المهارات و الخبرات و التكنولوجيا .

المطلب الأول : التعاون السياسي و الإقتصادي

أولا : التعاون السياسي و الدبلوماسي

بعد نهاية الحرب الباردة تكاثفت زيارات القادة الصينيين لإفريقيا ما عزز العلاقات الصينية الجزائرية ، ففي أفريل 1997 وقع الطرفان إتفاقية التشاور السياسي الدائم ، كما أعلن القادة الصينيون عن نيتهم في تعزيز و تطوير العلاقات الثنائية إلى علاقات تعاون استراتيجي ، تهدف إلى تعميق التعاون المبني على المصالح المشتركة ، كما أعرب المسؤولون الجزائريون في العديد من المناسبات عن نيتهم في تطوير علاقات الصداقة و التعاون الثنائي بين البلدين [1].

و لفترات طويلة من الزمن كانت هنالك تبادلات مكثفة للزيارات بين ممثلي الدولتين الصينية الجزائرية و على جميع المستويات ، بحيث قام الرئيس الصيني " هو جين تاو " بزيارة إلى الجزائر في فيفري 2004 هذه الزيارة التي تطرق فيها مع الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" إلى العلاقات الثنائية بين البلدين ، و أهم القضايا الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك ، كما وقعا على عدة إتفاقيات بشأم تعزيز التعاون الثنائي ، و أعلنا عن إقامة التعاون الإستراتيجي الصيني ، و الجزائري في نوفمبر 2006 قام الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " بزيارة إلى الصين

[1]- Jing Zi , ibid , p 20 .

و حضر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ووقع الرئيسان على بيان رسمي حول تعزيز التعاون الإستراتيجي و تطويره بين البلدين [1].

و في سنة 2007 تزايدت وتيرة تبادل الزيارات بين الطرفين الجزائري و الصيني ، حيث زار نائب رئيس مجلس الدولة الصيني " هوي ليانغ يوي " الجزائر رفقة وفد رفيع المستوى ، و تباحث مع رئيس الحكومة الجزائري "السيد عبد العزيز بلخادم "سبل تعزيز الصداقة و التعاون بين البلدين ، كما أشاد بتاريخ علاقات الصداقة التقليدية بين الشعبين ، إذ قال: "من أجل تدعيم الصداقة بين البلدين و دفع علاقات التعاون الثنائية الإستراتيجية قدما فإن الصين مستعدة للعمل سويا مع الجزائر للحفاظ على تبادل الزيارات رفيعة المستوى في جميع المجالات ، و كذا تعزيز مشاريع تعاون ما بين البلدين ، و تدعيم التعاون في مجال الزراعة و العلوم و التكنولوجيا ، و تكثيف المشاورات و تدعيم التنسيق في القضايا الإقليمية و الدولية .

و أضاف "هوي" بقوله : "التعاون و المنفعة المتبادلة بين البلدين إزداد في السنوات الأخيرة و في جميع المجالات واتسم بتبادل الزيارات بين رئيسي البلدين و المشاورات المتكررة و الدعم المتبادل في القضايا الإقليمية و الدولية

و عقب استقباله من طرف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" قال نائب مجلس الدولة الصيني "لقد تم تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين في السنوات القليلة الماضية ، مع إقامة علاقات تعاونية ثنائية استراتيجية و تعميق التعاون ذو المنفعة المتبادلة في كافة المجالات ... ، إن البلدان يشتركان في وجهة النظر نفسها حول القضايا الإقليمية و الدولية ، و قد قاما بتقوية تنسيقهما في هذا الصدد بهدف حماية مصالح الدول النامية ... ، إن الصين سوف تستمر في تعزيز تنمية العلاقات الإستراتيجية مع الجزائر ، و تقوية الثقة المتبادلة على المستوى السياسي ، و تقوية التنسيق بين البلدين في الشؤون الدولية ... ، إن الصين التي تلزم نفسها بالتنمية السلمية وسياسة دبلوماسية للإستقلال و السلم مستعدة للعمل عن كثب مع الدول الصديقة و على رأسها الجزائر لتعزيز إقامة عالم متجانس يتسم بالسلام الدائم و الرخاء المشترك " .

[1] – "العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد" ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

كما صرح الرئيس الجزائري في هذا اللقاء أن "التعاون بين الجزائر و الصين قد سجل نجاحا مدهشا في السنوات القليلة الماضية ، و أن الجزائر سوف تستمر في تقوية التعاون مع الصين في جميع المجالات ..."، كما أشاد الرئيس الجزائري بالنجاح الذي حققته الصين منذ بداية تطبيقها لسياسة الإصلاحات و الإنفتاح ، و قال أن الصين اختارت طريق التنمية الذي يتوافق مع واقعها الخاص .

و في سنة 2008 إحتفلت كل من الجزائر و الصين بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حيث قال وزير الخارجية الجزائري السيد "مراد مدلسي" بهذه المناسبة :" إن العلاقات بين الجزائر و الصين لازال أمامها قدرات هامة لتطويرها و لكنني أعتقد أنها لم تكن أبدا على هذه الدرجة من الكثافة و الثقة والفعالية والتنوع "، مذكرا بأن البلدين كانا دائما جنبا إلى جنب و في جميع الظروف ، و أن العلاقات الجزائرية الصينية تشمل مثالا حيا للتجسيد الميداني للتعاون متعدد الأشكال و الصداقة التاريخية بين البلدين ، " إن الجزائر ستبقى معترفة للشعب الصيني و حكومته بدعمها الثمين لحرب التحرير الوطني" [1].

و انطلاقا من هذا الأساس التاريخي المتين تأسست هذه الصداقة القوية و تطور تعاون نوعي مع الصين يميزه الوفاء للقيم المشتركة و الثقة المتبادلة و توازن المصالح ، كما اعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" أن "الأولوية في هذه الظروف هي الإستثمار في الجزائر ... ، و لما لا مع الصين من خلال التفكير في المستقبل للإستثمار سويا في أسواق ثالثة انطلاقا من إنتاج جزائري صيني و الحصول على شركات توزيع في إفريقيا " .

إن إتفاق الشراكة الإستراتيجي بين البلدين أعطى للعلاقات بعدا متميزا بمستوى تطلعات البلدين ، ومن جهة أخرى اعتبر سفير الصين بالجزائر السيد "ليو يو هي" أن الذكرى ال 50 للعلاقات الجزائرية الصينية بلغت مرحلة النضج و أتت بثمارها و أن الجهود المشتركة التي تبذلها الدولتين سمحت بتحقيق نتائج كبيرة عززت الصداقة

[1] – "العلاقات الجزائرية الصينية في قمة الكثافة و الفعالية" ، جريدة الحوار ، 23 / 11 / 2008 ، ص 01 .

الأخوة القائمة بين الشعبين يوما بعد يوم بالرغم من المسافة الجغرافية التي تفصل بين الجزائر و الصين ، كما اعتبر أن الشراكة الجزائرية الصينية تتميز بالوفاء و الثقة المتبادلة ، و تشكل نموذجا للتعاون جنوب جنوب [1].

و عقب المشاورات التي جمعت رئيس الحكومة الجزائري "أحمد أويحي" برئيس اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني الصيني السيد "وو بانغ وو" في سنة 2008 ، اعتبر هذا الأخير الجزائر بأنها شريك مهم للتعاون و أن الصين تعطي أهمية خاصة لعلاقات التعاون الإستراتيجي مع الجزائر .

فالصين و الجزائر تعتبران من الدول النامية ، و تطمح كل منهما إلى تطوير تنميتها الإقتصادية و تحسين المستوى المعيشي لشعبها ، كما أن الصين تسعى إلى التعاون مع الجزائر وفق نظرة استراتيجية ثنائية و على المستوى البعيد و على هذا الأساس وجب على الدولتان أن يتعاونا في جميع القطاعات كالبناء و البنية التحتية الطاقة و الموارد و الإقتصاد و التجارة ، و اعتبر السيد "وو" أن خلال هذه الزيارة قد استطاع أن يحقق بعض أهداف التعاون البرلماني الثنائي بين البرلمان الصيني و نظيره الجزائري ، و عزز علاقات التعاون الإستراتيجي حيث قال أن " البلدين أصبحا أخوين في القضايا السياسية و شريكين جيدين في القضايا التجارية ، و صديقين حميمين فيما يخص التعاون في القضايا الدولية ... ، إن البرلمان الصيني مستعد لتبادل الخبرات مع البرلمان الجزائري في مجال التشريع و التطوير ".

و لطالما اعتبرت الجزائر علاقاتها مع الصين نموذجية ، لاسيما بعد توقيع رئيسا البلدين على اتفاق الشراكة الإستراتيجي ، و تعززت العلاقات الجزائرية الصينية بعقد إتفاقية تعاون اقتصادي و تقني و أخرى في مجال القضاء المدني و التجاري ، و ذلك خلال الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الصيني " يونغ جيشي" إلى الجزائر في جانفي 2010 ، و عقب الإمضاء على هاتين الإتفاقيتين أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري على أن" العلاقات الجزائرية الصينية هي أكثر من مقنعة ...، كما أتمنى أن الإمضاء على هاتين الإتفاقيتين يكون نقطة انطلاق نحو علاقات تعاون أكثر تنوع " .

[1]- زهية ش ، "الجزائر تحتفل بالذكرى ال 50 لإقامة العلاقات الجزائرية الصينية" ، جريدة المساء ، 21 / 11 / 2008 ، ص 01 .

هذا على المستوى الرسمي و القيادي ، أما على المستوى الحزبي فخلال الزيارة التي قادت عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني و نائب رئيس المجلس الإستشاري السياسي للشعب الصيني السيد " وانغ غانغ " في سبتمبر 2011 ، وقد أشاد هذا الأخير بالصداقة التقليدية العميقة بين الصين و الجزائر و كذا الثقة المتبادلة و التعاون و المنفعة المشتركة ، كما أكد حزب جبهة التحرير الوطني أن تبادل الوفود مع الحزب الشيوعي الصيني يندرج في إطار برنامج وضعه مسؤولو الحزبين ضمن بروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين في سنة 2005 ، و الذي تم إعادة توقيعه في جويلية 2011 ، و أن هناك إرادة سياسية قوية لدى مسؤولي البلدين و الحزبين من أجل تطوير العلاقات السياسية و إقامة تشاور دائم بين إطارات الحزبين ، و العلاقات بين الحزبين أصبحت علاقات استراتيجية في مختلف الميادين ، كما أن الحزب الصيني لديه تجربة واسعة فيما يخص التحكم في التكنولوجيا و التصور الجديد لإقامة مؤسسات عصرية جعلت من الصين البلد الأكثر نموا في العالم .

كما أن مذكرة التعاون الموقعة بين الحزبين كانت نتيجة لتجربة واسعة عرفتها العلاقات بين الحزبين و النتائج التي وصلت إليها و توسيع التعاون بين الحزبين لتشمل كل قطاعات النشاط السياسي [1].

و في سبتمبر 2011 استقبل رئيس حركة مجتمع السلم السفير الصيني بالجزائر ، و تم خلال اللقاء تبادل الآراء حول التوترات التي تشهدها المنطقة العربية ، حيث كانت وجهات النظر متقاربة حول الكثير من القضايا ، إضافة إلى الحديث حول العلاقات السياسية و الإقتصادية بين الصين و الجزائر و سبل دعمها [2].

و على مستوى آخر فلقد تعززت العلاقات الصينية الجزائرية بإنشاء جمعية الصداقة الجزائرية الصينية سنة 1993 و التي أعلن مؤسسها و رئيسها الدكتور "اسماعيل دبش" أنه سيتم خلال السداسي الأول من سنة 2012 تنظيم ندوة فكرية حول أبعاد العلاقات التاريخية الإقتصادية و العلمية المتميزة التي تربط الجزائر بالصين و أسباب نجاحها

[1] – "علاقات التعاون الإستراتيجية تضفي حيوية جديدة على الصداقة التقليدية الصينية الجزائرية" ، شبكة الصين الدولية ، 25 /03 /2008 ، ص01.

[2] – بلال حداد ، "العلاقات الصينية – الجزائرية" ، جريدة القدس العربي ، 2011 ، ص 01 .

كما أبرز الدكتور "دبش" خلال أشغال الندوة العادية للمجلس الوطني للجمعية ، و تكتسب هذه الجمعية أهمية كبيرة باعتبارها وسيلة لتبادل و تكثيف و تعزيز العلاقات بين البلدين ، كماأشاد "دبش" بالعلاقات القوية والمتميزة التي تربط الجزائر بالصين خاصة في مجال الإستثمار ، بحيث أن الصين متواجدة بقوة في الجزائر لاسيما في ميادين الصناعة و البحث العلمي و البناء و الصحة و كذا في مجال صناعة الأدوية .

و فيما يلي أهم محطات في العلاقات السياسية الجزائرية الصينية بعد الحرب الباردة :

– أفريل 1997 تم التوقيع على اتفاق التشاور السياسي الدائم بين وزارتي خارجيتي الجزائر و الصين – أكتوبر 2000 تم التوقيع على البيان المشترك فيما يخص ملفات التعاون الثنائي في بكين بين الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" و نظيره الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" [1].

– نوفمبر 2006 تم التوقيع على إتفاق التعاون و الشراكة الإستراتيجي بين البلدين في بكين بين الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " و الرئيس الصيني " هو جين تاو " .

– في جانفي 2010 تم توقيع إتفاقية تعاون اقتصادي و تقني ، و إتفاقية تعاون في مجال القضاء المدني و التجاري في الجزائر بين وزيري خارجية البلدين .

ثانيا : التعاون الإقتصادي و التجاري

ساهم التنسيق و التعاون السياسي الإيجابي بين الجزائر و الصين في تطوير علاقات البلدين في المجال الإقتصادي و التجاري ، حيث عملت الجزائر و الصين على تطوير علاقاتهما الإقتصادية منذ العام 2000 وخاصة بعد تبني الجزائر لمخطط الإنعاش الإقتصادي لتطوير و تحديث البنية التحتية الأساسية .

و يعتبر تطور المبادلات التجارية بين البلدين مثيرا للإهتمام فوفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية بلغت التجارة الثنائية بين الصين و الجزائر 1,91 مليون دولار سنة 2000 ، لتصل إلى 1,75 مليار دولار سنة 2005 ، ثم 2 مليار دولار في سنة 2006 ، لتصل إلى 3,828 مليار دولار سنة 2007 أي بزيادة قدرت

[1]– حمزة مصباح ، "خبراء يؤكدون على تحقيق التنمية المشتركة بين الجزائر و الصين" ، يومية المسار العربي ، 24 / 04 / 2016 .

ب 83% مقارنة بسنة 2006 [1]، لتصل إلى عتبة 5 مليار دولار في سنة 2009 و ذلك بزيادة قدرت ب 14% مقارنة بسنة 2008 [2]، و في سنة 2011 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الصين 6,42 مليار دولار ، و هو ما يفسر إلى حد بعيد احتلال الصين المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي تزود الجزائر بحاجياتها الرئيسة بعد كل من إيطاليا و فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى بحصة 57,20% من السوق الجزائرية .

غير أن التجارة بين الجزائر و الصين تظل غير متكافئة لصالح هذه الأخيرة ، حيث بلغت واردات الصين من الجزائر 1,5 مليار دولار في سنة 2009 [3]، فواردات الصين من الجزائر ضعيفة إذ تمثل 1%من حجم صادرات الجزائر إلى الخارج ، خاصة إذا استثنينا مثل منها المحروقات ، أما صادراتها إلى الجزائر فتمثل9%من حجم الواردات الجزائرية من الخارج وتتمثل في سلع مختلفة ألبسة ، أحذية ، أدوات مدرسية ، منسوجات ، لعب ، مواد و لوازم حديدية ، مواد كهرومنزلية ، سيارات ...

أما فيما يخص الإستثمارات الصينية في الجزائر فقد بلغت إلى غاية سنة 2010 ، 1 مليار دولار حيث أوضح سفير الصين بالجزائر "ليو يو هي" في هذا الخصوص أن : " الصين تعتزم رفع استثماراتها بالجزائر مستقبلا وأن الصين تبدي اهتماما متزايدا بالسوق الجزائرية بالنظر إلى العلاقات السياسية الجزائرية الصينية الممتازة " [4].

و لقد بدأ التعاون الصيني الجزائري في مقاولة المشروعات و العمالة عام 1979 و وقعت الصين و الجزائر منذ تلك الفترة 198 إتفاقية في مجال البناء و إنشاء البنى التحتية و تقوم الشركة العامة للمشروعات الهندسية و غيرها من 14 شركة صينية كبرى بأعمال مقاولة المشروعات الرئيسية تغطي أعمالها قطاعات البناء و الري و الإتصالات و النفط ، فالتعاون بين البلدين لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ، و قد كشف تقرير للبنك العالمي أن الجزائر

[1]- "معوقات التنمية في إفريقيا" ، 14 / 12 / 2006 ، على الموقع الإلكتروني التالي :
http : // www. alhifrig . com /arab / afrique detail. asq . (01 - 04 – 2016)

[2]- "العلاقات الجزائرية الصينية طويلة الأمد"" ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

[3]- اسماعيل دبش ، العلاقات العربية الأسيوية : دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر ، تونس" ، مركز جامعة الدول العربية ، ص 65 .

[4]- "الإستثمارات الصينية بالجزائر بلغت 1 مليار دولار" ، جريدة النصر ، 19 / 01 / 2011 . ص 05 .

أصبحت أهم مستقبل للإستثمارات الصينية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بنسبة 13% مقابل 22% للمملكة العربية السعودية ، و 16% لإيران ، و 11% للإمارات العربية المتحدة [1].

و يمكن إحصاء أكثر من 20 مشروعا استثماريا صينيا بالجزائر في قطاعات متعددة بقيمة تتجاوز 1 مليار دولار منها 12 مشروعا في القطاعات الصناعية بقيمة 228 مليون دولار ، و 7 مشاريع للبنى التحتية والأشغال العمومية ب 260 مليون دولار ، و مشروعين في الخدمات ب 133 مليون ، و قد برزت الشركات الصينية في قطاع الإتصالات و الأشغال العمومية و البناء ، و أقامت أول مصنع لها لتكرير البترول في الجنوب الجزائري و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد أشركت المتعاملين الإقتصاديين الصينيين في إنجاز برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في أهم المشاريع و الهياكل القاعدية في مجال النقل البحري و مشروع الطريق السيار شرق غرب فضلا عن مشروع نقل المياه الجوفية على مسافة 750 كلم بين عين صالح و تمنراست و عموما وصل حجم التعاون الإقتصادي الصيني الجزائري إلى أكثر من 20 مليار دولار [2].

و لعل أبرز تعاون اقتصادي بين الجزائر و الصين يبرز في الطريق السيار شرق غرب ، و الذي يربط بين الحدود الجزائرية المغربية غربا و الحدود الجزائرية التونسية شرقا على مسافة 1216 كلم ، و الذي يعد مشروع القرن و أضخم مشروع في تاريخ الجزائر المستقلة، إذ بلغت قيمته 12 مليار دولار ، و الذي تحصلت فيه الشركتان الصينيتان عقود عمل قيمتها 2,1 مليار دولار ، و هما شركتا :

1-China international investment company (cricts)

2-china international company (crcc) [3].

[1]- سارة ن ، "السلع الصينية تزعزع مكانة فرنسا في الجزائر خلال 2014" ، جزايرس ، 2014/12/22 ، ص 01 .

[2]- اسماعيل دبش ، "العلاقات العربية الأسيوية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[3]- عبد الحميد حنفي ، "المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية" ، جريدة الوسط ، العدد 3577 ، 2012/07/23 ، ص 01 .

و في سنة 2009 أعلنت الجزائر عن إسناد مشروع إنشاء خط للسكك الحديدية في الجزائر بقيمة مالية إجمالية تقدر بحوالي 600 مليون دولار إلى المجمع الصيني ، و أعلنت الوكالة الوطنية لدراسات و متابعة الإستثمارات في السكك الحديدية بالجزائر أن عملية إسناد المشروع رسميا و نهائيا للمجمع الصينيccacc و يربط هذا الخط ولاية تيسمسيلت بمنطقة "غزول" غرب الجزائر على مسافة طولها 139 كلم ، و قد حددت مدة إنشائه ثلاث سنوات و نصف ، فبعد الإنجازات التي حققتها الجزائر في مجال البناء و المشاريع الكبرى و ذلك بتشييد مطار دولي جديد ، و أكبر مركز تجاري ، 60 ألف سكن جديد و مشروع بناء 2 مليون سكن ، أكبر طريق سيار في إفريقيا ، و وراء كل هذه المشاريع نجد الشركات الصينية حاضرة و بقوة ، و كذا مشروع الجامع الكبير الذي وضع حجر الأساس لبنائه في 30 أكتوبر 2011 ، و الذي أوكلت مهمة إنجازه إلى الشركة الصينية " شاين ستاين كونستراكشن" بعقد يفوق 1,363 مليار دولار ، و الذي حددت مدة الأشغال به في مدة 48 شهرا ، و تجدر الإشارة إلى أن هذا المعلم الضخم يتكون من 12 عمارة مستقلة على أرضية تقدر بحوالي 20 هكتار و بمساحة إجمالية قدرها 400 ألف متر مربع ، و يضم قاعدة للصلاة قدرة استيعابها 120 ألف مصلي دار للقرآن قدرة استيعابها 300 مقعد بيداغوجي زيادة على مركز ثقافي إسلامي و مكتبة بطاقة استيعاب مليون كتاب ، و 2000 مقعد و قاعة للمحاضرات و متحف للفنون و التاريخ الإسلامي ، و مركز للأبحاث في التاريخ الجزائري ، كما يضم هذا المشروع الكبير قاعة مزودة بوسائل متعددة الوسائط و عمارات إدارية و موقف للسيارات يتسع ل 6000 سيارة و مساحات خضراء و محلات تجارية .

كما تتولى نفس الشركة الصينية " شاينا ستاين كونستراكشن " بناء المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة و الذي يعد من المشاريع الكبرى للجزائر المستقلة ، و الذي بلغت تكلفة إنجازه ب 50 مليار دينار جزائري ، أي ما يفوق 650 مليون دولار [1]، و يتكون هذا المشروع من عمارة رئيسية و عمارة أخرى للخدمات و قاعة

[1]- ع أسابع ، "وضع حجر الأساس لإنجاز جامع الجزائر الكبير" ، جريدة النصر ، العدد 13612 ، 01 / 11 / 2011 ، ص 02 .

محاضرات و قاعات فرعية و قاعة متعددة الخدمات ، و قاعة شرفية ، بالإضافة إلى قاعة للوفود الأجنبية و قاعة للصحافة [1]، و في مجال البناء كذلك تحصل المجمع الصيني ziec zhongding international co.Ltd مشروع بناء مؤسسة إعادة تربية بمدينة غليزان بقيمة 21,18 مليار دينار ، أي ما يعادل 300 مليون دولار بمدة إنجاز لا تتعدى 22 شهرا و بطاقة إستيعاب 500 شخص [2].

و في 1 فيفري 2012 تم التوقيع على إتفاق تعاون اقتصادي و تقني بين الجزائر و الصين ، و يتعلق بمنح الصين للجزائر مساعدة مالية تقدر ب 100 مليون يوان أي ما يعادل 16 مليون دولار من أجل إنجاز مشروع في المجال الذي يحدد من طرف الحكومة الجزائرية [3].

أما في قطاع المحروقات و المواد الأولية فكما هو معروف يوجد بالجزائر احتياطي كبير من النفط و الغاز الطبيعي حتى أنه يقال عنها أنه مستودع البترول في شمال إفريقيا ، ففي سنة 2003 بلغ احتياطي الجزائر من البترول و الغاز الطبيعي 135 مليار برميل ، منها 40 مليار برميل قابلة للإستخراج ، 29%بترول ، و 56% غاز و 9% لناتج التكثيف ، و 6% لغاز البترول المسال ، و في سنة 2005 اعتبرت الجزائر الدولة 15 في سلم الدول المنتجة للبترول ، أي ما يمثل 2,2%من الإنتاج العالمي ، بالإضافة إلى أنها مصنفة في المرتبة السادسة عالميا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي ، إذ يبلغ مخزون احتياطاتها منه 2,3% من الإحتياطي العالمي ما يؤهلها لاحتلال المركز الرابع عالميا [4].

---

[1]-المرجع نفسه ، ص 02 .

[2]- R,T ,un groupe . "chinois construira une prison à relizen" , El Acil, n 5579 , 27 / 12 / 2011 , p 04 .

[3]- الصين تمنح الجزائر مساعدة ب 16 مليون دولار ، جريدة النصر ، العدد 13689 ، 02 / 02 / 2012 ، ص 03 ,

[4]- cindy Hurst , "china 's oil ruch in Africa" , lcdr Energy Security, july 2006 , p 12 .

شكل رقم 4 : حجم احتياطي النفط الجزائري مقارنة بخمس دول كبرى في إفريقيا لسنة 2010 :

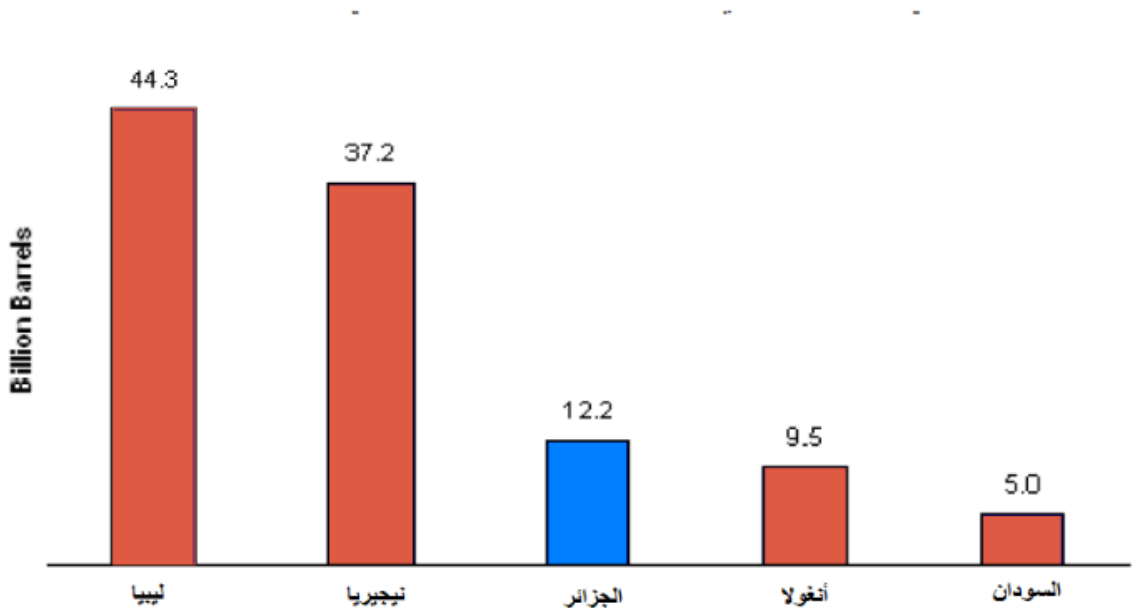

Source : www. eia .doe . gov , 01 .

الشكل رقم 5 : إجمالي الإنتاج و الإستهلاك النفطي في الجزائر من 1989 – 2009 :

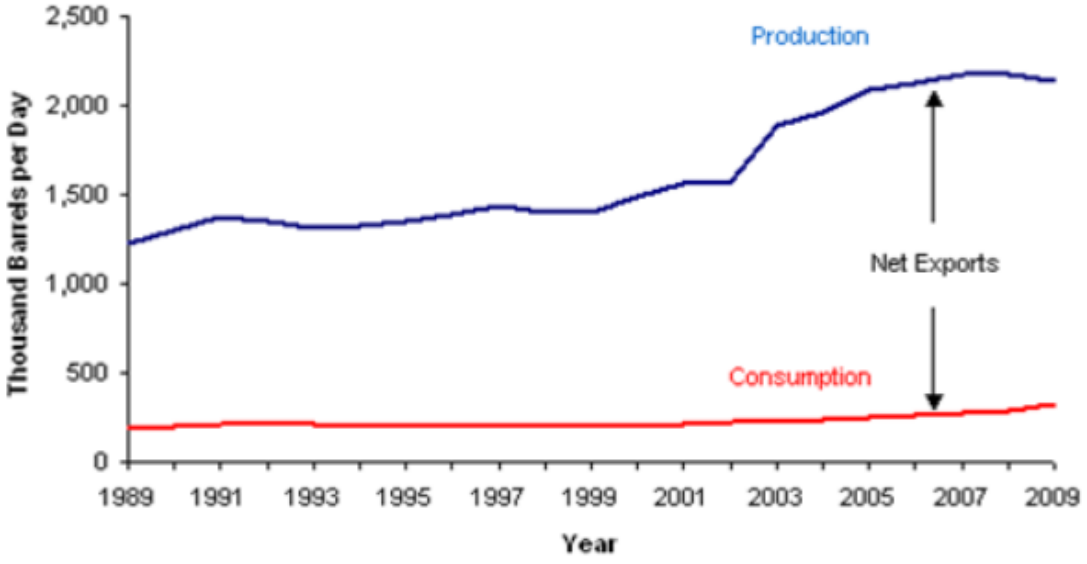

Source : ibidem .

و حسب التقارير و التي نشرتها مجلة الأسواق الإستوائية و المتوسطية وفق معطيات وكالة "رويترز" و "كومود أفريكا" فإن البترول الخام و الزنك و النحاس هي الثلاث مواد الأولية الوحيدة التي تصدرها الجزائر إلى الصين، فالبترول الخام يحتل المرتبة الأولى بحجم 896963 طن صدرتها الجزائر إلى الصين في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2011 ، و يعد الزنك ثاني مادة تصدرها الجزائر إلى الصين و التي وصلت في نفس الفترة إلى 608 طن أما النحاس فقد صدرت الجزائر منه إلى الصين في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2011 ما يقارب 134 طن و هذه الإحصائيات تدل على أن الجزائر بعيدة عن أهم الممولين الرئيسيين الأفارقة للصين بالمواد الأولية ، و هذا ما يفسر كذلك أن الصين اليوم تحاول بكل ثقلها أن تنزع صفة الزبون الهامشي للجزائر ، و ذلك بمضاعفة استثماراتها في قطاع المحروقات في الجزائر ، حيث وقعت الشركة الصينية للبترول " صينوبيك " في أكتوبر 2002 عقد لتطوير حقول "زارزاتين" بالجنوب الجزائري بقيمة 525 مليون دولار ، و يعود تمويل هذا المشروع بنسبة 75% منه إلى الشركة الصينية للبترول "صينوبيك" ، بينما ترجع 25% المتبقية إلى الشركة الوطنية الجزائرية "سونطراك " [1].

بالإضافة إلى شركة " شاينا ناشيونال بتروليوم كوربورايشن " و التي تحصلت على عقد لبناء مصنع لتكرير البترول في ولاية أدرار قرب حوض سباع ، كما استطاعت شركتيsiopecوcnpc ، أن تتحصلا على حقوق البحث و الإستغلال في حوض " وادميا " ، حيث تزاول الشركة الأولى نشاطها في مجمعات "الحجيرة" و"الجرارة" بينما الشركة الثانية في حوض "المزيد".

كما استطاعت شركةcnpc في مارس 2005 أن تتحصل على عقد تجديد معمل تصفية و تكرير البترول بسكيكدة [2]، كما أقامت الشركة الجزائرية "نافتال naftal" و الشركة الصينية "سورالشين soralchine" بإنشاء شركة مختلطة في جانفي 2005 تحت إسم " نافتا شاينnaftachin " مختصة في توزيع مواد بترولية

[1]- عبد الحميد حنفي ، المرجع نفسه ، ص 01 .

[2]- Energy security , op,cit , p 12 .

مكررة مثل وقود الطائرات و البنزين ، هذه الشركة المختلطة الجزائرية الصينية تساهم فيها الجزائر بنسبة 30% و الشركة الصينية بنسبة 70% من رأسمالها .

و في جانفي 2012 باشرت شركة مختلطة أخرى جزائرية صينية مختصة في البحث و التنقيب على المواد الطاقوية أشغال الحفر و التنقيب الأولية عبر كل من منطقة " فكيرنية " و " واد نيني " بولاية أم البواقي ، و منطقة " الونزة " و " العوينات " بولاية تبسة ، و كذلك على مستوى " مجاز التياسة " بإقليم دائرة مسكيانة بنفس الولاية أين تحتوي هذه المنطقة على مواد طاقوية باطنية معتبرة [1].

و مصلحة الجزائر تكمن حاليا في إعداد بنيات تحتية لنقل المحروقات لاسيما و أن المشروع transsaharan Gas pipline الخاص بمد أنابيب نقل المحروقات ، و الذي يربط بين بني صاف في الغرب الجزائري و مدينة "وارى" في نيجيريا ، يعبر عن رؤية استراتيجية بترولية جديدة ، لذا فإن نقل المحروقات إلى الصين عبر الجزائر يتيح تقليص المسافة بمقدار الخمس أي يعوض شحن البترول عبر ميناء "هاركوت" المطل على المحيط الإطلسي ثم المرور عبر جنوب إفريقيا ، و من ثم المحيط الهندي ، إذ يصبح خط الأنابيب الجديد بمثابة حل جيد لمشاكل نقل البترول إلى الصين و لازالت الحكومة الصينية التي تعتبر الجزائر بمثابة بوابة السوق الإفريقية الواسعة مع احتلالها أكثر من 30% من الإستثمارات الصينية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط تشجع متعامليها على الإستثمار في الجزائر و بكين في فيفري 2009 بمعدل رحلتين أسبوعيا ، ما أعطى دفعا جديدا للعلاقات الإقتصادية وسهل تنقل المتعاملين من الجانبين ، و رفع عدد الرعايا الصينين المتواجدين بالجزائر إلى أكثر من 35 ألف صيني يعملون في مختلف القطاعات ، و هنا تجدر الإشارة إلى أن العمالة الصينية تمثل 50% من نسبة العمالة الأجنبية بالجزائر.

كما رفعت المؤسسات الصينية تحدي الأزمة الإقتصادية العالمية ، بإبدائها اهتماما متواصلا بزيادة وتيرة الإستثمار و التعاون المشترك مع الجزائر و تجلى ذلك في حضورها القوي بمناسبة معرض الجزائر الدولي الأخير [2]،

[1]– أحمد ذيب ، "شركة صينية تنقب على البترول بولايتي أم البواقي و تبسة" ، جريدة النصر ، العدد 13685 ، 29 / 01 / 2012 ، ص 09 .

[2]– فايز كاب ، "العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء الزيارة المرتقبة للوزير الجزائري" ، جريدة الشعب الجزائرية ، 2015/04/27 ، ص 01 .

حيث وصل عددها إلى 140 مؤسسة صينية و هي مشاركة قياسية في المعارض الدولية بحسب تصريح المسؤولين الصينيين .

المطلب الثاني : التعاون العسكري و التقني

أولا : التعاون العسكري

أبرمت الجزائر و الصين خلال السنوات القليلة الماضية عدة إتفاقيات للتعاون العسكري تتعلق باقتناء العتاد و تبادل التكنولوجيا ، و خلال الزيارة التي قام بها قائد الأركان الجزائرية إلى الصين في أوت 2006 صرح نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصيني "تشو تساي" بأن الصين و الجزائر سوف تعملان معا على تطوير علاقاتهما العسكرية إلى علاقات عسكرية استراتيجية .

و في إطار مكافحة الإرهاب تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا عربيا هاما في العالم العربي و الإسلامي حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني السياسي ، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم و المصالحة الوطنية إلى جانب دورها النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي بدبلوماسية هادئة و متوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة ، و يمكن أن تعتبر الجزائر بصفة خاصة و شمال إفريقيا بصفة عامة مجالا حيويا للصين أكثر ليونة و أقل مشاكل من مناطق أخرى قد تكون أقرب جغرافيا منها [1]، و يمتد التعاون الجزائري الصيني إلى المجال العسكري ، اعتمدت الجزائر في تسليحها على الدول الإشتراكية كالإتحاد السوفييتي و الصين ، و استمر خلال فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" و استمر هذا التعاون ، ففي أوت 2006 استلمت الجزائر أضخم سفينة تدريب عسكرية قامت بشرائها من الصين بموجب اتفاق كانت وزارة الدفاع قد وقعته مع الشركة التجارية لصناعة السفن الصينية ، و في 1 مارس 2010 اتفقت الجزائر و الصين على إنشاء خلية عمل تقنية بين الجيش الجزائري و الصيني لأن الجيش الجزائري مهتم بتعديل و تطوير الدبابات و الطائرات المقاتلة و تصنيع بعض قطع الغيار ، كما أنهما أبرمتا عدة إتفاقيات تتعلق باقتناء العتاد و التكنولوجيا

[1]- نفس المرجع ، ص 01 .

ضمن رغبة الجزائر في تنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة مثل المروحيات [1]، و هو ما يعبر عن رغبة حقيقية في التعاون و التنسيق بين البلدين في كافة المجالات و على جميع الأصعدة ، خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، فقد عاد الهاجس الأمني بقوة ، لأن الجزائر من جهتها تعرضت للإرهاب طيلة عشرية كاملة و طالما أكدت على ضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، و هو ما شكل نقطة التقاء بين الجزائر و الصين حول مكافحة الإرهاب ، فالصين تمتلك من الإمكانيات الضخمة ما يؤهلها لذلك على أعلى مستوى ، و الجزائر تمتلك الخبرة الطويلة في ذلك ، كما أبرم البلدان خلال السنوات القليلة الماضية عدة إتفاقيات للتعاون العسكري في إطار سعي الجزائر لتنويع مصادر مقتنياتها من السلاح و العتاد ، و قد سبق و أن اشترت الجزائر طائرات عمودية من الصين [2].

ثانيا : التعاون التقني

بالنسبة للتبادل التقني فهو يشكل الحاجة الأساسية للدول النامية ، و عليه فإن الحكومة الصينية و الشركات الصينية تولي أهمية كبرى للمبادلات التقنية بين الصين و الجزائر ، و كانت شركة "تشانغ تشنغ" الكمبيوتر الصينية و شركة "إيباد" الجزائرية قد وقعتا مؤخرا لإدارة الإنترنيت في الجزائر بروتوكول تعاون لإنتاج أجهزة الكمبيوتر في الجزائر باستثمار مشترك ، كما قامت الحكومة الصينية منذ سنة 2005 بتقديم مساعدات للجزائر من أجل بناء شبكة محطات رصد الزلازل ، و خلال الفترة التجريبية لها قامت بتسجيل بعض الهزات الأرضية ، و هو ما لاقى استحسانا كبيرا من الجانب الجزائري [3].

و قد حاولت الشركات الصينية من خلال توسيع نشاطها بالجزائر تقديم تقنيات متقدمة للجزائر في عدة أشكال مثل العمل المشترك ، فمثلا استخدمت الشركة الصينية CNPC البترولية كل إمكانياتها فيما يخص

[1]- إبراهيم سلامي ، "العلاقات الصينية الجزائرية تحقق أبعاد شاملة على كافة المستويات "، 27 /08 /2013 ، على الرابط : http://www.smoonews.com/news.php?action=show&id= 2543.

[2]- "الصين مهتمة بتطوير العلاقات العسكرية مع الجزائر ، تبادل الخبرة البحرية بين البلدين" ، جريدة المساء ، الخميس 04 أفريل 2013 ،ص01.

[3]- حنان ح ، "الجزائر و الصين تطمحان لتحقيق شراكة اقتصادية استراتيجية" ، جريدة المساء ، 2015/10/07 ، ص 01 .

التقنية المتقدمة RFCC في مشاريع الشركة في الجزائر، و هي أول مرة تعتمد فيها الجزائر على هذه التقنية التي تسمح بالمعالجة المعمقة للبقايا و تحويل بصفة كلية بصفة شبه كلية كل أنواع البترول الخام إلى منتجات جاهزة [1].

كما وقع في 18 ماي 2009 متعامل خدمات الإنترنيت "إيباد" و المجتمع الصيني "غريت وول كمبيوتر" على بروتوكول اتفاق شراكة لإنتاج لوحات الأم الخاصة بالحاسوب المتنقلة ، إضافة إلى الحواسب المصغرة و عدد من التجهيزات المعلوماتية ، و التي تعتبر سابقة في الجزائر و المغرب العربي و في إفريقيا ، و الأهم في كل هذا فكر الطرفان في مرافقة إنتاج هذه اللوحات بصيانة محلية تقدر ب مائة في المائة ، ما يضمن استرجاع اللوحة بعد إصلاحها بدلا من رميها كما هو معمول به حاليا ، كما يستفيد عدد من التقنيين في الإعلام الآلي و الإطارات من التكوين و المرافقة المنتظمة تحت إشراف مؤطرين صينيين يحضرون إلى الجزائر طبقا لبنود اتفاق الشراكة و يعتبر إنشاء هذه الشركة التي تم من خلالها نقل مصانع بأكملها من الصين نحو الجزائر بعد مفاوضات دامت أشهر كاملة ، و الطرف الصيني هو الذي يقوم بتمويل هذا المشروع [2].

المطلب الثالث : التعاون الصحي و الثقافي و العلمي و البيئي

يحرص المسؤولون في الدولتان الجزائر و الصين على إقامة علاقات تعاون أساسه الإحترام و المنفعة المتبادلة و منذ سنة 1963 بدأت الصين بإرسال الفرق الطبية إلى الجزائر ، بلغ عدد أفرادها إلى اليوم ما يزيد عن 2200 من العاملين في المجالات الطبية ، و تحتل الصين مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج ، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر ، في سنة 1963 كانت الجزائر حديثة الإستقلال و تفتقر إلى الأدوية و العاملين في المجال الطبي ، فقدمت الجزائر نداءً مستعجلا للمجتمع الدولي ، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين قرارا سريعا فقامت الصين بإرسال فرقة طبية إلى الجزائر تحت إشراف و إرشاد رئيس مجلس الدولة الصيني في ذلك الوقت "شوان لاي"،و قد كان ذلك بداية تقديم الصين المساعدة للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية

[1]– فايزة كاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

[2]– علي رايا ، "تحليل إخباري : الصين بوابة الجزائر نحو بناء اقتصاد ناشئ" ، وكالة أنباء الصين الجديدة ، 2015/05/02 ، ص 01 .

والعلاجية و الخدمات الطبية و الأموال و المواد ، و في السنوات الأخيرة تعزز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار ففي أوت 2002 وقع الطرفان على بروتوكول إرسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر [1].

و بعد الزلزال الذي ضرب الجزائر و بالضبط ولاية بومرداس في ماي 2003 و بقوة 6,8 درجات على سلم رختر و الذي أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات ، أرسلت الصين فرق إغاثة فور وقوع الحادث و قد كانت هذه المرة الأولى التي ترسل فيها الصين فرق إغاثة إلى الخارج .

و بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية وقع البلدان نحو 20 إتفاقية للتعاون و التبادل في مجالات الثقافة و التعليم و الرياضة و الإعلام ، و استثمار 10 ملايين أورو لتأسيس مدرسة إدارة هندسية متقدمة في الجزائر ، بالإضافة إلى تنظيم الخبراء الزراعيين الصينيين تدريبا لمهندسين جزائريين ، و أمضى المتدربون الجزائريون ال 76 أربعين يوما في معسكر التدريب في جامعة "جياو تونغ" و مقرها في بكين ، و ركزوا خلالها على تصميم الطرق السريعة و الهندسة الزراعية ، و إدارة الأعمال ، بالإضافة إلى تعليمهم اللغة الصينية [2].

و تساهم الصين في تعليم اللغة الصينية في الجامعة الإسلامية "الأمير عبد القادر بقسنطينة" ، و في سنة 2010 منحت الصين 40 منحة دراسية لطلبة جزائريين ، و في أوت 2002 وقع البلدان على البرنامج التنفيذي للإتفاقية الثقافية ، و في الفترة الأخيرة أقامت الصين معارض كبيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" في سبتمبر 2003 ، "المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" في نوفمبر 2002 ، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" في ديسمبر 2001 ، "المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" في سبتمبر 2001 ... ، و كان الطابع البريدي الذي أصدرته الجزائر لإحياء الذكرى 45 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية في ديسمبر 2003 صورة مصغرة للتعاون الودي بين الطرفين ، فقام الطرف الجزائري بتصميم

[1]- "العلاقات الصينية الجزائرية" ، مارس 2004 ، على الموقع الإلكتروني :
http : // www. chinatoday . com . cn / Arabic / 2004 n / 4n3 / 3n3n2 . htm .(1-04-2016)

[2]- فايز كاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

و طباعة الطابع الذي يحمل حمامتين متحولتين من العلمين الوطنيين للبلدين بالمعالجة الفنية تطيران جنبا إلى جنب رمزا إلى العلاقات الودية و الجهود المتواصلة التي تبذلهما الدولتان من أجل السلام و التنمية [1].

و في سنة 2008 أقيمت في الجزائر و لمدة أسبوع فعاليات الأسبوع الثقافي الصيني الذي احتضنته ولاية الجزائر العاصمة ، و يهدف إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خاصة بعد تزايد عدد الجالية الصينية في الجزائر بسبب الإستثمارات الإقتصادية في الجزائر ، و جاء موعد هذه الفعالية الثقافية متزامنا مع الذكرى ال 50 للصداقة الجزائرية الصينية ، و أشرف على افتتاحها كل من وزارة الثقافة الجزائرية السيدة "خليدة تومي" و السفير الصيني في الجزائر "ليو هيو" الذي قال في كلمته الإفتتاحية أن :"الجزائر و الصين مرتبطتان بعلاقة صداقة قديمة و قوية "، و ركز على أهمية الثقافة في تقريب الشعوب و تقوية هذه الصداقة و دعم حوار الحضارات ، و قد تضمن برنامج الفعاليات إضافة إلى معرض للصور الفوتوغرافية ، و رقصات فلكلورية و عددا من الأمسيات الفكرية ، كما أقامت الجزائر أسبوعا ثقافيا في العاصمة الصينية بكين أواخر سنة 2008 في مبادرة التبادل الثقافي بين شعوب العالم .

كما بدأت الصين في سنة 2010 في بناء " دار الأوبرا " و التي تتسع ل 1400 مقعد ، و ذلك بمنطقة أولاد فايت بضواحي العاصمة ، و الذي قدرت تكلفة بنائه 40 مليون دولار ، و هي أول دار للأوبرا بالجزائر هذه الهبة هي مشروع ثقافي ضخم يعبر عن أواصر الصداقة بين الجزائر و الصين ،كما عبرت عنه وزيرة الثقافة الجزائرية "خليدة تومي" [2].

[1]- "العلاقات الصينية الجزائرية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

[2]-" La chine offre un opéra à l'algerie" , 14 / 05 / 2010 . sur le site :
http : // www . chineinde.hnfo / bloc /Afrique . (13 - 04 -2016)

كما أن الصين أهدت الجزائر للمكتبة الوطنية الجزائرية أدوات للمعرفة و 766 كتاب يخص الصين الشعبية و ثقافتها ، و 247 قرص مضغوط ، و أجهزة إعلام آلي كتعبير عن اهتمام الصين واستعدادها الدئم للتعاون الثقافي [1].

و في مجال حماية البيئة دعمت الصين الجزائر من خلال تنظيم حملات تشجير واسعة النطاق ، و إنشاء حديقة للصداقة الجزائرية الصينية بحديقة "دنيا" بالجزائر العاصمة سنة 2012 ، مع العمل على تعميم هذه المبادرة و إنشاء مثل هذه الحديقة على مستوى كل ولايات الجزائر ، و تجدر الإشارة إلى أن هناك تعاون كبير بين قطاع البيئة في الجزائر و الجانب الصيني من خلال الإستفادة من التجارب الصينية لاسيما في مجال مكافحة التصحر و تهيئة و تسيير الفضاءات الخضراء ، و إزالة و معالجة النفايات و مكافحة التلوث [2].

[1]– لطفي سلامي ، ": "العلاقات الجزائرية الصينية اختيار التحدي و الصمود في ظل الأزمات الدولية"، سلسلة مقالات ، 2013 ، ص 01 .

[2]– نوال الهواري ، "العلاقات الصينية الجزائرية مميزة و تاريخية و دار الأوبرا تخليد لها" ، المحور اليومي ، 13 / 09 / 2014 ، ص 01 .

المبحث الثاني : آفاق العلاقات الصينية الجزائرية

عرفت العلاقات الجزائرية الصينية تطورا ملحوظا ، خاصة بعد توقيع إتفاق الشراكة الإستراتيجي بين البلدين في نوفمبر 2006 ، هذه الشراكة أدت و في وقت وجيز إلى إرساء أسس تعاون نموذجي في المجال الإقتصادي و الإستثماري و تحويل التكنولوجيا و تطوير الموارد البشرية ، بالإضافة إلى إقامة حوارات و تشاور سياسي بناء بين الجزائر و الصين ، و هناك محطة مشتركة للبلدين للوقوف دائما على ما تم تحقيقه إلى غاية اليوم ، و ما يجب تحقيقه في المستقبل ، و ما يجب رسمه من آفاق إيجابية ، حيث أن الجزائر و الصين تمتلكان إمكانيات كبيرة و لهما استعداد دائما للدفع بعلاقات التعاون الثنائي في جميع المجالات نحو التطور .

المطلب الأول : تقييم العلاقات الجزائرية الصينية

إتخذت العلاقات الجزائرية الصينية في السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا ، إذ تعتبر العلاقات بين البلدين نموذجية ، كون أن الجزائر وجدت في الصين الدعم المعنوي و المادي عندما كانت تناضل من أجل الحرية الإستقلال ، و كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، كما أن أول بعثة طبية أرسلتها الصين إلى الخارج كانت للجزائر و ذلك في سنة 1963 ، و منذ الإستقلال إلى يومنا هذا تمكن البلدان من توقيع جملة من الإتفاقيات التي تغطي كافة المجالات الإقتصادية و الثقافية و التي نجد آثارها اليوم على أرض الواقع كما يتمثل التعاون السياسي بين البلدين في المشاورات السياسية بشأن المسائل ذات الإهتمام المشترك ، و رغم ذلك تبقى العلاقات الصينية الجزائرية الصينية أقل من طموحات الطرفين [1]، خصوصا الطرف الجزائري ، فقد شهدت الجزائر تنمية إقتصادية مكنتها من تصفية جميع ديونها الخارجية و استرجاع مكانتها الدولية ، كما أن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في سنوات سابقة مكن الخزينة الجزائرية من تمويل مشاريع البنيات التحتية حيث بلغ احتياطاتها من العملة الصعبة أكثر من 100 مليار دولار جعلت من الجزائر القوة الإقتصادية الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا .

[1] – "معوقات التنمية في إفريقيا" ، مرجع سبق ذكره ، ص 02 .

لكن ما يلفت النظر في السنوات الأخيرة هو الحضور القوي للشركات الصينية و موظفيها أكبر من أي وقت مضى ، بحيث بلغ عدد الجالية الصينية بالجزائر 35 ألف بحسب الإحصائيات الرسمية ، بالإضافة إلى أن السياسة الإقتصادية الجزائرية فتحت الباب أمام شركات البناء الصينية ، ناهيك أن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في سنة 2001 يهدف إلى تحسين البنية التحتية .

و جدير بالذكر أن ما يفسر هذا الحضور القوي في الجزائر هو امتياز الشركات الصينية بالقدرة على المنافسة بأيديها العاملة الرخيصة ، و هي تحصل على أجورها وفق سلم الأجور المطبق في بلدها الأصلي الصين ، ناهيك عن السرعة الفائقة في إنجاز المشاريع في المدة المحددة لها و بمواصفات عالية الجودة تفوق نظيرتها المحلية بكثير، غير أن العامل الأبرز في الإعتماد على الشركات الصينية يبرره الإكتظاظ الإجتماعي الشديد في الجزائر في مجال السكن .[1]

كما أن الملاحظ للميزان التجاري بين البلدين يرى أن هناك اختلالا واضحا و كبير لصالح الصين ، حيث صدرت الصين للجزائر سنة 2009 ما قيمته 4,697 مليار دولار ، مقابل تصدير الجزائر للصين ما قيمته 1,5 مليار دولار من نفس السنة .

أما فيما يخص حجم الإستثمار فهو كذلك يعد ضئيلا مقارنة ب دول أخرى و قد يرجع السبب إلى بعض الصعوبات التي تواجه الشركات الصينية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في الجزائر و المتعاملين الصينيين ، أولهما اللغة مما خلق صعوبات للمستثمرين و ممثلي الشركات الصينية في التواصل مع الهيئات الجزائرية ، و كذلك المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات منح التأشيرة للعمال الصينيين و هي مشكلة تواجه المؤسسات الصينية في تنفيذ مشاريعها خاصة و أنها تكون مرتبطة بآجال محددة إلى جانب الإجراءات الجمركية على مستوى الموانئ ، كما أن المنتوجات الجزائرية تجد صعوبة في دخول السوق الصينية لصعوبة المنافسة .

[1] – جواد الحمد ، "إتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005 –2010 " ، بكين : منتدى التعاون العربي الصيني ، ديسمبر 2005 ، ص 19 .

و فيما يخص الملفات و القضايا الإقليمية و الدولية ذات الإهتمام المشترك نجد أن النظرة الصينية تتقارب مع النظرة الجزائرية في مختلف القضايا الإقليمية و الدولية ، ففيما يخص القضية الفلسطينية تطالب الصين دائما المجتمع الدولي لإيجاد حل للقضية ، كما أنها تدعو كل الأطراف إلى العمل من أجل بعث مسار السلام و بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك .

و فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية ، فهي تدعم الجهود الأممية لحل هذه القضية و إحياء المفاوضات المباشرة بين المغرب و جبهة البوليساريو .

و الصين لها نفس الرؤية الجزائرية فيما يخص قضية الإرهاب حيث تعتبره ظاهرة عالمية ليس لها حدود والصين و بالموازاة مع معارضتها لكل أشكال الإرهاب فإنها حريصة على المساهمة سواءً على الصعيد الإقليمي أو الدولي في تطويق هذه الظاهرة و التصدي لها ، و التنسيق الدولي لمواجهة هذا الخطر ، كما أن الصين مع منطق محاربة الإرهاب من جذوره ، و تجفيف منابعه ، و ترفض ربط الإرهاب بأية ديانة أو ثقافة معينة [1].

و لفحص التجربة التنموية الجزائرية الصينية نجد أن هنالك خللا واضحا ، و لقد تباينت الآراء و اختلفت حول هذا الموضوع ، فريق يرى أنّ العلاقات التجارية مع الصين ألحقت ضررا كبيرا بالنسيج الصناعي الجزائري وأدّت إلى توقف العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن العمل و بالتالي ساهمت في تفاقم نسبة البطالة الصين استفادت من التسهيلات التي منحتها الجزائر في إطار دعم التشغيل الشباب لتصريف بعض منتوجاتها ضعيفة الجودة ، و الاستثمارات الصينية في الجزائر تخضع لمنطق يخدم الطرف الصيني و لا بسمح بنقل التكنولوجيا، فهي تلجأ إلى مؤسسات صينية و لعمّال صينيين و لآلات و أدوات مصنّعة في الصين و هي بهذا الشكل تحرم الجزائر من نقل الخبرة و من نقل التكنولوجيا في نفس الوقت و بالفعل فالمؤسسات الصينية العاملة بالجزائر و بالخصوص تلك العاملة في قطاع البناء و الهياكل القاعدية و التي يتجاوز عددها 790 مؤسسة لا

[1]– سميرة ب ، سهام ب ، "مقابلة مع السفير الصيني بالجزائر ليو يوخا " ، جريدة صوت الأحرار ، جويلية 2007 ، ص 01 .

توظّف إلاّ 3500 عامل جزائري في مقابل 40000 عامل صيني ، و هذه الصيغة لا تسمح للجزائر بتنويع مصادر اقتصادها و ستعمّق تبعيتها للإقتصاد النفطي لفقدانها القدرة على المنافسة .

بينما يقلّل بعض الاقتصاديين من دور الاقتصاد الصيني في إضعاف الاقتصاد الجزائري معلّلين ذلك بأنّ الجزائر فقدت نسيجها الصناعي قبل أن تكتسح سوقها الداخلي السلع الصينية رخيصة السعر ، فمسار تفكيك النسيج الصناعي انطلق في الجزائر مبكّرا و لم ينتظر قدوم الصينيين. و هو ما يذهب إليه وزير الصناعة السابق عبد الحميد تمّار .

يمكننا أن نقول أنّ الصين تمثّل للبعض فرصة للتعاون الاقتصادي الذي يخدم مصالح الطرفين بينما تمثل للبعض تهديدا للاقتصاد الجزائري ، و بالتالي هذا هو المنطق الذي يسيّر العلاقات بين الدول و بخاصة العلاقات الإقتصادية و هو منطق العقلانية الذي يسمح بتعزيز الفوائد و تقليص حجم التكاليف و الخسائر [1].

المطلب الثاني : المشاريع المستقبلية للعلاقات الجزائرية الصينية

إن المشاريع المستقبلية الجزائرية الصينية واسعة جدا فهناك العديد منها قيد الإعداد و أخرى لم تجسد بعد نذكر أهمها :

– مشروع إنجاز ميناء ضخم في الجزائر من قبل الصين سيساهم في تعزيز التعاون أكثر بين البلدين بتكلفة إنجاز تقدر ب 3,3 مليار دولار أمريكي في منطقة "الحمادية" 112 كلم شمال غرب العاصمة الجزائر ، و يعتبر المشروع مشروعا طموحا و هو يشكل توجها آخر لنمط تمويل المشروع الذي هو تمويل صيني 100% في إطار قرض صيني على المدى الطويل حسب تصريح مدير الموانئ بوزارة النقل السيد "محمد بن بوسحاقي" ، و أكد أن هذا النوع من التمويل في الجزائر جديد و طويل المدى و مبني على قاعدة 51/49 ، أي أن النسبة الأكبر للجانب

[1]– الأستاذ علي الرازي ، يوم دراسي ، تحت عنوان السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، 25 /04/ 2016 .

الجزائري ، و هو فرصة للجزائر التي تواجه وضعية مالية صعبة جدا بسبب تراجع عائداتها النفطية و انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، و قال مدير الموانئ الجزائري أن هذه الشراكة إيجابية للطرف الجزائري من حيث كسب المهارة بالنظر إلى التجربة الصينية في تسيير المشاريع الكبرى [1]، و أوضح أن المشروع هو قاعدة لوجيستية دولية تتربع على منطقة صناعية من ألفي هكتار ، و هو ما سيسمح لها بجلب الإستثمارات و توطين المشاريع الصناعية التي ستوجه حتما نحو الصادرات ، و كان المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ بالعاصمة الجزائر على مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع الميناء التجاري الجديد ، و تنص المذكرة على إنشاء شركة تخضع للقانون الجزائري تتألف من المجمع الوطني لمصالح الموانئ و الشركة الصينية للبناء و الشركة الصينية لهندسة الموانئ .

هذا بالإضافة إلى مشروع آخر ، فقد كشف وزير الصناعة و المناجم " عبد السلام بوشوارب " عن وجود محادثات بشأن مشروع جزائري صيني لتركيب السيارات و الشاحنات ، و صرح الوزير خلال ندوة صحفية عقدها مع رئيس مجلس ترقية التعاون جنوب جنوب لجمهورية الصين الشعبية "ليوكسينهوا " على هامش المنتدى الإقتصادي الجزائري الصيني أن هناك شركات صينية تريد تركيب السيارات و الشاحنات في الجزائر ، و أكد أن السلطات الجزائرية ستدعم المستثمرين الصينيين لتجسيد مشاريعهم هذه ، كما أنه أشار إلى وجود مشاريع وفرص استثمار جد هامة في مجالات عديدة تحتاج الجزائر فيها إلى الخبرة الصينية [2].

و تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب "إينور" و المؤسسة الصينية "أن أف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب "بيتراك" و "تمسماسة" بولاية تمنراست و بروتوكول إتفاق آخر بين شركة الإستثمار الفندقي و شركة "شاينا ستايت كستركسيون أنجينيو رينغ كوريورايشن(cscec) لإنشاء شركة مشتركة في مجال إنجاز المنشآت الفندقية و السياحية ، كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني "كونكا " في مجال الإلكترونيك ، فيما وقعت شركة بورما عقد شراكة مع" شنزن

[1]-" تحليل مشروع إنشاء ميناء ضخم في الجزائر من قبل الصين سيساهم في تعزيز التعاون أكثر بين البلدين" ، شبكة شينخوا للأخبار الصينية ، 22 / 01 / 2016.

[2]- "مفاوضات حول مشروع جزائري – صيني لتركيب السيارات بالجزائر" ، جريدة الحوار اليومي ، أكتوبر 2015 ، ص 01 .

تي سي كا تكنولوجي آل ت يدي " لإنتاج التلفزيونات و اللوحات الإلكترونية و الحواسب ، و في مجال الحديد و الصلب وقعت شركة "مونتازا" عقد شراكة مع شركة "ترانغ شان كسينهاي إيرون اندستيل" يتضمن إنجاز مصنع للفولاذ ووحدة الهياكل الحديدية بقدرة 800000 طن ، كما يتم في مجال الصناعة الميكانيكية المشاورات حول إتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودية "ألجيماتكو" و شركة "ليوغونغ ماشينري" لإنجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة ، فيما سيتم التفاهم بين مجمع "دندوني" و شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لإنجاز وحدة للصناعات الميكانيكية ، و من جهة أخرى سيتم إنجاز ثلاث مصانع للإسمنت بولاية بسكرة و الجلفة و أدرار بالشراكة بين مؤسسة صينية ، كما تم التوقيع على بروتوكول اتفاق لاستغلال مساحة 5000 هكتار بين الشركة الفلاحية بسيدي موسى للفلاحة الحديثة " أسمام " و شركة صينية "شاينا هاربور أنجينييرينغ" كما أكد الوزير الأول "عبد المالك سلال" أن هذه المشاريع المستقبلية بين الجزائر و الصين ستعطي بعدا جديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين و أنها من المفروض أن تعود بالفائدة على الطرفين ، و أن تفيد الإقتصاد الجزائري لأن الخزينة العمومية لا يمكنها أن تتحمل وحدها الإحتياجات المالية لتطوير الإقتصاد الوطني مشيرا إلى أهمية تعزيز الإستثمارات المنتجة [1].

[1]- هشام ح ، "مصانع و شركات مختلطة بين الجزائر و الصين قريبا" ، جريدة البلاد الوطني ، 01 / 05 / 2015 ، ص 01 .

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه العلاقات الجزائرية الصينية

تبذل كل من الجزائر و الصين جهودا كبيرة من أجل تطوير العلاقات الثنائية ، إلا أن هذه الجهود لازالت تواجه بعض العقبات كغياب المعلومات و البيانات حول حجم المعاملات التجارية و الإقتصادية بين الصين وإفريقيا بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

المطلب الأول : العراقيل التي تقف في طريق تطوير العلاقات الجزائرية الصينية

يمكن تقسيم هذه العقبات التي تقف في طريق هذا التعاون إلى ثلاث مستويات :

المستوى السياسي و الأمني ، المستوى الإقتصادي و المستوى الثقافي .

أولا : المستوى السياسي و الأمني :

هنا يبرز دور القوى الغربية في عرقلة التعاون الصيني الجزائري ، و في مقدمة هذه القوى نذكر:

1- دور و مكانة النفوذ الفرنسي في الجزائر:

يعتبر أحد أهم نتائج الحقية الإستعمارية حيث عملت فرنسا على ربط مستعمراتها أمنيا و سياسيا و اقتصاديا وهو ما قامت به فرنسا في الجزائر منذ سنة 1830 ، و كان من نتائج استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الإستقلال ، و هناك ثلاث عوامل رسخت النفوذ الفرنسي في الجزائر تتمثل في :

أ- الإمتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر و المغرب العربي ، ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة على المدى القصير أو المتوسط على الأقل .

ب- النخب السياسية و الإقتصادية في المنطقة هي نخب فرانكفونية ذات ولاء قوي لفرنسا .

ج- ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية و اللغوية ، فمازالت اللغة الفرنسية مهيمنة في التعليم والإدارة و مرافق الإنتاج [1].

[1]- André Nouschi , op , cit , p 156 .

و للحديث عن العلاقات الفرنسية – الجزائرية ومدى تغلغل النفوذ الفرنسي في مؤسسات الدولة الجزائرية لابد من الحديث عن أطوارها المختلفة من المواجهة إلى التعايش إلى التنسيق والتعاون ، مع الإشارة إلى الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والمصالح الجيوسياسية التي تدفع إلى الاهتمام بمسار العلاقات الجزائرية – الفرنسية حيث نجد أن كثيرا من الخصوصية تحيط بالعلاقات الفرنسية الجزائرية [1]، وربما لا نجد هذه الخصوصية في العلاقات الفرنسية بباقي دول المنطقة ، ومرد ذلك الأمر للتاريخ طويل من العلاقات الثنائية التي انتقلت أطوارها المختلفة عبر مسار كرونولوجي من صراع وتنافس وصل إلى الصدام والمواجهة في مرحلة السبعينيات خاصة بعد التورط الفرنسي في دعم المغرب وانحيازها له مما شكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري ، لتصل تلك العلاقات إلى مرحلة التعايش في ثمانينيات القرن الماضي ، ثم تأخذ طابع التنسيق والتعاون في التسعينيات خاصة في الملفات الأمنية وهي الفترة التي عرفت تنامي النفوذ الفرنسي بالجزائر بشكل قوي .

وعرف عهد الرئيس "بوتفليقة" منذ سنة 2000 حالات من عدم الإستقرار في العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة بعد سن البرلمان الفرنسي لقانون تمجيد الاستعمار في عام 2005 ، و الذي خلق نوعا من التوتر بين البلدين تمثل في تخفيض الزيارات الرسمية بين البلدين ، لتعود العلاقات لتعرف نوعا من التحسن في العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة حيث بلغ التنسيق والتعاون الأمني مستويات متقدمة خاصة في أزمة مالي وملف الأمن في منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل العمق الإستراتيجي للجزائر و فضائها الحيوي [2].

فالثقل التاريخي لفرنسا في الجزائر يعتبر أحد أهم المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية [3].

فعلى الصعيد الأمني كانت منطقة المغرب العربي و الجزائر خاصة منذ القديم ضمن مجال اهتمام الحلف الأطلسي كون أن المنطقة خاضعة للنفوذ الفرنسي ، و قبل استقلال الجزائر كان يدرك الفرنسيون أن موجة استقلال

[1]– محمد دخوش ، "محددات النفوذ الفرنسي في الجزائر" ، يومية الرائد الجزائرية ، 17 /12/ 2013 ، ص 01 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 01 .

[3]- op , cit , p 157 .

المستعمرات الفرنسية قد حانت ، لذلك يجب إعطاء صيغة للتعاون بينها و بين مستعمراتها السابقة من خلال الإعانات و المساعدات ، كما أن فرنسا ساندت حكم الجيش و توقيف المسار الإنتخابي و إلغاء النتائج و بالتالي إقصاء الإسلاميين ، و ذلك حفاظا عل مصالحها خوفا من امتداد خطر الإسلاميين إليها و إلى مناطق نفوذها الأخرى ، و بعد مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الذي عمل على إعادة بعث العلاقات بين الطرفين وخاصة علاقات الجزائر الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أهمية البعد الأمني للحوار الأوروبي المتوسطي و الذي يتمثل في :

- العمل على تعزيز الأمن و الإستقرار في المنطقة بمنع انتشار الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية [1].
- العمل على تعزيز التعاون فيما يخص الوقاية من الإرهاب و مكافحته وفق آليات مشتركة .
- تسوية النزاعات المحلية و الإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط .
- التنسيق بين ضفتي المتوسط لتنظيم الهجرة و منع الهجرة السرية التي تنقل معها الإرهاب و التطرف .
- حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث البيئي [2].

و باعتبار فرنسا صاحبة النفوذ القوي في الجزائر أصبحت تتخوف من انتقال الإرهاب إليها إ عن طريق الهجرة خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر ، مما حتم على البلدين ضرورة التنسيق الأمني بينهما ، و قد عقد اجتماع 5 + 5 بالجزائر خلال سنة 2004 في إطار الشراكة الأورومتوسطية [3]، فالطرف الفرنسي شكل أول عقبة في طريق التقارب الجزائري الصيني ، فقد اعتبر الطرف الفرنسي إعلان مبادرة الشراكة الصينية العربية بمثابة تهديد في منطقة نفوذه التقليدية .

2- الدور الأمريكي في إعاقة التعاون الجزائري الصيني :

[1]- أشرف العشري ، "ساركوزي يطارد التغلغل الأمريكي الصينية في منطقة المغرب العربي"، جريدة الأهرام المصرية ، العدد 44200 ، 2012/12/12 ، ص 01 .

[2]- عدنان السيد ، العرب في دائرة النزاعات الدولية . بيروت : دار الرشد للنشر ، 2001 ، ص 178 .

[3]- خير الدين العايب ، "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي" ، على الموقع التالي :

www. azzaman . com / azzaman / articles / 01 / 01 / 2002 / 18 / 099456 . htm .(14-04-2016).

تتزايد اهتمامات الإدارة الأمريكية بشكل ملفت خاصة في السنوات الأخيرة بتطورات المغرب العربي و الجزائر بصفة خاصة ، حيث أن العديد من التأكيدات التي تصدر بشكل يومي من مسؤولين أمريكيين بارزين زاروا الجزائر في الفترة الخيرة ، و كلها تصب في خانة إعادة اكتشاف الجزائر و السعي إلى جعلها الحليف الإستراتيجي لها في منطقة المغرب العربي ، هذا فضلا عن دعم و تحديث القوات العسكرية الجزائرية بعد أن أدرجت واشنطن الجزائر ضمن برنامج تمويل المبيعات العسكرية الأمريكية ، و تعددت حلقات العلاقات الأمريكية الجزائرية لتشمل حتى مجال الإرهاب .

وفي سياق البحث عن جوهر العلاقات الأمريكية –ـ الجزائرية لابد من التوقف عند وضعية وشكل التعاون العسكري الذي وصل إلى مرحلة باتت لدي الجميع محور اهتمام ، خاصة استفادت الجزائر من حجم الدعم والعتاد العسكري الأمريكي في سياق التعاون الثنائي الذي عرف نموا مطردا في الوقت الذي أدرجت فيه الجزائر ضمن الدول المعنية بما يعرف ببرنامج تمويل المبيعات العسكرية ، الذي يعتمده البنتاجون الأمريكي .

و لقد كشفت التقارير الأمريكية عن تطور نوعي للعلاقات والتعاون العسكري الجزائري–ـ الأمريكي ما بين2002 و2005 وبصفة خاصة مع استقبال الجزائر للعديد من الوفود العسكرية الأمريكية الرفيعة المستوى حيث توجت بتنظيم أول مفاوضات عسكرية رسمية معلنة في العاصمة الأمريكية واشنطن ، تلتها زيارة رسمية قام القائد الأعلى لقيادة قوات الحلفاء لحلف الناتو بأوروبا الجنيرال "جيمس جونس" بعد زيارة أولي قام بها في 2004 موازاة مع تنظيم الطرفين لمناورة وتمارين بحرية مشتركة ، فضلا عن استقبال الجزائر لسفن تابعة للأسطول البحري الأمريكي ولحراس السواحل[1].

كما أعلنت واشنطن عن تخصيص مليون دولار كدفعة أولى لضمان تدريب وإعداد عسكريين جزائريين ضمن برنامج التدريب والتكوين العسكري الدولي ، ناهيك عن برنامج الدفاع الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني مع الجزائر .

[1]– أشرف العشري ، "واشنطن تعيد اكتشاف الجزائر من جديد" ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد 43533 ، 13 / 02 /2006 ، ص 01 .

و الدعم الأمريكي للجزائر وصل إلى تقنية التسليح والعتاد ، حيث استفادت الجزائر بعد عقود أبرمت في الفترة الأخيرة وبصفة خاصة بأجهزة تدخل في إطار تطوير وعصرنة أنظمة المراقبة والتغطية الجوية ، وكذلك 6 طائرات أمريكية الصنع في إطار نظام المبيعات التجارية المباشرة ، فضلا عن أجهزة اتصال و أنظمة رادار [1].

ثانيا : المعيقات على المستوى الإقتصادي :

1- البعد الإقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر :

مما لاشك فيه أن البعد الإقتصادي لا يقل أهمية عن البعد السياسي للنفوذ الفرنسي ، ذلك أن الروابط الإقتصادية بين الجزائر و فرسا ظلت قوية بعد الإستقلال ، نتيجة ما قامت به فرنسا خلال الإستعمار ، حيث أنه في السنوات الأولى للإستقلال بقيت فرنسا الشريك الإقتصادي الأول للجزائر ، و قدمت لها المساعدات الإقتصادية سنويا و بقيم متفاوتة ، و ذلك لضمان الحصول على المواد الأولية و خاصة البترول و الغاز الطبيعي وضمان تسويق السلع الفرنسية داخل السوق الجزائرية ، و في سنة 1970 كانت فرنسا هي الزبون الأول للجزائر حيث استحوذت على 53 % من الصادرات الجزائرية ، و كانت أيضا الدولة الأولى في استغلال المحروقات في الجزائر [2].

و هو ما يعبر عن قوة التواجد الإقتصادي الفرنسي بالجزائر و أهمية السوق الجزائري ، و فيما يخص المساعدات الإقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر فهي تريد من ورائها ربط الإقتصاد الجزائري بالمساعدات الفرنسية ، و تعزيز التغلغل الإقتصادي الفرنسي بالجزائر .

[1]-المرجع نفسه ، ص 01 .

[2]- André Nouschi , op ,cit . p 24 .

الشكل رقم 6 : يبين النفوذ الأوروبي على حجم صادرات النفط الجزائري لسنة 2013 :

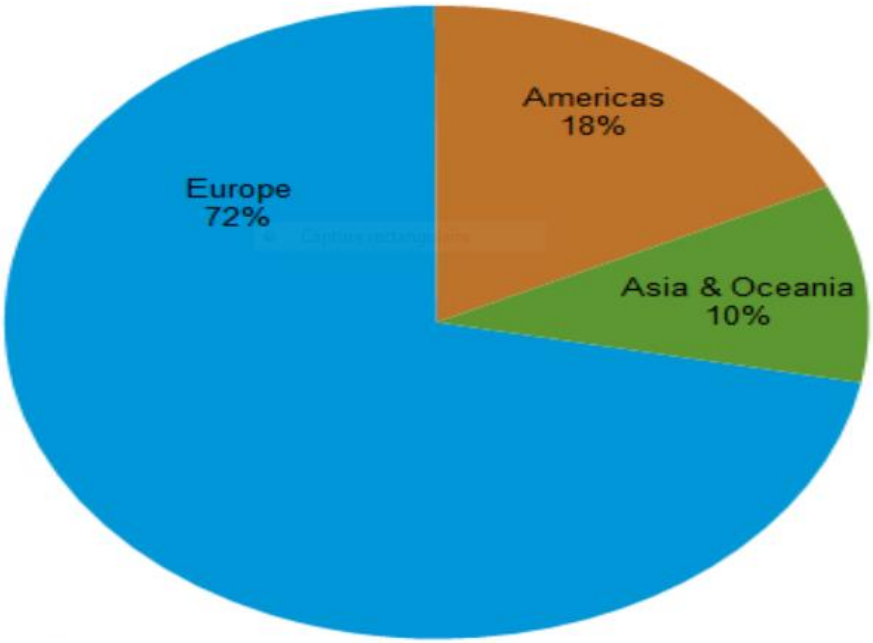

Source : ibidem .

يوضح الشكل صادرات النفط الخام ، حيث يتم إرسال الغالبية الكبرى أي حوالي 72 % من صادرات النفط الخام الجزائري إلى أوروبا ، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الوجهات حتى العام 2013 ففي سنة 2013 صدرت الجزائر من النفط الخام إلى الخارج 750.000 برميل يوميا ، و وفقا لتقديرات " IEA" أطلس و المنظمة العالمية للتجارة ، و حقائق الطاقة العالمية فإن معظم صادرات الجزائر من النفط الخام ترسل إلى أوروبا بنسبة 72% ، و الباقي يتم إرسالها إلى الأمريكيتين و إلى آسيا و أوقيانوسيا ، و بالتالي هذا غير كاف و يشكل عائقا أمام تطور بالعلاقات الجزائرية الصينية [1].

و فيما يتعلق بالإطار الجماعي للشراكة الإقتصادية بين ضفتي المتوسط ، حيث أدركت فرنسا خطر ضياع نفوذها المباشر أمام الزحف الصيني ، فقامت باستحداث آليات تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة ، مثل مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، و الذي جاءت مبادرته تحت قيادة فرنسا ، و بالتالي يمكن القول أن النفوذ الفرنسي في

[1]- ibidem .

الجزائر من شأنه أن يعرقل مبادرة الشراكة الجزائرية الصينية التي طالبت بتشجيع التبادل بين دول المغرب العربي فيما بينها كمرحلة أولى ، و يعتبر كلا المشروعين الصيني و الفرنسي للشراكة مع دول المغرب العربي محاولة لإقامة منطقة تبادل حر مع المنطقة ، كما أن النفوذ الفرنسي في الجزائر مازال يشكل أحد أهم العوامل و العقبات في طريق العلاقات الإقتصادية بين الصين و الجزائر[1].

2- التقارب الأمريكي الجزائري في المجال الإقتصادي و انعكاساته على العلاقات بين الطرفين :

تجسد التقارب الأمريكي الجزائري من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية و المتعلقة بالتعاون الإقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المغرب العربي ، و تضم هذه المبادرة في المرحلة الأولى الجزائر ، تونس ، المغرب و تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادرة إلى كسر الإحتكار الأوروبي في المنطقة ، و تدعيم المبادلات التجارية بين الدول الثلاث أولا لتحقيق سوق متجانسة ، و إزالة الحواجز الجمركية ، و قد أبدت الجزائر استعدادها للدخول في هذه المبادرة على لسان وزير الخارجية "أحمد عطاف" في ماي 1999 ، و قد عبرت هذه المبادرة عن الرغبة الحقيقية لأمريكا في التواجد الإقتصادي في المغرب العربي ، و تحديدا الجزائر [2].

و فيما يخص جهود انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فإن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت و في أكثر من مناسبة استعدادها لتقديم المساعدة للجزائر ، وتتمثل هذه المساعدة أساسا في تقديم الخبرة الفنية و التقنية بالإضافة إلى المساعدة في المجال المصرفي و البنكي لإيجاد قطاع مالي متطور يتماشى مع متطلبات الوضع الجديد و الذي يتسم بتزايد مجال نشاط القطاع الخاص [3]، و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من وراء دعمها للجزائر لإزالة العديد من الحواجز و العراقيل الجمركية مما ينشط التبادل التجاري بين البلدين و الوقوف أمام التواجد الصيني في الجزائر .

---

[1]-عدنان السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

[2]- رامزي كلارك و آخرون ، الإمبراطورية الأمريكية . ط 1 ، القاهرة : مكتبة الشروق ، 2001 ، ص 273 .

[3]- "المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر" ، بتاريخ 30 / 12 / 2003 ، على الموقع التالي :

http : // www . usinfo . state . Gov / arabic/ ws . sub . htm . (05 - 04 - 2016).

ثالثا : المعيقات على المستوى الثقافي :

تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة المسيطرة في الجزائر عكس اللغة الصينية و يعتبر استخدامها جد نادر ، لذا فإن النفوذ الفرنسي مرشح للتواجد بقوة في الجزائر رغم التقدم الحاصل على الصعيد الصيني ، فبعد الإستقلال ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتميز بطابعها الخاص على الدوام ، باعتمادها على الرصيد الثقافي كمبرر لتنمية و تعزيز الروابط بين البلدين ، فخلال أكثر من 130 سنة من الإحتلال الفرنسي للجزائر حاولت فرنسا عبر العديد من السياسات كالإدماج مثلا إلى إقامة نوع من التجانس بين المعمرين و الأهالي في الجزائر ، بتقديم بعض الحقوق فقد حظي بعض الجزائريين بالدراسة في الجامعات و المعاهد الفرنسية ، و قد ساهم ذلك في صياغة أفكارهم و معتقداتهم ، و هذه الطبقات سيطرت على أعلى المناصب في الدولة ، و بالنسبة للعلاقات الصينية الجزائرية فنجد مثلا قطاع السياحة بينهما ضعيف جدا ، و كذا في الإطار الأكاديمي بين جامعات البلدين على عكس الطرف الفرنسي ، و عليه فإن البعد الثقافي للنفوذ الفرنسي يشكل عقبة حقيقية أمام تطور العلاقات الصينية الجزائرية [1]. والحديث عن النفوذ الفرنسي بالجزائر يستلزم حتما الإشارة للمسألة الثقافية ومدى تغلغل وانتشار اللغة الفرنسية مؤسسات الدولة الجزائرية ، ففي أحدث تقرير لها كشفت المنظمة الدولية للفرنكفونية حول وضع اللغة الفرنسية في الجزائر أن عدد الفرنكفونيين في بلادنا يقدر بنحو 11.2 مليون جزائري ، و جاء في التقرير أن الجزائر هي الثانية بعد تونس من حيث عدد الفرنكفونيين بنسبة 57 % من عدد السكان. هذه الأرقام ومعطيات تكشف و بوضوح حجم التأثير الفرنسي على المشهدين الثقافي والاجتماعي ، و بالتالي التأثير على المشهد السياسي ، كما تم الحديث في قانون المالية الفرنسي لعام 2010 أنه تم تخصيص مبلغ مليار أورو لدعم الفرنكفونية في العالم ومنها الجزائر هذا الإهتمام الكبير بنشر الثقافة الفرنسية يمثل أحد أهم العراقيل التي تحول دون انتشار الثقافة الصينية في الجزائر .

[1] – حميدة بعوني ، يوم دراسي حول السياسية الخارجية الصينية تجاه الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، 25 / 04 / 2016 .

كما أن التطرق لموضوع عن النفوذ الفرنسي في الجزائر يقود بالضرورة إلى الحديث عن بؤرة النفوذ الفرنسي في الجزائر وهو ما اصطلح على تسميته بحزب فرنسا في الجزائر وهو مجموعة من الإطارات الجزائرية مزدوجي الجنسية والمتشبعة بالثقافة الفرنسية و متواجدة في الإدارة والاقتصاد و الإعلام و قطاعات أخرى مهمة ، هؤلاء بحكم مواقعهم الحساسة في مؤسسات الدولة الجزائرية و بحكم ميلهم الثقافي لفرنسا فهم يعملون على مسايرة السياسات الفرنسية المختلفة في الجزائر [1].

المطلب الثاني : مقترحات لتطوير العلاقات الجزائرية الصينية :

إن العلاقات الجزائرية الصينية تحتاج إلى رؤى علمية تتجاوز المجاملات و العواطف لتكون علاقات حقيقية مبنية على مصالح الشعوب و معبرة عنها ، لذا هناك بعض الأفكار المقترحة من أجل بناء مستقبل واعد :

– هناك مجموعة من الإقتصاديين ينطلقون من مسلمة اقتصادية مفدها وجوب الإعتماد على الذات ، و فرض منطق المصلحة المتبادلة عوض الإكتفاء باستيراد السلع الصينية فقط ، و بالتالي فإن منطق المصلحة المتبادلة ينطلق من قاعدة رابح – رابح ، عكس العلاقات الصينية الجزائرية و التي هي علاقة رابح – خاسر .

– تأسيس علاقات مبنية على قيم الصداقة و التعاون و الشراكة و ليس الربحية فقط .

– دراسة سلبيات التجارب السابقة خاصة في المجال التجاري و الإستثماري .

– تحديد آلية مشتركة بين الصين و الجزائر للعمل الإنساني وفق القيم المشتركة مغايرة للنمط الغربي في العمل الإنساني الذي يعتمد على الإيديولوجيا و المصالح السياسية[2] .

– يجب على الجزائر توظيف إمكانياتها لتحويل مركز ثقلها من الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بعدها الإتحاد الأوروبي إلى الشرق تجاه الإقتصاديات الناشئة في الصين .

[1]– محمد دخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 01 .

[2]– "إستعراض العلاقات الصينية العربية و آفاقها المستقبلية" ، على الموقع الإلكتروني التالي :

http : // www. arabsino . com . (12 / 04 / 2016) .

– فتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين و الجزائر من خلال وسائل متعددة و ذلك بتبادل تبادل المعلومات و الوثائق و الأفكار بين المؤسسات و الأفراد المثقفين ، و تطوير تعلم اللغات لدى الطرفين بعقد الندوات و المؤتمرات بين الطرفين ، و فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية و الأوروبية على السياسات الثقافية و التعليمية و الإجتماعية للنظام الدولي و مؤسساته المختلفة .

– زيادة و تطوير التبادل الإقتصادي ، و فتح مصانع صينية في الجزائر و نقل التكنولوجيا إليها .

– إنشاء مناطق تجار حرة بين الجزائر و الصين .

– زيادة الثقل السياسي و الدبلوماسي بين الجزائر و الصين للحد من النفوذ و الهيمنة الغربية .

– تفعيل المنتدى العربي– الصيني عن طريق عقد ندوات و مؤتمرات دورية على مختلف المستويات .

فهناك عوامل إيجابية و موضوعية و روابط تاريخية و محطات و أحداث سياسية ساهمت في تطوير توافق سياسي و تعاون اقتصادي و تجاري هام بين الجزائر و الصين ، التأثيرات و الإختراقات الخارجية للعلاقات الجزائرية الصينية وبحث الصين عن بدائل للطاقة خارج النفط الذي يشكل شريان الإقتصاد الجزائري و المحور الأساسي للتعاون الجزائري الصيني ، و احتمال تطوير الصين لاستغلال النفط في أعماق البحار .

و من أجل الإرتقاء بالعلاقات الجزائرية الصينية ينبغي استغلال و توظيف الإمكانيات و المصالح المتبادلة و كذا تحديد المنظور و الأولويات المشتركة في العلاقات الثنائية سياسيا و أمنيا و اقتصاديا و استراتيجيا ، و لابد من دراسة المصالح العليا المشتركة ، و مقارنة المكاسب مع البدائل الإقليمية و الدولية الأخرى الممكنة للتعاون المشترك الإقليمي و الدولي ، خاصة في عصر العولمة ، فالعالم أصبحت تسيره المصالح و الإستثمارات الإقتصادية ، فالجزائر بحاجة إلى قطب قوي في المنطقة يؤثر من أجل تسوية قضاياها ، و لكن بقدر ما أن الجزائر بحاجة إلى دعم سياسي و دبلوماسي و إلى علاقة تعاون اقتصادي و تكنولوجي [1]، بقدر ما أن الصين في حاجة إلى الدعم السياسي و الدبلوماسي لاستكمال وحدتها الوطنية ، إضافة إلى الأهمية الكبرى للسوق الجزائرية و حاجة الصين

[1]– اسماعيل دبش ، "العلاقات العربية الأسيوية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

للنفط و ضمان تدفقه خاصة مع تزايد الطلب الصيني على هذه المادة من الجزائر و الدول الإفريقية ، و الذي ارتفع من 50%قبل أربع سنوات إلى حوالي 90% في سنة 2010 [1].

– نقل تكنولوجيا صينية إلى الجزائر خاصة في مجال صناعة السلاح و الإلكترونيات .

– إعادة النظر في أساليب المشاورات السياسية بين الجانبين ، لتركز في المقام الأول على دفع و تعزيز العلاقات بينهما بالشكل الذي يزيد من مصالحهما المشتركة معا ، و إعادة ترتيب الأولويات للوصول إلى المستوى المطلوب.

– إعادة النظر في عمليات التعاون الإقتصادي و التجاري و فتح مجالات جديدة للتعاون ، دون الإقتصار على سياسات انتهاز الفرص و المصلحة المنفردة [2].

[1]– المرجع نفسه ، ص 69 .

[2]– سميرة نعيم عبد الرضا ، العلاقات العربية – الصينية . بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، 2009 ، ص 09 .

خلاصة الفصل الثالث :

نخلص مما سبق أن العلاقات الصينية – الجزائرية تتمثل بكونها علاقات ذات تقارب وثيق منذ أمد بعيد فهي علاقات تقوم على أساس الإحترام و التعاون و المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين ، و في مختلف المجالات الإقتصادية و السياسية و الدبلوماسية ، و وفق ثوابت تحددها مواقفهما في عدة قضايا ، حيث يتفق الطرفان على تقديم الإقتصاد على السياسة ، و يتبادلان المساندات و الزيارات و التأييد الدائم لتحقيق أهداف ومصالح كلا الطرفين بالرغم من المعوقات التي تواجه علاقاتهما إلا أن الصين تتبع سياسة خارجية واضحة تقوم على التعاون لا على الصراع ، و هي بذلك تطمح إلى إقامة علاقات و آفاق مستقبلية متطورة .

الخاتمة

الخاتمة :

بعد الدراسة و التحليل لموضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة دراسة حالة الجزائر توصلت إلى خاتمة مفادها أن :

السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاس لشؤونها الداخلية باستغلالها لإمكاناتها التي تتوفر عليها بذلك تعمل على ضمان أمنها القومي وفق استراتيجية تضعها للوصول إلى أهدافها المحددة ، فمنذ الإصلاحات الإقتصادية التي بدأتها الصين منذ سنة 1978 و انفتاحها على العالم الخارجي ، بعد أن كانت شبه منغلقة على ذاتها في عهد الرئيس "ماو تسي تونغ" و أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر براغماتية و أكثر واقعية في تعاملاتها الخارجية ، و لم تعد تولي أهمية كبرى للجوانب الأيديولوجية ، فلقد أدركت الصين أن نجاحها مرتبط أساسا بتغليب جانب مصلحتها القومية قبل أي اعتبار آخر .

كما استوعبت الصين طبيعة التحولات الدولية التي عرفها المجتمع الدولي منذ ثمانينات القرن العشرين فأدركت بأنه في عصر العولمة و ما نتج عنها من ترابط و تشابك و تسارع للأحداث الدولية لم يعد بإمكان أي دولة مهما كانت قوتها أن تبقى بمنأى عما يحدث في المحيط الخارجي .

إن فهم الصين لدور القوة الإقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة ، سياسيا و اقتصاديا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دفع بها إلى إعطاء المزيد من الإهتمام للأبعاد الإقتصادية في سياستها الخارجية منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية ، و قد كانت التحولات الجارية في مضامين القوة و مدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الإقتصادية و وسائل تفعيلها .

و استنادا إلى حالة الإرتباط الوثيق بين درجة التطور الإقتصادي للدول و تحقيق الأمن الطاقوي لها فإن الحاجة إلى الإمدادات إضافية من الطاقة هي أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه القادة الصينيين في العقود القادمة

، فالقوة الإقتصادية المتعاظمة و الثروة الوطنية المتنامية سوف تزود الصين بالأموال اللازمة لمشاريع الطاقة المحلية ، و لمحاولة التقليل من الإعتماد الكبير على المصادر الخارجية ، و كذلك الصين ملزمة نتيجة لعدم قدرة مصادرها المحلية عن تلبية طلبات النمو الإقتصادي الكبير من الطاقة إلى الإعتماد على الخارج و شراء الإمدادات المستوردة ، الأمر الذي انعكس على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الصينية بانتهاجها مسلكا براغماتيا أساسه الأول تحقيق معادلة متوازنة بين تصدير المنتجات الإقتصادية و العسكرية من جهة و استيراد الموارد الأولية من جهة أخرى .

و عليه فإن يمكن القول أن السياسة الخارجية الصينية قد سخرت كل إمكانياتها و مواردها خلال العقد الماضي لنسج علاقات خارجية تؤمن لها الطاقة التي تحتاجها ، الأمر الذي انعكس على تطوير جملة من العلاقات المتشابكة مع الدول المنتجة للنفط بما فيها الدول الإفريقية ، و منها الجزائر .

و لقد عمدت الصين إلى إقامة شراكة إقتصادية مع الدول الإفريقية لغناها بالموارد الطاقوية في ظل إدراك الصين أنها أصبحت مكونا مهما من مكونات التقدم ، و ذلك في إطار المساواة و الكفاءة و دون التدخل في الشؤون الداخلية وتقديم المساعدات و القروض و غيرها ، و تهدف الصين من وراء هذه السياسات إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة و الإستثمارات الصينية ، و الإعتماد عليها في تزويدها بالنفط و الموارد الأولية هذا إلى جانب الإستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية ، و في تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المساواة ، و ترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية .

إن الصين قد نجحت إلى حد كبير فيما فشلت فيه الكثير من القوى الغربية من حيث اعتمادها على الإقتصاد و التجارة في علاقاتها مع الدول الإفريقية و المنتجة لمصادر الطاقة ، حيث فرضت أولويات السياسة الصينية نمطا محددا لهذه العلاقات ، تقوم على أن الإقتصاد الصيني ينمو بمعدلات متسارعة و باتت في حاجة متسارعة لموارد الطاقة و المعادن والمواد الخام ، و أصبحت الصين في حاجة ملحة لاستيراد هذه المواد الحيوية من الدول المنتجة له

و منها الدول الإفريقية وتحتاج أيضا إلى هذه الدول النامية كسوق لمنتجاتها استنادا إلى أن الإقتصاد الصيني هو بالأساس اقتصاد موجه نحو التصدير ، و يحتاج إلى أسواق واسعة .

و بالتالي فإن الصين تتبنى في سياستها الخارجية و في صعودها نظرية القوة الناعمة ، و تقوم على السلم والأمن الدوليين و احترام سيادة و وحدة الدول ، و تبدي باستمرار استعدادها لتنمية العلاقات الودية والتعاون مع كافة الدول ومن ثم فقد ارتكزت معادلة العلاقات الصينية الإفريقية على استيراد الصين للنفط و المواد الخام من إفريقيا ، في مقابل تصدير السلع المصنعة ، مع توجيه بعض الإستثمارات الصينية إلى الأسواق الإفريقية لاسيما في مجال النفط والتعدين .

فإفريقيا تضم أكبر عدد من الدول النامية ، و تعتبر من أغنى قارات العالم بالنظر إلى ما تملكه من موارد وثروات طبيعية وتعد إفريقيا قوة هامة للسلام و التنمية في العالم ، إذ حققت الشراكة و التعاون الصيني الإفريقي الكثير، حيث أصبحت الصين ثالث شريك تجاري لإفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ،و من أكبر الدول المستثمرة في إفريقيا.

إن الصين تمثل الملهم الإقتصادي لكثير من النخب الإفريقية الحاكمة ، فالصين تطرح نموذجا لدول الجنوب استطاعت أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة ، كما أنها تعد في أعين الأغلبية الإفريقية الحليف الموثوق به .

و استغلالا للتعطش الصيني لمصادر الطاقة يمكن للجزائر و باعتبارها دولة غنية منتجة للموارد ، و استخدام الطاقة كمدخل بنيوي لتطوير علاقاتها مع الصين و هو ما يسمى بتعاون جنوب – جنوب ، و الذي يحقق المنفعة المتبادلة بين الطرفين ، فالصين و سعيا منها وراء الطاقة مستعدة لتقديم المساعدات المالية ، و بدون شروط سياسية كتلك التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية ، إضافة إلى استعدادها لتمويل مختلف المشاريع من الطرق و المدارس و المجمعات السكنية ومشاريع البنية الأساسية ، كما يمكن للجزائر الإستفادة من التجربة التنموية الصينية الناجحة ، يضاف إلى كل هذا كسب الصين كحليف سياسي قوي و استراتيجي يرفض سياسة التدخلات الأجنبية

بمختلف أشكالها ، و عليه فإن استخدام الطاقة لتمتين علاقاتها مع الصين جد مهم بالنسبة إلى الجزائر خصوصا في ظل التقديرات التي ترجح الصين لأن تكون القوة الإقتصادية الأولى في العالم مستقبلا .

و في الأخير تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

إن النشاط الصيني في إفريقيا مقترن بالمصالح الإقتصادية الصينية المتزايدة في القارة الإفريقية ، حتى أن هذه المصالح قد تطغى عليه ، و لكن هناك الكثير ممن يشير إلى أن المصالح و الإستراتيجيات السياسية و الإقتصادية الصينية في إفريقيا ، و توحي الروابط الإقتصادية المتسارعة و دبلوماسية الزيارات المكثفة و الخطاب العام للمسؤولون الصينيون و الأفارقة ، و فيما يتعلق بالعلاقات الودية بين الطرفين ، بأن نفوذ الصين في إفريقيا ينمو بصورة متزايدة ، و شكلت المرجعية و المنطلق السياسي التاريخي بين الصين و الدول الإفريقية عاملا و دافعا مهما في المقاربات الإيجابية بين الصين و إفريقيا.

كما خلصت دراستي في تفسيرها للعلاقات الصينية الجزائرية من خلال ما تميزت به العلاقات الجزائرية الصينية بمرجعية تاريخية قوية تبحث عن الدعم المادي و السياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية ، و كذا التأييد و الدعم السياسي المتبادل بين البلدين في فترة ما بعد إستقلال الجزائر لاسيما الموقف الجزائري و الدور الذي لعبته الجزائر في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة ، و قد شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية على المستوى السياسي و الإقتصادي .

من الناحية السياسية فإن للجزائر أهمية كبيرة بالنسبة إلى الصين من أجل كسب التأييد الدولي في القضايا التي تتبناها الصين لاسيما قضية تايوان ، خاصة في ظل المكانة التي تكتسبها الجزائر باعتبارها دولة مهمة في العالم العربي و في إفريقيا و في المنطقة الأورومتوسطية ، و عضو نشط ضمن دول العالم الثالث .

كذلك يدخل الإهتمام الصيني بالجزائر في المجال الإقتصادي في إطار دبلوماسية الصين الطاقوية ، بالإضافة إلى منافذ للسلع الصينية في الأسواق الجزائرية ، و كذا تمكين الشركات الصينية من فرص الإستثمار في السوق الجزائرية .

و عليه فإن تجربة الصين التنموية تستحق أن مثالا يحتذى به بالنسبة إلى الدول التي تسعى لتحقيق التنمية حيث أنها حققت المعادلة الصعبة بين النمو الإقتصادي و الإستفادة من الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة ، فتعميق العلاقات بين الجزائر و الصين و أهميتها و ضرورة تنميتها ، أصبحت تمثل إحدى ثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1- أبو طالب حسن ، السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد . القاهرة : مركز البحوث والدراسات الأسيوية ، 2006 .

2- الأخرس إبراهيم ، أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود . ط1 ،القاهرة : إتراك للنشر والتوزيع ، 2008 .

3- الأخرس إبراهيم ، الصين الخلفية الإديولوجية و النفعية البراغماتية . القاهرة : دار الأحمدي للنشر والتوزيع ، 2006 .

4- الحاج علي ، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنظمة العربية بعد الحرب الباردة . ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 .

5- آلدن كريس ، الصين في إفريقيا شريك أم منافس . تر: عثمان الجبالي المثلوثي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009 .

6- السيد عدنان ، العرب في دائرة النزاعات الدولية . بيروت : دار الرشد للنشر ، 2001 .

7- الموسوعة العربية العالمية ،ط2 ، الجزء 15 ، الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1999 .

8- بن وو ، الصينيون المعاصرون التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي . تر : عبد العزيز حمدي ، الكويت : عالم المعرفة ، 1996 .

9- بيضون أحمد ، العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر . ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

10- تايلر أيان ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا . ط 1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007 .

11- تورنتون جون ، الصين المتغيرة احتمالات الديمقراطية في الداخل و الدبلوماسية لجديدة تجاه الدول المارقة . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2009 .

12- جرين جن ، الصين . ترجمة شافعي نصر شافعي ، ط1 ، مصر : دار النهضة ، 2008 .

13- جونس لوي ، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة : محمد بن أحمد مفتي وآخرون ، ط 1، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989 .

14- حسن حسن فوزي ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية.ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني ،2009 .

15- حمدي عبد الرحمن حسن ، العرب وإفريقيا في زمن متحول . القاهرة :دار مصر المحروسة ، 2009 .

16- خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين . عمان : دار الجيل للطباعة و النشر والتوزيع ، 1996 .

17- داود زياد وآخرون ، الصين رؤية اقتصادية . قطر : مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني ، 2014 .

18- دبش اسماعيل ، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ، الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2003 .

19- زاج وي ، الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية . أبو ظبي: مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003 .

20- زايتس كونراند ، الصين عودة قوة عالمية . ط1 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004 .

21- زيغنيو بريجينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية . ط1 ،ترجمة : أمل شرقي ، عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1999 .

22- شحرور عزت ، تقرير حول علاقات الصين و إفريقيا : الفرص و التحديات . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات 2014 .

23- شنكار أوديد ، العصر الصيني القوة الإقتصادية الفائقة في القرن 21 . ط 1 ، تر: مركز التقريب و البرمجة ، بيروت : الدار العربية للنشر 2005 .

24- عبد الحي وليد ، المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة . الأردن : مؤسسة شومان للنشر و التوزيع .

25- عبد الفضيل محمد ، العرب والتجربة الأسيوية : الدروس المستفادة . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999 .

26- عبد المنعم أحمد فارس ، تحولات وأدوار القوى الإقليمية في آسيا . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 1998 .

27- غصيب همام ،العرب والصين آفاق جديدة في الإقتصاد والسياسة.الأردن : مكتبة روعة للطباعة ،2007 .

28- قوانغ شيوى ، جغرافيا الصين . ط1 ، تر: محمد أبو جراد ، بكين : دار النشر باللغات الأجنبية ، 1987 .

29- كلارك رامزي و آخرون ، الإمبراطورية الأمريكية . ط 1 ، القاهرة : مكتبة الشروق ، 2003 .

30- لومون فرنسواز ، الإقتصاد الصيني . تر : صباح كعدان ، دمشق : الهيئة العامة للكتاب ، 2010 .

31- مفرج أسعد ،السياسة في الصين وفي اليابان . بيروت : دار نوبليس للنشر والتوزيع ، 2006 .

32- ميتكيس هدى ، العلاقات الأسيوية الأسيوية . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 2005 .

33- ميتكيس هدى ، عرفة خديجة ، الصعود الصيني . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، 2006 .

مجلات و جرائد :

1- أسابع ع ، "وضع حجر الأساس لإنجاز جامع الجزائر الكبير" ، جريدة النصر ، العدد 13612 ، 01 / 11/ 2011 .

2- الحاج محمد ، "الصين تريد اكتشاف إفريقيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 163 ، جانفي 2012 .

3- البدراني عدنان خلف حميد ، "أثر الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط" ، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية ، العدد 49 ، 2011 .

4- الحبيب الشيخ باي ، "تقرير حول الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

5- الحمد جواد ، "إتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005 – 2010" ، بكين ، منتدى التعاون العربي الصيني ، ديسمبر 2005 .

6- الحمراوي محمد عبد الفتاح ، "السياسة الخارجية الصينية" ، جريدة الأهرام ، الإثنين 15 /09 / 2015 .

7- الحمراوي محمد عبد الفتاح ، "السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة" ، المركز العربي للمعلومات ، 2008/12/14 .

8- الدسوقي أبو بكر ، "الدور العامي للصين ... رؤى مختلفة" ، السياسة الدولية ، المجلد 42 ، العدد 173 ، جويلية 2008 .

9- الرحالي شيراز ، "الصين تتجه إلى إفريقيا للتنفيس عن أزمتها الإقتصادية" ، مجلة المغرب ، 29 / 01 /2015.

10- الساكت محمد عبد الوهاب ، "الموقف العربي من القضايا الصينية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001 .

11- السعدني نيرمين ، "الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية ... التحديات والآثار" ، السياسة الدولية ، العدد 149، جويلية 2005 .

12- الششتاوي أحمد ، مسعد لواء ، "القدرات العسكرية الصينية" ، السياسة الدولية ، العدد 173 ، المجلد43 ، جويلية 2008 .

13- الشيخ طارق عادل ، "الصين و تجديد سياستها الإفريقية" ، السياسة الدولية ، العدد 156 ، أفريل2004.

14- العشري أشرف ، "واشنطن تعيد اكتشاف الجزائر من جديد" ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد 43533 ، 13 / 02 /2006 .

15- الفطيسي محمد بن سعيد ، "التقييم الإستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014" ، مجلة السياسي ، 22 / 01 /2014 .

16- المحسن عبد الكريم صالح ، "العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب و العولمة البديلة" ، الحوار المتمدن ، العدد 3557 ، 25 / 11 / 2011 .

17- الهواري نوال ، "العلاقات الصينية الجزائرية مميزة و تاريخية و دار الأوبرا تخليد لها" ، المحور اليومي ، 13 / 09 / 2014 .

18- آياس عبد الرحمن ، "الصين هل تستعمر إفريقيا اقتصاديا ؟"،معهد الإمام الشيرازي للدراسات ، الحياة اللندنية ، 17 / 05 /2007 .

19- ب سميرة ، سهام ب ، "مقابلة مع السفير الصيني بالجزائر ليو يوخا " ، جريدة صوت الأحرار ، جويلية 2007 .

20- باكير علي حسن ، "نحو علاقات صينية خليجية استراتيجية" ، مجلة آراء حول الخليج ،مركز الخليج للأبحاث، العدد 20 ، مارس 2009 .

3- باكير علي حسين ، "الصين و إفريقيا ... البديل الصيني" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011 .

21- جلال محمد نعمان ، "إعادة قراءة لسياسة الصين الجديدة" ، جريدة الوطن ، العدد 2270 ، جويلية 2013 .

22- جلال محمد نعمان ، "تسليم الراية في القيادة الصينية : الدلالات و الأبعاد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، أفريل 2003 .

23- جودت محمود محمود خليفة ، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته 1991- 2010" ، المركز العربي الديمقراطي ، 2011 .

24- ح حنان ، "الجزائر و الصين تطمحان لتحقيق شراكة اقتصادية استراتيجية" ، جريدة المساء ، 2015/10/07 .

25- ح هشام ، "مصانع و شركات مختلطة بين الجزائر و الصين قريبا" ، جريدة البلاد الوطني ، 01 / 05 / 2015 .

26- حداد بلال ، "العلاقات الصينية – الجزائرية" ، جريدة القدس العربي ، 2011 .

27- حمدي عبد العزيز ، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 14، 2008 .

28- حنفي عبد الحميد ، "المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية" ، جريدة الوسط ، العدد 3577 ، 2012/07/23 .

29- دبش اسماعيل ، "الصين – الجزائر تعاون بناء و شراكة متميزة" ، جريدة الشعب ، 8 فيفري 2015 .

30- دبش اسماعيل ، "الصين : البديل الأمثل لتعون دولي متوازن و بناء" ، جريدة صوت الأحرار ، العدد 3497 ، 16 أوت 2009 .

31- دبش اسماعيل ، "العلاقات العربية الأسيوية : دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر و تونس" ، مركز جامعة الدول العربية .

32- دبش اسماعيل ، "العلاقات العربية الصينية : مسيرة تعاون لآفاق واعدة" ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، مارس 2003 .

33- دبش اسماعيل ، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا و آفاق تطورها : مداخلة في أشغال الندوة السنوية حول المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الأسيوية ، دور و مكانة الوطن العربي فيه"، مركز جامعة الدول العربية ، 17 أفريل 2010 .

34- دخوش محمد ، "محددات النفوذ الفرنسي في الجزائر" ، يومية الرائد الجزائرية ، 17 /12 / 2013 .

35- ذيب أحمد ، "شركة صينية تنقب على البترول بولايتي أم البواقي و تبسة" ، جريدة النصر ، العدد 13685 ، 29 / 01 / 2012 .

36- راما ليف ، "السياسة الخارجية للصين" ، دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 30 /03/ 2012 .

37- رايا علي ، "تحليل إخباري : الصين بوابة الجزائر نحو بناء اقتصاد ناشئ" ، وكالة أنباء الصين الجديدة ، 2015/05/02 .

38- ش زهية ، "الجزائر تحتفل بالذكرى ال 50 لإقامة العلاقات الجزائرية الصينية" ، جريدة المساء ، 21 / 11 / 2008 .

39- صواليلي حفيظ ، "الجزائر ضمن أهم الوجهات الإستثمارية للعملاق الصيني" ، جريدة الخبر الجزائرية ، 9 سبتمبر 2015 .

40- عاطف الحلواني شيماء ، "دبلوماسية الصين الجديدة" ، الأهرام اليومي ، المركز الديمقراطي العربي ، 2014.

41- عبد الرحيم شريفة ، "الصعود الصيني" ، الأهرام الإقتصادي ، العدد 126 ، الإثنين 20 أوت 2010 .

42- عبد السلام محمد ، "الإستراتيجية الجديدة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 ، أفريل 2006 .

43- قرش محمد ، "العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء زيارة وزير الخارجية الصيني" ، مجلة شؤون إقليمية ، المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلوماتي ، 30 / 01 / 2014 .

44- قط سمير ، "الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف و الفرص و التحديات" ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،27 /05/ 2014 .

45- قنديل حنان ، "القيم والتنمية في آسيا : حالة الصين" ، السياسة الدولية ، العدد167 ، المجلد 42 ، جانفي 2007 .

46- كاب فايز ، "العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء الزيارة المرتقبة للوزير الجزائري" ، جريدة الشعب الجزائرية ، 2015/04/27 .

47- محمد محمود و سكيدمور ديفيد، "العلاقات الأمريكية – الصينية و جولات الحوار الإستراتيجي" ، مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2012 .

48- محمود صافي محمود ، "توجهات سياسة حذرة : آفاق الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة" ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الأربعاء 20 ماي 2015 .

49- مصباح حمزة ، "خبراء يؤكدون على تحقيق التنمية المشتركة بين الجزائر و الصين" ، يومية المسار العربي ، 24 / 04 / 2016 .

50- ن سارة ، "السلع الصينية تزعزع مكانة فرنسا في الجزائر خلال 2014" ، جزايرس ، 2014/12/22 .

51- هلال رضا محمد ، "الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا الفرص والتحديات" ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، المجلد 41 ، 2010 .

52- سلامي لطفي ، "العلاقات الجزائرية الصينية اختيار التحدي و الصمود في ظل الأزمات الدولية"، سلسلة مقالات ، 2013 .

53- يوسف محمد ، "السياسة الخارجية الصينية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد13 ، 2008 .

54- "الصين تمنح الجزائر مساعدة ب 16 مليون دولار" ، جريدة النصر ، العدد 13689 ، 02 / 02 / 2012 .

55- "البنتاغون: موازنة القوة العسكرية ب 20 بالمائة" ، سكاي نيوز العربية ، أبو ظبي ، 6 جويلية 2015 .

56- "الإستثمارات الصينية بالجزائر بلغت 1 مليار دولار" ، جريدة النصر ، 19 / 01 / 2011 .

57- "الصين تتجاوز اليابان في مجال الأنترنيت و الإختراعات و الإبتكارات" ، جريدة الإتحاد ، 05 / 03 / 2014 .

58- "الصين مهتمة بتطوير العلاقات العسكرية مع الجزائر" ، تبادل الخبرة البحرية بين البلدين ، جريدة المساء ، الخميس 04 أفريل 2013 .

59- "الصين و إفريقيا" ، مجلة آفاق إفريقية ، العدد 23 ، 2007 .

60-"العلاقات الجزائرية الصينية في قمة الكثافة و الفعالية" ، جريدة الحوار ، 23 / 11 / 2008 .

61- "القوة العسكرية الصينية القوة والتسليح و المهام و العقيدة القتالية" ، المجلة السياسية ، 09/13 / 2013 .

62- "عدد سكان الصين يقترب من 1.4 مليار نسمة" ، الرياض ، 2014 .

63- "علاقات التعاون الإستراتيجية تضفي حيوية جديدة على الصداقة التقليدية الصينية الجزائرية" ، شبكة الصين الدولية ، 25 /03 /2008 .

64- "مفاوضات حول مشروع جزائري – صيني لتركيب السيارات بالجزائر" ، جريدة الحوار اليومي ، أكتوبر 2015 .

65- وزارة الإعلام الجزائرية ، "جبهة التحرير الوطني أثناء الفترة من 1956 – 1962" ، مجلة المجاهد ، الجزء الرابع ، 1984 .

66- "تحليل مشروع إنشاء ميناء ضخم في الجزائر من قبل الصين سيساهم في تعزيز التعاون أكثر بين البلدين" ، شبكة شينخوا للأخبار الصينية ، 22 / 01 / 2016.

67- "تقرير : ملامح جديدة للعلاقات الصينية – الإفريقية" ، شبكة الصين الدولية ، 19 /07 / 2012 .

68- "تقرير نظرية مقارنة على الصين كقوة دولية" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

الدراسات غير المنشورة :

1- شاعة محمد ، السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991 - 2000 . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر) ، 2001 - 2002 .

2- علي عاقل منال ، دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الإستفادة منها في سورية . بحث أعد لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية ، (جامعة تشرين) ، 2007 – 2008 .

3- عيمور فيروز ، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة . ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر3) ، 2010 – 2011 .

4- مباركة منير ، استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكي ، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر 3) ، 2008 .

5- مكاوي مهدي ، عثمان قدور قطاوي ، واقع الصعود الصيني في مدار القوى العالمية بين التحدي و التنافس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، (جامعة حسيبة بن بوعلي) ، 2013 - 2014 .

الوثائق الرسمية :

1- الرازي علي ، يوم دراسي ، تحت عنوان السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، 25 /04 / 2016 .

2- بعوني حميدة ، يوم دراسي حول السياسية الخارجية الصينية تجاه الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، 25 / 04 / 2016 .

المواقع الإلكترونية :

1- سلامي إبراهيم ، "العلاقات الصينية الجزائرية تحقق أبعاد شاملة على كافة المستويات" ، 27 /08 /2013

http://www.smoonews.com/news.php?action=show&id= 2543 :

2-العايب خير الدين ، "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي" ، على الموقع التالي :

www. azzaman . com / azzaman / articles / 01 / 01 / 2002 / 18 /

099456 . htm

4- وانغشينغ وانغ ، "الصين و إفريقيا نموذج إيجابي في العلاقات الدولية" ، 2012 ، نقلا عن الموقع التالي :

http://www.ly.china embassy.org /arc/zxdt/t784018.htm .

5- يوسف محمد ، بيانات الصين اليومية و مكتب الجمارك الصيني

http://www.chinadaily.com . http://www.focac.org

6-"العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد" ، 23 / 03 / 2008 ، على الموقع الإلكتروني :

http://www.arabic.xinhuanet.com (2015 /12 / 04) .

7- "العلاقات الصينية الجزائرية" ، مارس 2004 ، على الموقع الإلكتروني :

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004 n/4n3/3n3n2.htm

8- "المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر" ، بتاريخ 30 / 12 / 2003 ، على الموقع التالي :

http://www.usinfo.state.Gov/arabic/ws.sub.htm.(05 -04-2016).

9- "إستعراض العلاقات الصينية العربية و آفاقها المستقبلية" ، على الموقع الإلكتروني التالي :

http://www.arabsino .com.(12/04/ 2016) .

10- بيانات و إحصاءات البنك الدولي ، شبكة المعلومات الدولية ، على الموقع :

http://www.data.albankadawli.org/indicator/ny.GDB.mktp.kd z

12- "إستعراض العلاقات الصينية العربية و آفاقها المستقبلية" ، على الموقع الإلكتروني التالي :

http://www.arabsino.com .

13- "التعليم في الصين" ، جامعة أم القرى ، 10/ 10 /2013 ، على الموقع التالي :

http://uqv.edu.sa/ files2 /tiny mce/pluginy/filenamanager/files

.exp

14-"النظام السياسي في الصي"ن ، جريدة الأهرام المصرية 2011/01/01 ، على الموقع :

http://www.ahram.org .eg /ecpss /ahram .

15-"معوقات التنمية في إفريقيا" ، 14 / 12 / 2006 ، على الموقع الإلكتروني التالي :

http://www.alhifrig.com/arab/afrique detail.asq.

16- "مكتب ممثل الولايات المتحدة التجاري" ، 2011 ، نقلا عن موقع :

http://www.china office of the united states trade representive

/ustt.gov.

المراجع باللغة الفرنسية :

الكتب :

1- Abdenour, benantar , l'ONU après la guerre Froide , l'mpératife de reforme. Alger : Casbah éditions , 2002.

2- André Nouschi , la France et le monde Arabe, paris : librairie vuibert , 1994

. المقالات و الدراسات :

1-Francois Joyaux , "La politique exterieure de la chine populaire" , 2eme édition , France : que sais je ? decembre1993

2-fu .Bu . "le silence diplomatique de la chine" , le monde diplomatique , mars 2013.

3- jean –christophe servant, "la chine à l'arsautde marché Africain" , le monde diplomatique , mai, 2005.

4- Jing zi ,"cinquante ans d'amitie et de cooperation sino- africaines" , peiking information , n41 ,10 / 10 / 2000 .

5- Martin will , "l'adhésion à l'omc et les réformes économique en chine " politique étrangére , n 2 , 2004.

6- R,T ,un groupe ."chinois construira une prison à relizen" , El Acil, n 5579 , 27/12/2011.

7- salah mouhoubi , la politique de coopération algéro- Francaise bilan et prespective , paris published , 1986

8- chine faits et chiffres , chine , edition nouvell ètoile ,2002

9- "Mise en place des relation sino , Africaines en plein es de vitantes", peiking information , n 41 , octobre 2000 .

10- interview avec Kherbi Amine, "Ambassadeur de l'algerie en chine", peiking information , n 41 , 10/ 10 / 2000 .

مواقع إلكترونية :

1- "La chine offre un opéra à l'algerie" , 14 / 05 / 2010 . sur le site : http://www.chineinde.hnfo/bloc/Afrique.

المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Hurst cindy , "china's oil ruch in Afric"a , lcdr energy security, july 2006 .

2-V.lawrence, and Michael F .Martin ,understanding china's political system,congressional research service ,(S.R.S),march 20 ,2013.

3-petter Broker et ji hye shin , "china s' influence in africa", implication for the united states, 22/02/2006 : www.Heritage.org/ research/aasiaandth,epacific/bg1916 . cfm /12/01/2016.

الملاحق

الملاحق :

1- قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	التضاريس التي تتميز بها الصين	35
2	إجمالي الإدخار من إجمالي الناتج المحلي للصين ما بين 1982-2011	40
3	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين من سنة 1982 إلى سنة 2011	46
4	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة ما بين 1990 إلى 2013	48
5	معدلات نمو الصادرات الصينية في الفترة ما بين 1992 و 2009	50
6	أهم الشركاء التجاريين للصين لسنة 2009	52
7	مقارنة النسب المئوية للتخفيضات الجمركية التي باشرتها الصين على مستوى القطاع الفلاحي بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية	54
8	المبادلات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية من 1990 إلى 2011 (بمليارات الدولارات)	56
9	أهم المبيعات الحربية الروسية إلى الصين من 2001 إلى 2005	61
10	تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية و البلدان الإفريقية إلى غاية سنة 1999	78
11	تطور العلاقات التجارية بين الصين و إفريقيا بين سنتي 1950 – 2006	89

2- قائمة الخرائط و الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	خريطة توضح الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية	34
2	خريطة توضح الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية	72
3	حجم التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا من سنة 2001 إلى 2011 (بالمليون دولار)	90
4	حجم احتياطي النفط الجزائري مقارنة بخمس دول كبرى في إفريقيا لسنة 2010	119
5	إجمالي الإنتاج و الإستهلاك النفطي في الجزائر من سنة 1989 إلى 2009	119
6	النفوذ الأوروبي على حجم صادرات النفط الجزائري لسنة 2013	139

الفهرس

الفهرس

شكر و عرفان

إهداء

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية 15

المبحث الأول : تطور السياسة الخارجية الصينية 16

المطلب الأول : نشأة السياسة الخارجية الصينية 16

المطلب الثاني : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية 18

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الصينية 24

المطلب الأول :مبادئ السياسة الخارجية الصينية 24

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الصينية 27

المطلب الثالث : وسائل السياسة الخارجية الصينية..... 29

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية 32

المطلب الأول : المحددات الجغرافية و البشرية 32

المطلب الثاني : المحددات الإقتصادية و العسكرية 44

المطلب الثالث : المحددات السياسية 63

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة..... 69

المبحث الأول : تطور العلاقات الصينية الإفريقية 70
المطلب الأول : التعريف بالقارة الإفريقية 70
المطلب الثاني : السياق التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية 73
المطلب الثالث : التوجه البراغماتي للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة 83
المبحث الثاني : آليات النفوذ الصيني في إفريقيا..... 85
المطلب الأول : المجال السياسي 85
المطلب الثاني : المجال التجاري..... 86
الطلب الثالث : الإستثمارات الصينية في إفريقيا..... 91
المبحث الثالث : العلاقات الصينية الجزائرية بعد الحرب الباردة 95
المطلب الأول : العلاقات الصينية الجزائرية من 1949 إلى1971 95
المطلب الثاني : العلاقات الصينية الجزائرية من 1971 إلى 1991 100
المطلب الثالث : العلاقات الصينية الجزائرية منذ 1991.....101
الفصل الثالث : السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر بعد الحرب الباردة 108
المبحث الأول : مجالات التعاون الصيني الجزائري.....109
المطلب الأول : التعاون السياسي و الإقتصادي 109
المطلب الثاني : التعاون العسكري و التقني 122
المطلب الثالث : التعاون الصحي و الثقافي و العلمي و البيئي 124
المبحث الثاني : آفاق العلاقات الصينية الجزائرية..... 128

المطلب الأول : تقييم العلاقات الصينية الجزائرية 128

المطلب الثاني : المشاريع المستقبلية بين الصين و الجزائر 131

المبحث الثالث : التحديات المستقبلية للعلاقات الصينية الجزائرية 134

المطلب الأول : معيقات التعاون الصيني الجزائري 134

المطلب الثاني : مقترحات لبناء العلاقات الصينية الجزائرية 142

الخاتمة 147

قائمة المراجع.....152

الملاحق 168

الفهرس 171